



الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

٢٠٢٤ / ٢٠٢٩ م

الإعداد والإشراف

السيد الأستاذ الدكتور / رضا السيد حجازي
وزير التربية والتعليم والتعليم الفني

السيد الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الشكور الحمدي
مساعد الوزير لشؤون التخطيط الاستراتيجي
والمتابعة

الإدارة المركزية للإدارة الاستراتيجية

الإدارة العامة للتخطيط
الاستراتيجي والسياسات

تسعى الخطة إلى وضع رؤية مستقبلية لمشروع إصلاح
التعليم المصري مع رؤية التنمية الوطنية وتحديد الأولويات
الاستراتيجية في المجالات التي تقع ضمن اختصاص وزارة
التربية والتعليم والتعليم الفني



إن الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي والابتكار كان ولا زال من أهم أولويات الدولة، ومن هنا جاء حرص على الالتقاء بالشباب المبتكرين والموهوبين للاستماع إلى أفكارهم ومشكلاتهم وأفضل السبل لدعمهم، وهي الأفكار التي تم ترجمتها في إطلاق مبادرة نحو مجتمع يتعلم ويفكر ويبتكر، وإعادة تقليد الاحتفال بعيد العلم فيه إشارة واضحة إلى أن الدولة تولي العلم والعلماء أهمية قصوى.

ومن هذا المنطلق قمنا باستكمال مراحل تطوير نظام التعليم الأساسي كنهج إستراتيجي للدولة؛ لبناء الإنسان مع زيادة الاهتمام بتحسين آليات التنفيذ للوصول إلى الهدف المنشود من اكتساب المعرفة والمهارات لتصبح تلك القيم ركيزة أساسية للتعليم لدى المجتمع وتكون بمثابة ثقافة تتخطى الموروث القديم الذي اختزل العملية التعليمية في الحصول على مجرد شهادة.

وفي سبيل الوصول إلى أفضل نظام تعليمي أجرينا حواراً مجتمعياً موسعاً وأنشأنا منصات استبيان في مجال تطوير التعليم مع التركيز على اكتشاف ورعاية الموهوبين والتأيين باعتبارهم ذخيرة الوطن وقاطرة نحو التقدم وكذلك الاهتمام بقطاع المعلمين باعتبارهم حجر الزاوية في التعليم والشران الأساسي في العملية التعليمية مع القيام بانتقاء ألف معلم من الكوادر الشابة المميزة وتأهيلهم على أعلى مستوى ليصبحوا في طليعة الجيل المستقبلي لمديري المدارس من شباب المعلمين.

لقد حان الوقت لأن يتحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد يقوم على العلم والمعرفة وأن ننعمة مصر بمقدراتها بفضل جهود وإبداعات شبابها وعلمائها. فالسباق الحضاري هو أحد سمات عالمنا المعاصر، الذي يعتمد على ما تنتجه الشعوب من ثقافة وعلم وتكنولوجيا، وما يرتبط بها ويقوم عليها من نمو اقتصادي عملاق، وإن تحديات العصر الذي نعيشه الآن هي في الواقع تحديات علمية وتكنولوجية، وهو عصر لا تنافس فيه ولا مشاركة عالمية، ولا نفاذ إلى الأسواق الخارجية، إلا من خلال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

من نص كلمة السيد رئيس الجمهورية أثناء متابعة إستراتيجية الدولة لتطوير منظومة التعليم - نوفمبر ٢٠٢٢م



لَقَدْ خَطَّتْ جُمْهُورِيَّةُ مِصْرَ الْعَرَبِيَّةُ بِقِيَادَةِ فَخَامَةِ الرَّئِيسِ عَبْدِ الْفَتَّاحِ السَّيْسِيِّ خُطُواتٍ ثَابِتَةً وَواثِقَةً وَمُتسَّارَةً تَحَدَّدَتْ فِيهَا مَلامِحُ التَّنْمِيَةِ وَالنَّهْضَةِ فِي بِلَدٍ تَتَجَّهُ بِوَصْلَتِهَا: قِيَادَةً وَشَعْبًا نَحْوَ مُسْتَقْبَلٍ غَنَواتُهُ التَّنْمِيَةُ وَالرِّيَادَةُ وَعِمادُهُ بِناءُ القُدَرَاتِ الْبَشَرِيَّةِ وَالتي يَدورُها تَجْعَلُ التَّعْلِيمَ وَالْمَعْرِفَةَ حَجَرِ أَسَاسٍ هَذِهِ التَّنْمِيَةُ بَلْ إِنَّ أَحَدَ أَهَمِّ أَهْدَافِ هَذِهِ التَّنْمِيَةِ هُوَ الْإِنْطِلَاقُ لِنَهْضَةٍ تَعْلِيمِيَّةٍ تُؤَسِّسُ لِتَوْسُّعِ كَمِّيٍّ وَنَوْعِيٍّ فِي جَمِيعِ جَوَانِبِ الْمَنْظُومَةِ التَّعْلِيمِيَّةِ.

إِنَّ رُؤْيَا مِصْرَ ٢٠٣٠ الْمُحَدَّثَةَ ، وَالتي تُمَثِّلُ الْبُوصْلَةَ الْأَسَاسِيَّةَ؛ لِتَحْدِيدِ تَوَجُّهَاتِ الدَّوْلَةِ فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ بِأبعادِها الْمُخْتَلِفَةِ : (الْاِقْتِصادِيَّةُ - الْاجْتِماعِيَّةُ - الْبِيئِيَّةُ)؛ وَذَلِكَ اتِّسَاقًا مَعَ الْأَجَنْدَةِ الْعَالَمِيَّةِ ٢٠٣٠م وَالْأَهْدَافِ الْأُمِّيَّةِ لِلتَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ السَّابِعَةِ عَشْرَةَ بِصِفَةِ عَامَّةٍ، وَالْهَدَفِ الرَّابِعِ (الْخَاصُّ بِالتَّعْلِيمِ) بِصِفَةِ خَاصَّةٍ، وَكَذَلِكَ أَجَنْدَةُ إِفْرِيقِيَا لِلتَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ ٢٠٦٣م، وَبِرِنامِجِ عَمَلِ الْحُكُومَةِ (مِصْرُ تَنْطَلِقُ) .

وَلِتَحْقِيقِ مِثْلِ هَذَا التَّغْيِيرِ وَالتَّطَوُّيرِ عَلَى الْمُسْتَوَى الْكُلِّيِّ لِلتَّعْلِيمِ تُطَبِّقُ الْخُطَّةُ ثَلَاثَةَ مَحاورٍ أَسَاسِيَّةٍ؛ لِتَنْفِيزِ مُسْتَهْدَفَاتِ الْأَجَنْدَةِ الْوَطَنِيَّةِ لِلتَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ : رُؤْيَا مِصْرَ ٢٠٢٣م؛ إِيمانًا مِنْها بِأَنَّ نَجَاحَ الْعَمَلِيَّةِ التَّعْلِيمِيَّةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ يَرْتَبِطُ أَساسًا بِأَنَّ الْمُتَعَلِّمَ مَحورُ التَّطَوُّيرِ وَأَنَّ نَجَاحَ الرُّؤْيَا لَا بُدَّ أَنْ يَشْمَلَ تَحْقِيقَ الْإِتاحَةِ الشَّامِلَةِ وَالْعَادِلَةِ فِي التَّعْلِيمِ لِجَمِيعِ الْفئاتِ، وَضُرُورَةَ أَنْ يَتَّسِمَ التَّعْلِيمُ بِالْجُودَةِ وَالتَّمييزِ وَفَقًّا لِلْمَعاييرِ الْعَالَمِيَّةِ؛ لِضَمَانِ أَنْ تُؤَدِيَ الْأَهْدَافُ إِلَى تَحْقِيقِ الْإِسْتَدَامَةِ وَالتَّعَلُّمِ مَدَى الْحَيَاةِ وَإِنْطِلَاقًا مِنْ رُؤْيَا مِصْرَ الْاِسْتِراتِيجِيَّةِ ٢٠٣٠م الْمُحَدَّثَةِ فَالْخُطَّةُ الْاِسْتِراتِيجِيَّةُ لَوْزارَةِ التَّربِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ الْفَنِّيِّ تُوفِّرُ خارِطَةَ طَرِيقٍ مُسْتَقْبَلِيَّةً؛ لِمُواجَهَةِ التَّحَدِّياتِ الْمُسْتَمِرَّةِ مِنْ خِلالِ رُؤْيَا وَاضِحَةٍ لِلإِصلاحِ، وَمَحاورٍ مُحدَّدةٍ، وَأولوياتٍ اِسْتِراتِيجِيَّةٍ، وَضُرُوراتٍ لِلْعَمَلِ.

ولذا جاءت هذه الخطة لتؤسس مشروعات تطوير التعليم القادمة وإستكمالاً لما سبق من تطوير التعليم في مختلف المجالات وتحقيق مبادئ من أهمها بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأكيد المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية.

ونأتي صياغة هذه الخطة الاستراتيجية والتي تهدف إلى تجاوز التغييرات الشكلية البحتة نحو إصلاح شامل للنظام الحالي لتعد مرجعاً مستقراً خلال السنوات القادمة ولتحمل بين تفاصيلها الاتجاهات والأولويات التي من شأنها أن تشكل ملامح التعليم وتواجه تحدياته المستقبلية.

(أ.د/ رضا السيد حجازي)

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

قائمة المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
١	المقدمة	٧
٢	الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ م	٩
٣	منهجية الخطة الاستراتيجية	١٠
٤	القيم التي تقوم عليها الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم	١١
٥	المبادئ التي تبنتها الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني	١١
٦	نظم التعليم ما قبل الجامعي في مصر والسياقات ذات التأثير	١٢
٧	الإطار العام للخطة الاستراتيجية	٢١
٨	خطة التنمية المستدامة الوطنية (رؤية مصر ٢٠٣٠ م)	٢٢
٩	محاور وأولويات الخطة الاستراتيجية	٢٥
١٠	العلاقة بين المحاور والمجالات ذات الأولوية لخطة التعليم والبرامج الاستراتيجية الوطنية الأخرى	٣١
١١	برامج عمل الحكومة التي تعمل الوزارة على تحقيقها	٣٤
١٢	تطوير المناهج وفق منظومة التعليم الجديدة	٣٦
١٣	البرامج الاستراتيجية لخطة التربية والتعليم والتعليم الفني	٣٨
١٤	أولاً: التعليم قبل الابتدائي	٣٨
١٥	ثانياً: التعليم الأساسي	٥١
١٦	ثالثاً: التعليم الثانوي	٧١
١٧	رابعاً: المدارس المجتمعية	٩٨
١٨	خامساً: مدارس التربية الخاصة	١٠٦
١٩	سادساً: الحوكمة والإدارة على مستوى التربية والتعليم والتعليم الفني	١١٣
٢٠	سابعاً: التحول الرقمي والابتكار	١١٨
٢١	ربط مصفوفة سياسات خطة التربية والتعليم والتعليم الفني برؤية مصر ٢٠٣٠ م وبرنامج عمل الحكومة (مصر تنطلق)	١٢٩
٢٢	الملخص العام	١٥٧

المقدمة

يواجه العالم عددًا من التحديات ذات الأبعاد العالمية، والتي لها تداعيات بعيدة المدى على المستقبل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمصر، وبشكل أكثر تحديدًا على قطاع التعليم. وفي مُفترق طرقٍ من الأزمات التي تتراوح ما بين تغيّر المناخ إلى الصراع الجيوسياسي إلى التعافي من كوفيد-١٩، تعمل البلدان في جميع أنحاء العالم بجد لتحويل هذه التحديات إلى فرص للتنمية المستدامة والتحول. وإنطلاقًا من هذه الخلفية عقدت الأمم المتحدة قمة لتحويل التعليم في سبتمبر ٢٠٢٢ م، حيث شاركت الدول في جميع أنحاء العالم بتطلعاتها لتحويل التعليم في المستقبل. وفي إطار هذه القمة أصدرت جمهورية مصر العربية بيانًا وطنيًا بالالتزام بتحويل التعليم، وجددت فيه التزاماتها بتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ م، وضمان حصول الجميع على تعليم عالي الجودة.

وفي عام ٢٠١٨ م، شرعت مصر في إصلاح التعليم على جميع المستويات؛ لتحقيق الإتساق مع برنامج عمل الحكومة و الرؤية الاستراتيجية الوطنية ٢٠٣٠ م، والتي يلعب فيها التعليم دورًا رئيسيًا في تحقيق الأهداف الأساسية للبلاد المتمثلة في التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والنمو المستدام. وتوضّح هذه الرؤية على أساس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي تُحققها ثمانية أهداف إستراتيجية. وعلى الرغم من أن "التعليم والتدريب" يمثلان ركيزتها الخاصة إلا أنها تتضمن ركائز إستراتيجية أخرى، لا سيما في المجالات المستهدفة للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وينطوي تصميم الرؤية الاستراتيجية للتعليم ٢٠٣٠ م، على قيم إمكانية الوصول الشامل، والعدل، والاستدامة، والمرونة، والكفاءة.

ولزيادة صقل رؤية التعليم التي حدتها رؤية مصر ٢٠٣٠ م، تم وضع مشروع إصلاح التعليم المصري وصياغة أسس جديدة لتطوير التعليم بطريقة أكثر واقعية تُصور مصر لفكرة تحويل التعليم. وبناءً على جهود إصلاح التعليم السابقة التي بدأت في عام ٢٠١٤ م، يركّز مشروع إصلاح التعليم المصري على التعلم والمهارات الحياتية ويُعالج القضايا الحاسمة: مثل الانتقال من التعلم القائم على الحفظ والتلقين إلى التعلم القائم على الكفاءة، ومنح التمييز ضد المرأة، والتصدي لتحديات العولمة والمواطنة، وتغيّر المناخ، وخلق توافق أقوى مع السعي لتحقيق هدف التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠ م بشأن التعليم (الهدف الرابع). وقد اتخذت مصر أيضًا خطوة جريئة نحو دمج التكنولوجيات في التعليم؛ مما ضمن استمرارية التعلم في جميع أنحاء البلاد خلال فترة إغلاق المدارس بسبب جائحة كوفيد-١٩

إن انضمام مصر رسميًا للشراكة العالمية للتعليم جاء كخطوة داعمة لجهود الوزارة في تحقيق أهداف تطوير المنظومة التعليمية وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للوزارة (٢٠٢٤ - ٢٠٢٩ م). ومن خلال هذه الخطة تطمح مصر إلى أن تحتل مكانها بين الدول الثمانية في الشراكة العالمية من أجل التعليم، وترتكز رسالة الشراكة العالمية للتعليم "GPE" على حشد الجهود العالمية للإسهام في توفير التعليم والتعلم للجميع على نحو يتسم بالإنصاف والجودة وذلك من خلال التركيز على أنظمة تعليم فاعلة وتتسم بالكفاءة كما تستهدف الشراكة تطوير التعليم من خلال تسريع الوصول إلى الأهداف ونتائج التعلم والمساواة بين الجنسين من خلال أنظمة تعليمية عادلة وشاملة ومرونة تتواءم مع التطورات المتلاحقة التي فرضتها الثورات الصناعية والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

وفي ضوء سعي الوزارة إلى الخروج بأفضل النتائج المرجوة من هذه الخطة أطلقت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني حواراً مجتمعيًا حول الخطة الاستراتيجية للوزارة (٢٠٢٤ - ٢٠٢٩ م) يمثل فيه مختلف الشرائح والفئات المجتمعية من خلال ورش عمل للخروج بأهم التوصيات والأفكار التي تستطيع أن تُثري مَحاور الخطة وأبعادها واتجاهاتها.

تسعى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني من خلال هذه الخطة إلى إعداد جيل جديد من المصريين الأكفاء والمؤهلين تأهيلاً عالياً والقادرين على المنافسة عالمياً. وتقتصر أسس تغيير عالِية المستوى في الخطة إذا ما كان بالإمكان تسخير التحوّل الرقمي والابتكار وإذا تمّ دعم المتعلمين وتمكينهم؛ لزيادة الوصول والمشاركة، وتحسين جودة وجدوى التعلم والتدريس، وتعزيز المساواة والشمول، وتعزيز الحوكمة والإدارة، بما في ذلك تمويل التعليم؛ عندئذ سيتم تحقيق التعليم الجيد الشامل للجميع بمهارات أساسية قوية، وسيخرج المتعلمون بالمعرفة والمهارات اللازمة التي يحتاجون إليها للتعلم والتقدم مدى الحياة؛ مما يؤدي إلى تحقيق رؤية خطة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.



إيماناً منا بأهمية تحقيق الممارسة الفعّالة للمشاركة المجتمعية عند صياغة الخطة الاستراتيجية التي ترسم خارطة الطريق المستقبلية؛ لذا كانت فكرة إجراء الحوار المجتمعي الوطني الموسّع ضرورة؛ لاستخلاص أفضل الرؤى والوقوف على أهم الأولويات والأهداف؛ والخروج بأهم التوصيات والأفكار التي تُثري مَحاور الخطة بأبعادها واتجاهاتها.

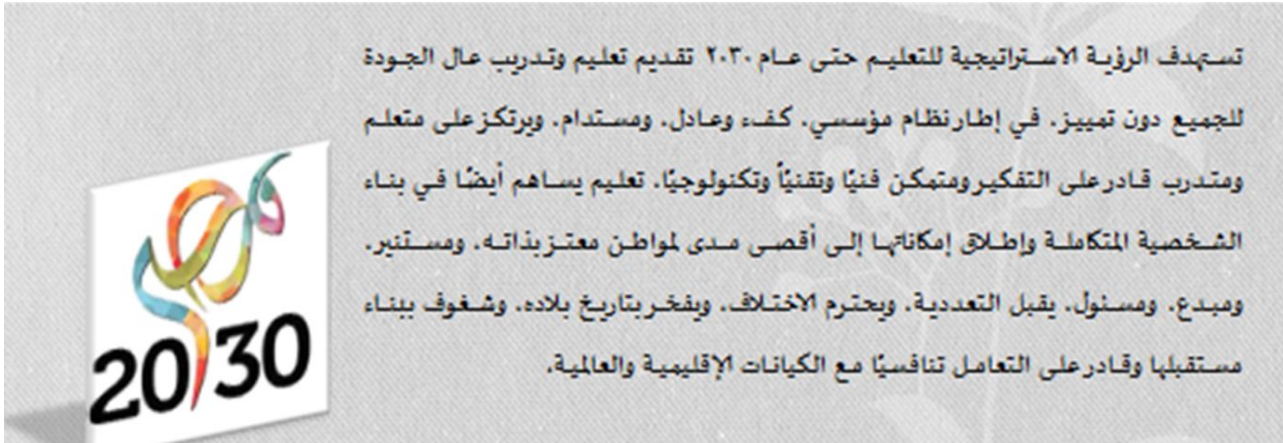
من كلمة السيد الأستاذ الدكتور / رضا حجازي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني

الحوار المجتمعي حول الخطة الاستراتيجية - القاهرة - أغسطس - ٢٠٢٣ م



الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ م



رؤية وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

تعليم وتدريب قائم على الجودة والتميز، يركز على الاستدامة والإتاحة العادلة لإعداد متعلم قادر على الإبداع، والابتكار، والتنافسية العالمية



منهجية الخطة الاستراتيجية

لقد كانت عملية وضع هذه الخطة عملية تشاركية وقائمة على الأدلة من خلال تحليل قطاع التعليم ما قبل الجامعي؛ إذ تم تشكيل فريق يضم نقاط الاتصال في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني؛ لتنسيق وتوحيد المساهمات في هذه الخطة، كما تم جمع البيانات النوعية والكمية من الإدارات ذات الصلة في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والوزارات الأخرى، وتم تنظيم سلسلة من المشاورات على المستويين القومي والمحلي بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة. وقد تم إعداد هذه الخطة؛ للاستجابة لمجموعة الأدلة الشاملة التي قدمها تحليل قطاع التعليم، بناءً على الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٣٠ م ودمج المبادئ الأساسية للرؤية الجديدة ٢٠٣٠ م ومهمة مشروع إصلاح التعليم المصري.

وجدير بالذكر أن التحليل الأخير للتعليم الذي أجرته الوزارة ومعهد اليونسكو الدولي للتخطيط التربوي (GPE/ IIEP-UNESCO) كمرجع لإعداد خطط التعليم قد استعرضا بشكل دقيق الوضع الحالي لنظام التعليم، وسلط الضوء على التقدم المحقق وحددا العراقيل التي يجب التغلب عليها من أجل ضمان التعليم الجيد وفرص التعلم مدى الحياة للجميع - ليس فقط - ، ولكن أيضا من أجل الاستجابة لتطلعات الدولة لتحقيق الاقتصاد التنافسي والتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق وضعت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني خطة التعليم، وهي خطة استراتيجية للتربية والتعليم والتعليم الفني للفترة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٩ م، وتجدر الإشارة إلى أن الخطة تقدم مجموعة من السياسات والبرامج؛ لتنفيذ مشروع إصلاح التعليم المصري من رياض الأطفال إلى الصف الثالث الثانوي العام والفني، وكذلك محور الأمية، وتعليم الكبار على مدى السنين المقبلة حتى ٢٠٣٠ م، وتوضح الرؤية طويلة المدى لمشروع إصلاح التعليم المصري وتحدد الأولويات الاستراتيجية، وتقدم خارطة طريق للتنفيذ، كما تستجيب للسياقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتغيرة ديناميكيا على المستويين العالمي والوطني.

القيم التي تقوم عليها الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم

المواطنة، والانتماء، والمشاركة، والمساءلة، والتكافؤ، والعدالة، والتميز، والإتقان، والمسؤولية، والريادة، واحترام الرأي والرأي الآخر، والشفافية، والمحاسبية.



المبادئ التي تبنتها الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني:

- التخطيط بالمشاركة مع جميع كيانات الوزارة والمُعَلِّمين والطلاب وشركاء التنمية.
- الاتساق والتكامل مع الاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية.
- الطالب محور العملية التعليمية من خلال تعليم عالي الجودة وفقاً للمعايير العالمية.
- تحقيق العدالة بإتاحة التعليم في المناطق النائية والمهمشة والمستجيبة للنوع الاجتماعي.
- تحقيق الاستدامة والتحول نحو التعليم الأخضر و التعلم الذكي وتعزيز الإبداع والابتكار.

نظم التعليم ما قبل الجامعي، والسياقات ذات التأثير

مصر لديها أكبر نظام للتعليم قبل الجامعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ م، التحق ما يزيد على ٢٥ مليون طالب بالمدارس الحكومية والخاصة والأزهرية في مصر.

وتنص المادة (١٩) من دستور ٢٠١٤ م، على أن التعليم إلزامي ومجاني من المرحلة الابتدائية حتى إتمام المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، كما تنص على ألا يقل الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي عن ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ونتيجة لذلك خصصت الحكومة ميزانية دستورية تساوي ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتُشير أحدث البيانات إلى أن الميزانية الدستورية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ م بلغت ٢٤١,٦ مليار جنيه أي ما يقرب من ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام.

تبلغ حصة الميزانية الوظيفية حاليًا ١,٨٪، تكملها ميزانية إضافية قدرها ٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبالنظر إلى الزيادات المتوقعة في عدد السكان في سن الدراسة على مدى السنوات الخمس المقبلة؛ ستكون هناك حاجة إلى تمويل إضافي للتعليم؛ لاستيعاب العدد المتزايد من الطلاب مع محاولة زيادة جودة خدمات التعليم في إطار مشروع إصلاح التعليم المصري.

ويكون نظام التربية والتعليم والتعليم الفني من أربعة مستويات إدارية:

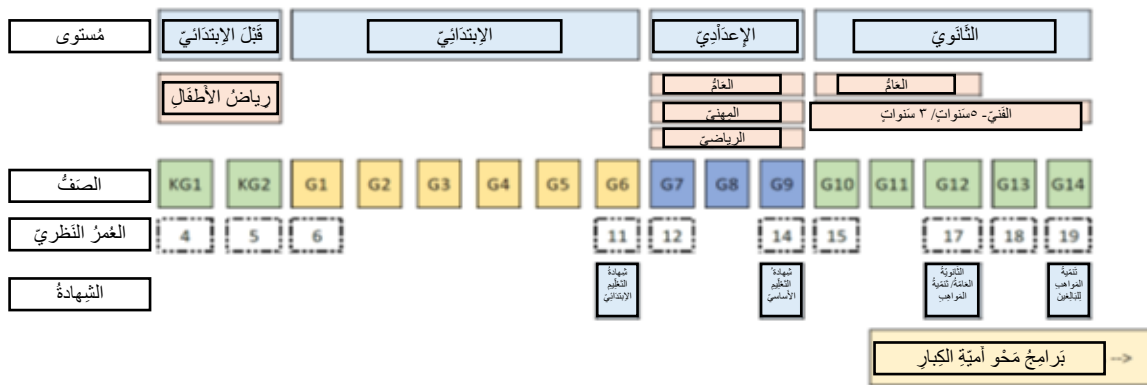
وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في القاهرة، ومديريات التعليم على مستوى المحافظات (المديرية)، وإدارات التعليم على مستوى المناطق (إدارة)، والمدارس. ومن الناحية القانونية يعد دستور ٢٠١٤ م أعلى إطار تنظيمي للتعليم وينص على أنه حق لكل مواطن، وفي المستوى التالي تُنظم قوانين التعليم وتشريعاته: التعليم العام والخاص بالإضافة إلى سلطات التعليم الوطنية ودون الوطنية، وفي المستوى الثالث تأتي القرارات الوزارية الصادرة عن وزراء التعليم لتنظيم إنشاء المدارس الجديدة، وتوظيف قادة التعليم، وتنظيم الامتحانات (بما في ذلك الجدول الزمني والإجراءات)، وإدخال أنواع جديدة من المدارس، والاعتماد؛ لتشغيل البرامج الدولية في المدارس الخاصة والمزيد، وتُمثل المذكرات الوزارية أيضًا جزءًا من الوثائق التنظيمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني فعلى سبيل المثال المركزية للمدارس؛ لإعداد الجداول المدرسية والمناهج التي سيتم تدريسها على مستوى الفصل الدراسي.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

يقم التعليم قبل الجامعي تحت مسؤولية وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ويضم أربعة مستويات:

- ستان (رياض الأطفال) من (٤ - ٥ سنوات)
- ست سنوات (التعليم الابتدائي) من (٦ - ١١ سنة)
- ثلاث سنوات (التعليم الإعدادي) من (١٢ - ١٤ سنة)
- التعليم الثانوي من (١٥ - ١٧ سنة)، مع خيارات التعليم العام والفني (٣ سنوات) وبعض مدارس التعليم الفني حتى (٥ سنوات) والتعليم المهني.

هيكل نظام التعليم في مصر



تدير وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني حاليًا ١٥ نوعًا مختلفًا من المدارس: المدارس الرسمية، والمدارس الرسمية لغات ("المدارس التجريبية" سابقًا)، والمدارس الرسمية المتميزة لغات ("مدارس المستقبل" سابقًا)، ومدارس التربية الخاصة، والمدارس العربية القومية، ومدارس اللغات القومية، والمدارس الحكومية الدولية، ومدارس النيل المصرية، والمدارس المصرية اليابانية، والمدارس المجتمعية، ومدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والرياضيات STEM، ومدارس التعليم الفني، ومدارس التعليم والتدريب المزدوج، والتكنولوجيا التطبيقية، المدارس الخاصة بمختلف أنواعها تقدم جميعها تعليمًا من رياض الأطفال وحتى الصف الثالث الثانوي، وتفرض بعض المدارس الحكومية رسومًا، وإن كانت أقل من رسوم المدارس الخاصة (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١م)، ويمتلك القطاع الخاص المدارس الخاصة ويتولى إدارتها تحت إشراف وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وتقدم جميعها التعليم من رياض الأطفال حتى نهاية المرحلة الثانوية، وتتفاوت الرسوم بشكل كبير بينهم، وهي تقدم ثلاثة نماذج للتعليم: مدارس عربية خاصة ومدارس لغات خاصة ومدارس دولية خاصة.

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني هي المُنظم ومُقدم التعليم الأكبر ولديها (٢٩٦٩١) مبنى مدرسيًا، منها عدد (٢٧٣٦١) مبنى حكوميًا، وعدد (٢٣٣٠) مبنى خاصًا، ويوجد مُقدمون إضافيون: القطاع الخاص

(الوطني والدولي)، والأزهر الشريف (التعليم الأزهرى)، ويتولى الأخير الذي يُشار إلى مؤسساته باسم المعاهد الأزهرية توفير التعليم للطلاب المسلمين، ويتولى إدارة نظام التعليم الأزهرى قطاع المعاهد الأزهرية بالأزهر الشريف بشكل مستقل عن وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ولكن تحت إشراف رئيس الوزراء المصري. والأزهر لديه ٩٤٠٠ مدرسة أزهرية و ٦٥٠٠ مدرسة خاصة.

وإجمالاً، يوجد في مصر عدد (٢٩٦٩١) مبنى مدرسياً وتحتوي هذه المباني على عدد (٥٨٨٠٢) مدرسة وأكثر من ٥٣٩٩٨٠ فصلاً دراسياً تتسع لعدد ٢٥٠٦٢٢٩٤ طالباً في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢م، والعلوية العظمى منهم مسجلون في المدارس الحكومية: ٩١٪ للمرحلة الابتدائية، ٩٣٪ للإعدادية، ٨١٪ للمرحلة الثانوية العامة، و ٨٢٪ للتعليم الفني الثانوي (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١م).

السياقات المؤثرة على نظام التعليم في مصر :

سياق الاقتصاد الكلي:

مصر من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى والتي تعرضت لضغوط اقتصادية هائلة على مدى العقد الماضي، ويشهد النمو الاقتصادي بها انخفاضاً وتقلباً، ومنذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الشامل للحكومة في عام ٢٠١٦م، تحسن وضع الاقتصاد الكلي تحسناً كبيراً، ومع ذلك، انخفض معدل النمو الاقتصادي السنوي حيث تأثر بتداعيات جائحة كوفيد-١٩ تأثراً بالغاً، وقبل جائحة كوفيد-١٩، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٢٪ في ٢٠١٨م إلى ٣,٣٪ في ٢٠١٩م. وتسببت سنوات كوفيد-١٩ في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى ١,٦٪ في عام ٢٠٢٠م وانخفاض آخر إلى ١,٤٪ في عام ٢٠٢١م.

وبعد تفشي الجائحة بلغت البطالة ذروتها حيث وصلت إلى ٩,٦٪ لكنها انخفضت إلى ٧,٦٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠م وكان العمال ذوو التحصيل العلمي المنخفض هم الأكثر تأثراً بفقدان الوظائف بينما كان العمال الأكثر ثراءً والأكثر تعليماً في المناطق الحضرية أكثر قدرة على العمل من المنزل.

كما يشكل الدين الحكومي عبئاً على التنمية بكافة مجالاتها مع انخفاض قيمة العملة كعامل مُشدّد يهدد المكاسب التي تحققت على مدى السنوات الست الماضية، وهو ما يمثل قيداً على الحيز المالي، والذي بدوره يضع ضغطاً على الإنفاق على قطاعات التنمية البشرية الرئيسية بما في ذلك التعليم.

يعتمد التعليم في مصر على الدعم الحكومي؛ حيث يستحوذ قطاع التعليم على نسبة كبيرة من الموازنة العامة للدولة.

ولما كان الأمر كذلك فليس هناك من شك أن منظومة التعليم تتأثر بشكل مباشر باقتصاد الدولة. كما أن أداء التعليم يؤثر بشكل مباشر في الأداء الاقتصادي للدولة. ولقد أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين مستوى التعليم وأداء اقتصاد معين حيث تميل المجتمعات ذات المستوى التعليمي العالي إلى أن تكون أكثر

إنتاجية. فهناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على أهمية التعليم بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني لما له من دور في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، وكذلك لما يشكله الاتفاق على التعليم من ضغط على ميزانية الدول. وفي مصر يواجه قطاع التعليم العديد من التحديات الاقتصادية التي تحول دون توفير خدمة تعليمية تفي باحتياجات التنمية في اقتصاد حر تحكمه المنافسة في المقام الأول، ومنها ما يلي:

- تأثر موازنة التعليم بشكل مباشر بالأداء الاقتصادي للدولة؛ حيث (تراجع / انخفاض) التمويل الموجه لقطاع التعليم بالأسعار الثابتة؛ حيث إن الموازنات الأخيرة لا تتماشى مع حركة التضخم في الدولة.

- تأثر قطاع التعليم بآليات السوق المفتوح؛ حيث إن الاقتصاد العام أصبح يتأثر بشكل مباشر بحركة الاقتصاد العالمي، وما لذلك من آثار مباشرة على حركة الاستثمار الخارجي، وحجم التدفقات النقدية الموجهة للدولة، وتوافر النقد الخارجي من عديمه، وكل ذلك يؤثر سلباً أو إيجاباً على تفصيل نشاط أو أكثر على تمويل التعليم والاستثمار فيه.

- ولأن التعليم في مصر أصبح يعتمد بشكل رئيس على القدرة الاقتصادية للأسر؛ فقد مثل ارتفاع معدلات الفقر بين الأسر أحد التحديات الرئيسة لانتشار التعليم بين الناس، وسبب رئيسي للتسرب والانقطاع، وعدم إكمال التعليم لإنهائه؛ حيث ينتمي الطفل لأسرة فقيرة ينمو فيها في فقر يحرم من التعليم واكتساب المهارة، ويكافح من أجل الحصول على وظيفة، ويفشل في ذلك، وينتهي به الأمر إلى تكوين أسرة فقيرة، وتكبر تلك الدائرة المفرغة للفقر.

- يرتبط بالتحدي السابق ارتفاع كلفة التعليم المباشرة وغير المباشرة، وما يشكل ذلك من عائق كبير على قرار الأسرة في الاستثمار في تعليم الأبناء، وكذلك ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة.

- ضعف رواتب المعلمين، ولجوؤهم إلى الدروس الخصوصية، وعدم وجود مراقبة عليها.

- تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية وارتفاع فاتورة تكلفتها على الأسر يعد أيضاً تحدياً اقتصادياً كبيراً إذا ما أرادت الدولة أن تمنعها أو تُجبرها بتعويض المعلمين عما يتوقع أن يخسروه عند منعها بالتحفيز المالي المناسب.

- ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم الرسمي الحكومي، أو تطبيق المشروعات القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ذلك، وفي تمويل البحث العلمي ورعايته.

- ضعف قنوات التواصل بين التعليم والقطاعات الاقتصادية في الدولة، وما يتبع ذلك من سياسات اقتصادية بمعزل عن سياسات التعليم، والعكس.

الخطّة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

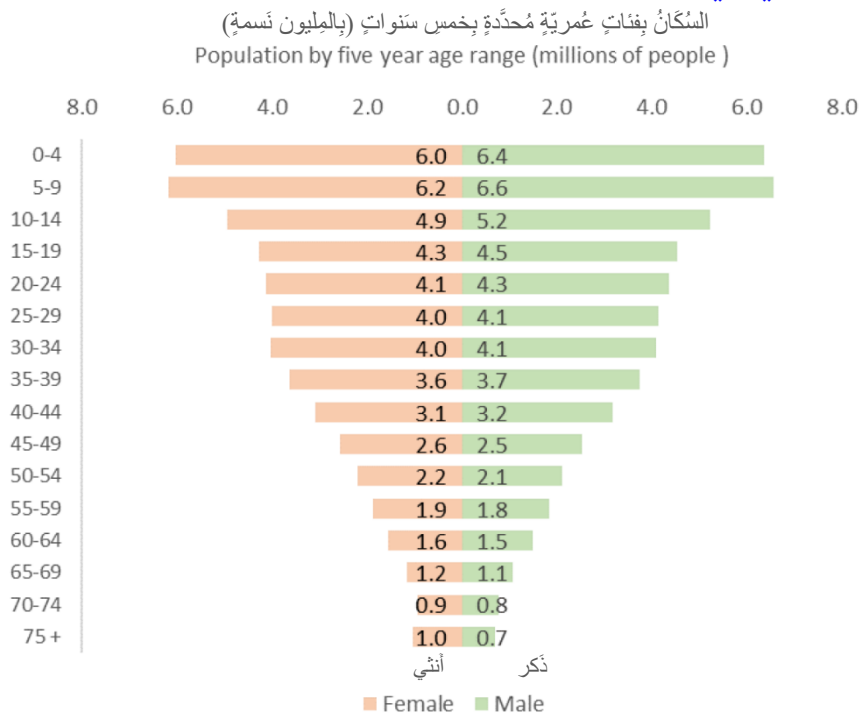
- عدم وجود آليات مُقننة لزيادة موارد التعلّم من خلال مساهمات المجتمع كالتبرّع والهبات، ومراقبتها لضمان وصولها لمستحقيها.

- ارتفاع مصروفات التعلّم الخاص بشكل مُبالغ فيه مع انخفاض دخل الأسرة المتوسطة.

السياق الاجتماعي الديموغرافي:

يبلغ عدد سكان مصر من الشباب حوالي ٣٤٪ تحت سن ١٤ و٥٤٪ تحت سن ٢٥ في عام ٢٠٢١ م، وهو ما يعني أن البلاد في المرحلة الأولى من العائد الديموغرافي المحتمل مع تزايد السكان في سن العمل وانخفاض نسبة إعالة الأطفال، ومن المتوقع أن تنتقل إلى مرحلة العوائد المتأخرة في العقد الذي يبدأ في عام ٢٠٣٠ م، خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠٣٠ م، ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان الشباب (١٥-٢٤ عامًا) بمقدار ٥,٥ مليون (٣٣٪) (اليونيسف، ٢٠١٩ م)، على الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة (صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠١٩ م)، وقد تحسنت معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة تحسناً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيثُ انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٧ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٤ م (وزارة الصحة والسكان ٢٠١٤ م).

الهرم السكاني في مصر



ولتحقيق العائد الديموغرافي سيحتاج نظام التعلّم إلى تزويد الخريجين بالمهارات والكفاءات الضرورية وذات الصلة التي يتطلبها سوق العمل المتطور، ومن أكثر هذه التحديات أهمية هو قدرة النظام على استيعاب العدد المتزايد من الطلاب؛ نتيجة النمو في عدد السكان في سن المدرسة، والذي سيترجم

بدوره إلى ارتفاع الطلب على المرافق المدرسية والبنية التحتية والموارد البشرية والمالية في جميع أنحاء العالم في جميع مستويات التعليم.

وفقاً لأحدث التقديرات يعيش ٢٩,٧٪ من سكان مصر في فقر نقدي، وتسجل بعض محافظات صعيد مصر معدل انتشار أعلى للفقر (على سبيل المثال، أسيوط ٦٧٪) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠م). وتشمل التدخلات الحكومية لمعالجة الفقر برنامج "حياة كريمة"، الذي يدعم ٥٠٠٠ قرية فقيرة بالخدمات الأساسية المحسنة، وفرص العمل اللائقة، وتمكين المرأة، وكذلك برنامج التحويلات النقدية "تكافل وكرامة"، ونظام التأمين الصحي الشامل.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد حققت تقدماً هائلاً في مجال صحة الأم والطفل خلال العقدين الماضيين؛ حيث انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بما يقرب من ٦٠٪ ليصل إلى ٢٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٢٠م. وقد تباطأ التقدم في بقاء الأطفال على قيد الحياة بسبب جائحة كوفيد-١٩ ولا يزال غير منظم؛ فمعدل موت الأطفال دون سن الخامسة قبل بلوغهم سن الخامسة ٢٨ طفلاً لكل ١٠٠٠ طفل (تقرير المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١م).

إن العبء الثلاثي لسوء التغذية - نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن - يهدد بقاء ونمو وتطور الأطفال والمراهقين، لا سيما في المجتمعات الأكثر فقراً، ويعاني ١٢,٨٪ من الأطفال دون سن الخامسة من التقرم بينما يعاني ٣٪ من نقص الوزن بالنسبة للطول، بينما يعاني ١١,٥٪ من زيادة الوزن في حين يعاني ٤٣٪ من الأنيميا (تقرير المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١م).

ومن ناحية أخرى تشير التقديرات إلى أن ٨١,٢٪ من الأطفال يتعرضون لشكل من أشكال التأديب العنيف في المنزل (تقرير المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١م)، وتشمل العراقل التي تعترض منع العنف المعايير الجنسية والاجتماعية الضارة، والمعرفة المحدودة بأساليب التأديب غير العنيفة، والمنصات المجتمعية الضعيفة لمشاركة الأطفال، وخدمات الوقاية والاستجابة غير الكافية، ويعد الإيداع في المؤسسات هو الشكل السائد للرعاية البديلة في مصر.

وعلى الرغم من انخفاض معدل انتشار ظاهرة ختان الإناث إلا أن ممارستها لا تزال مرتفعة؛ إذ تشير أحدث التقديرات المتوفرة، إلى أن ٦٦,٥٪ من النساء والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ - ١٩ عاماً قد خضعن لختان الإناث (تقرير المسح الصحي للأسرة المصرية ٢٠٢١م)، وتوجد الآن العديد من الآليات الأساسية؛ لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له تحت قيادة الحكومة، على الرغم من أن التقدم مقيد بالعقبات التقليدية وعدم كفاية الموارد.

التحديات الاجتماعية التي تواجه قطاع التعليم:

تعتمد جودة التعليم على مدى تماسك المجتمع واستحواذه على أدوات تحقيقها؛ فليس هناك من شك أن منظومة التعليم تتأثر بشكل مباشر بالمظاهر العامة للمجتمع من ثقافة، ومستوى تعليمي، ومستوى

صحيّ لمواطنيه، وتماشكّه، وكما أنّ أداء التعليم يؤثّر بشكل مباشر في تشكيل ملامح مجتمعه في حال كونه ذا أثر كبير عليه.

وفي مصر يواجه قطاع التعليم العديد من التحديات الاجتماعية التي تحول دون توفير خدمة تعليمية تفي باحتياجات التنمية في اقتصاد حر تحكمه المنافسة في المقام الأول، ومنها ما يلي :

- ضعف ثقة المجتمع بمخرجات التعليم بنوعياته المختلفة؛ مما يزيد من عدم الاهتمام بالمشاركة في تنفيذ الاستراتيجية، ويؤدي هذا التحدي إلى عدم الاهتمام بقضية التعليم، وضعف عملية مشاركة الأسرة، والمجتمع في دعم التعليم وتناول قضاياها بالدراسة، والبحث العلمي، وإيجاد الحلول العملية التي تساعد على حل مشكلاته، بل يصل الأمر إلى ما هو أبعد من ذلك؛ حيث يصل إلى منع الأبناء من مواصلة تعليمهم بالمدارس، واللجوء إلى عمل الأبناء، وتفشي ظاهرة عمالة الأطفال رغم منع القانون له.

- ارتفاع معدلات التسرب والرسوب والغياب والغش في مرحلة التعليم الأساسي، وتؤثر هذه التحديات بشكل رئيس على جودة مخرجات التعليم في هذه المرحلة، وعلى المجتمع بشكل عام؛ فجميعها تُنتج مواطنًا يفتقر إلى المعرفة والمهارة والكفاية المطلوبة؛ لتنمية ذاته، وأسرته ومجتمعه، وتمنعه من متابعة تعليمه خلال حياته.

- تفشي مشكلة الدروس الخصوصية، وتفشي ظاهرة العنف في المدارس المصرية بدءاً من الحلقة الابتدائية حتى مرحلة التعليم الثانوي، وميلها للزيادة عاماً بعد عام، وتؤدي هذه الظاهرة إلى التسرب من التعليم، وتؤدي من جودة العملية التعليمية، وفقدان الموارد العامة والخاصة، وظهور آثار اجتماعية خطيرة كالإدمان، والجريمة، والبطالة، وغيرها.

- عدم الاهتمام بقضية المواطنة بالكيفية المطلوبة في التعليم بمراحله المختلفة.

- ضعف الاهتمام بدوي الاحتياجات الخاصة.

- الزيادة السكانية (للانفجار السكاني في مصر) وأثرها على برامج التنمية المختلفة، ولأسيما برامج إصلاح التعليم؛ فكل ما توفره الحكومة من مرافق تعليمية لا تمكن القطاع من استيعاب تلك الزيادة.

- الموروث الثقافي لدى بعض المجتمعات المحلية في تعليم الأبناء وخاصة الإناث منهم.

- مستوى تعليم الأسرة، وما له من أثر مباشر على قرار تعليم الأبناء؛ فتشير أدبيات التعليم إلى أنّه كلما ارتفع مستوى تعليم الأسرة كلما كانت أكثر حرصاً على تعليم الأبناء بالمدارس، والعكس صحيح. وكذلك يرتبط مستوى تعليمها باستمرار الأبناء بالتعليم حتى نهاية مراحلها، وكذلك يتأثر بشكل مباشر التحاق الأطفال بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بمستوى تعليم الوالدين.

- تتأثر أيضًا العملية التعليمية بمستوى الأمية في الدولة؛ فكلما ارتفع معدل الأمية يهاكلما كانت هناك مشكلات بنظام التعليم الرسمي؛ حيث إن التعليم بالدول النامية يعتمد بشكل أساسي على دعم الأسرة للأبناء في المنزل لإتمام واجباتهم، واستذكار دروسهم كنوع من الدعم لهم.

- تهميش (بعض المجتمعات المحلية وخاصة البدوية) للمرأة، وما له من آثار سلبية على المجتمع، ولاسيما الأثر السلبي على مستوى تعليم الفتيات، واستمرارهن فيه، وفي الحصول على حقوقهن ومنها حق التعليم، ومشاركتهن الفعالة في شتى مناحي الحياة.

- زيادة أعداد اللاجئين الوافدين إلى مصر، وما له من أثر على الإتاحة والجودة وكفاءة إدارة النظام.

- مشكلتنا التدخين والمخدرات اللتان تُعدّان من مشكلات العصر الحديث، والأكثر خطورة على المجتمع المصري. وتترك هاتان المشكلتان في تدمير الأجيال صحياً، ومالياً، وأخلاقياً، كما أنّهما يرهقان كلاً من الأسر والدولة بشكل مباشر، ويؤديان بشكل مباشر إلى إفقار الناس، وضعف إنتاجيتهم وتركيزهم في تعليمهم وأعمالهم إلخ....

- تدني قيمة التعليم في عيون الناس والمجتمع، وهذه هي لب القضية، وسابقاً كانت الأسر المصرية شديدة الحرص على تعليم الأبناء؛ حيث كانت تُقدّم على التفرّط على أعز ما لديها من ممتلكات؛ لتعليم الأبناء؛ وذلك كان لقناعتها الراسخة بأنّ مردود ذلك سوف تلقاه مستقبلاً، أمّا اليوم فالوضع مغاير تماماً فهناك حرص على ترك الأبناء للمدرسة، والغياب منها، والتجّاح بدون مجهود حتى في أفضل الأحوال، وهذه قضية لا بدّ من التعامل معها بمنتهى الحرص والدكاء.

سياقات الأمن والمناخ:

كشفت التغيرات الجيوسياسية منذ أوائل عام ٢٠٢٢ م عن هشاشة سلسلة الإمدادات العالمية التي يعتمد عليها الأمن الغذائي في مصر، وباعتبارها أكبر مستورد للحبوب في العالم، ومن بين أكبر عشرة مستوردين لزيت عباد الشمس على مستوى العالم؛ فإن مصر معرضة بشدة للمعاناة من ارتفاع الأسعار وما يصاحب ذلك من ضغط على الميزانيات الوطنية وميزانيات الأسر؛ حيث غالباً ما يكون التعليم هدفاً سهلاً لتخفيض النفقات عندما تكون الموارد محدودة.

وجدير بالذكر أنّ اعتماد مصر على نهر النيل في توفير مياه الشرب والمياه اللازمة للزراعة، والصناعة، وتوليد الطاقة يجعل البلاد شديدة التأثر بتغير المناخ، ويهدد تغير المناخ والأخطار البيئية الأخرى صحة الطفل ورفاهيته، ولا سيما في المجتمعات الفقيرة، ومن المتوقع أن تؤدي الاستراتيجية الوطنية الجديدة لتغير المناخ إلى وضع تغير المناخ في قمة جدول أعمال السياسات، ومن ناحية أخرى تُظهر رئاسة مصر لمؤتمر COP27 في نوفمبر ٢٠٢٢م المخاطر المتزايدة للتغير السريع للمناخ والندرة المتزايدة للمياه، وقد تمّ تصنيف مصر بأنها "شديدة التأثير" بتغير المناخ على مؤشر مبادرة (نوتردام العالمية) للتكيف واحتلت المرتبة ١٠٧ من بين ١٨١ دولة من حيث قابلية التأثر بتغير المناخ والاستعداد لمواجهةته. ونظراً لأنّ إمدادات المياه على المستوى الوطني تعتمد فقط على نهر النيل؛ فإن ندرة المياه هي مشكلة رئيسية ومُتنامية، وقد ازدادت تفاقمًا بسبب تغير

المناخ وعوامل خارجية أخرى؛ مما أدى إلى تصنيف اليونسف لها بـ "مرتفع" على مؤشر مخاطر المناخ على الأطفال، وفيما يتعلق بالتعليم فقد وثقت مصر - من بين إجراءات التكيف الخاصة بها - الحاجة الملحة لدمج المحتوى المتعلق بتغير المناخ في مناهج التعليم، وتشمل المخاطر التي يتعرض لها التعليم الأضرار المحتملة للبنية التحتية نتيجة الأحداث الجوية القاسية في المساهمات المحددة وطنياً كما هو موضح في أول تحديث لمصر "المساهمات المحددة وطنياً" لاتفاقية باريس بشأن تغير المناخ (لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ٢٠٢٢م).

التحديات البيئية التي تواجه قطاع التعليم:

لقد وثقت مصر - من بين إجراءات التكيف الخاصة بها - الحاجة الملحة؛ لدمج المحتوى المتعلق بتغير المناخ في مناهج التعليم، وتشمل المخاطر التي يتعرض لها التعليم الأضرار المحتملة للبنية التحتية نتيجة الأحداث الجوية القاسية في المساهمات المحددة وطنياً، كما هو موضح في أول تحديث لمصر "المساهمات المحددة وطنياً" لاتفاقية باريس بشأن تغير المناخ (لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، ٢٠٢٢م).

تتأثر نظم التعليم بشكل عام بالنظام البيئي السائد في المجتمع الحاضن لها، ولا يقتصر مفهوم البيئة على البيئة الطبيعية فحسب، بل يمتد ليشمل البيئة بكافة صورها: "مؤسسية كانت أو سياسية أو مالية أو اجتماعية وخلافه، وفي مصر يواجه قطاع التعليم العديد من التحديات البيئية الطبيعية التي تحول دون توفير خدمة تعليمية تفي باحتياجات التنمية في اقتصاد حر تحكمه المنافسة في المقام الأول، ومنها ما يلي:

- تغير المناخ، وعملية الاحتباس الحراري، وما يصاحبه من تغير في نمط استهلاك المجتمع، وخاصة زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة الكهربائية؛ لتشغيل أجهزة التكييف والتبريد، وسبب هذا التغير ما تعرضت له مصر خلال العقدين الأخيرين من ارتفاع فاتورة استيراد المواد البترولية؛ لتشغيل محطات الكهرباء، ووقود السيارات، وما إلى ذلك أيضاً، ويؤثر ذلك الاحتباس في تغيير حجم ونوعية النشاط الزراعي إما باختفاء محاصيل أو ظهور أخرى، وما يستتبعه من زيادة في أسعار الغذاء، ويؤدي ذلك إلى اتساع قيمة العجز في ميزان المدفوعات، وزيادة الضغط على موازنة الدولة، وبالتالي التأثير على موارد التعليم، وشكل التدخلات اللازمة؛ للتصدي لهذه المشكلات كافة.

- نقص الموارد المائية على مدار السنوات الماضية، وما يهدد البلاد في الأفق؛ نتيجة قيام إثيوبيا ببناء ما يُعرف باسم "سد النهضة"، وما له من آثار مستقبلية سلبية على حالة الزراعة في مصر، ومياه الشرب، وعجلة التنمية بشكل عام. ويتأثر التعليم بهذا الجانب بشكل مباشر؛ حيث تأثرت الزراعة من حيث احتمالية تغير نوعية المحاصيل الموسمية، وخاصة المحاصيل الاستراتيجية كالأرز، وما يستتبعه التوسع في استيراده؛ لسد الفجوة، وبالتالي اتساع قيمة العجز في ميزان المدفوعات أيضاً، وقد يستوجب ذلك تغيير المناهج للتعامل مع القضية بزيادة وعي المواطنين بترشيد الاستهلاك، أو تطوير مناهج التعليم الفني الزراعي، وخلافه.

- مشكلة التلوث البيئي التي تتعرض لها البلاد والمتمثلة في تلوث المياه، والهواء الناتج عن الحرق على المكشوف، والتلوث الناتج عن مشكلة القمامة، والصرف الصحي، ومسالك الرصاص، ومصانع الكيماويات،

الخ،،،، والتي تؤثر بشكل سلبي مباشر على الحالة الصحية للمواطنين؛ فالحالة الصحية للمتعلمين تؤثر على أدائهم التحصيلي بالمدرسة، واستكمال دورهم المنوط بهم أدائه خلال سنوات تعليمهم؛ فالمتعلم الصحيح تكون احتمالات الأداء المتميز لديه أعلى من نظيرها لدى متعلم عليل، وينطبق هذا أيضا على العاملين بقطاع التعليم، وكذلك تؤثر الحالة الصحية العامة للناس بشكل مباشر على التعليم.

- ضعف الوعي البيئي لدى الناس، ويعد هذا الجانب من أكبر التحديات التي تواجه التعليم في مصر؛ فيؤدي ضعف الوعي البيئي، بل غياب الوعي البيئي لدى الناس إلى تفاقم المشكلات السابقة بشكل حاد، وبوتيرة أسرع نتيجة الزيادة السكانية الحادة، وما يؤدي إلى ما يشبه الهجوم الشامل على البيئة الطبيعية. ويعد هذا تحديا كبيرا ورئيسا أمام مؤسسة التعليم؛ لتعديل واقعه، وتفادي مشكلاته التي تهدد المجتمع بمؤسساته كافة.

الإطار العام للخطة الاستراتيجية

بني الإطار العام للخطة الاستراتيجية على نهج علمي مراعي ما يلي:

- مراجعة الخطط الاستراتيجية السابقة.
 - خطة التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠ م.
 - خطة إفريقيا ٢٠٦٣ م.
 - دستور مصر ٢٠١٤ م
 - خطة الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ م (المحدثة)
 - برنامج عمل الحكومة (مصر تنطلق)
- يرتكز وضع خطة التربية والتعليم والتعليم الفني بقوة على أطر السياسات الوطنية والقطاعية للبلاد؛ بناء على مشروع إصلاح التعليم المصري ويسترشد بالأجندة الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠ م.
- ولتحقيق ذلك وضعت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني الخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م؛ بناء على الإنجازات والدروس المستفادة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية السابقة للتعليم، وتؤكد الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م على التزام الوزارة بضمان حصول كل طفل على قدم المساواة على تعليم جيد وفقا للمعايير الدولية مما سيجب في النهاية لكل طفل المساهمة بفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمصر والمنافسة إقليميا وعالميا، وأدرجت الخطة الاستراتيجية أربع سياسات استراتيجية؛ لتوجيه عملية الإصلاح تتمركز حولها خطة التربية والتعليم وهي: استيعاب جميع الأطفال من سن ٥ إلى ١٨ في المدرسة (والتي تتعلق بزيادة الوصول والمشاركة والإنصاف والإدماج)، واعتماد منهج دولية عالية الجودة في الرياضيات والعلوم واللغة والجغرافيا (التي تتعلق بجودة نتائج التعلم)، وغرس قيمة التعلم

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

المُستمر في نفوس الطلاب (سعيًا وراء التعلم مدى الحياة)، وتمكين الطلاب من الاستخدام الفعال للتكنولوجيا؛ للوصول إلى المعرفة (التي تتعلق بالتحول الرقمي والابتكار).

وباختصار يهدف مشروع إصلاح التعليم المصري الجديد إلى هدف شامل يتمثل في زيادة الوصول والمشاركة في التعليم العام، وتحسين جودة وشمولية تقديمه، ودمج وتحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفصول الدراسية المصرية، و يهدف مشروع إصلاح التعليم المصري إلى المساهمة في الأهداف الاستراتيجية الشاملة لرؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال الاستفادة من خطة التربية والتعليم والتعليم الفني الجديدة وتحقيق التكامل مع برنامج عمل الحكومة .

خطة التنمية المستدامة الوطنية: (رؤية مصر ٢٠٣٠):

استراتيجية التنمية المستدامة: تمثل رؤية مصر ٢٠٣٠ م (٢٠١٦م) تحولًا مهمًا في التنمية الاجتماعية الاقتصادية والبيئية في مصر، والتي تُحدد مسارًا طموحًا لتحقيق الإزدهار على الصعيد الوطني في المستقبل. وتعتبر رؤية مصر ٢٠٣٠ بمثابة خطة التنمية الوطنية وتعبيرًا عن التزام الحكومة بخطة التنمية المستدامة الأممية لعام ٢٠٣٠م التي وضعتها الأمم المتحدة وتحقيق أهدافها وخاصة الهدف الرابع منها الخاص بالتعليم {ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة}، فضلًا عن أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣م: إفريقيا التي نريدها، وإلى جانب التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية الوطنية. كما تُشكل تنمية رأس المال البشري مكونًا أساسيًا للرؤية، وتشمل ثلاثة مجالات ذات أولوية محددة: خدمات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.



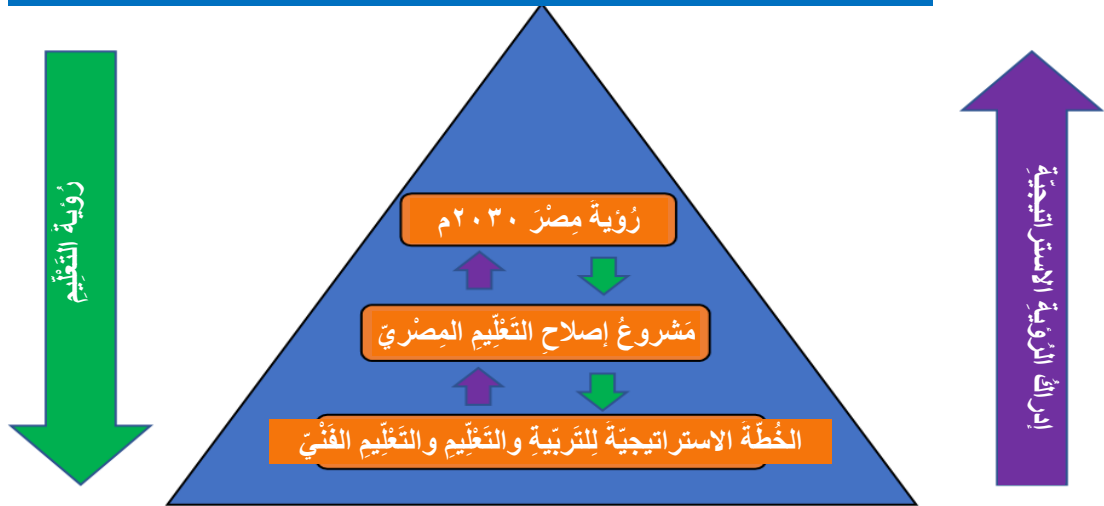
يعتمد مكون التعليم على مجموعة أساسية من الإصلاحات والتي تهدف إلى تحسين نتائج التعلم ومهارات مكان العمل لإخريجي نظام التعليم الذي تم إصلاحه، ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإصلاحات بدورها إلى زيادة الإنتاجية الاقتصادية والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية؛ لدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المستدامين في مصر.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم في مصر حتى عام ٢٠٣٠ م :

"تقديم تعليم وتدريب عالي الجودة متاح للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي كفء وعادل ومستدام ، ويرتكز على متعلم ومتدرب قادر على التفكير ومتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً: تعليم يساهم في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ، ومستنير ، ومبدع ومسؤول وقادر على المنافسة، يقبل التنوع والإختلاف ويفتخر بتاريخ بلده ويتوق إلى بناء مستقبله يقبل التعددية ، ويحترم الإختلاف ، ويفخر بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية."

العلاقة التبادلية بين خطة التربية والتعليم والتعليم الفني و رؤية مصر ٢٠٣٠ م



تقوم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، من خلال وضع وتنفيذ خطة التربية والتعليم والتعليم الفني بمتابعة تحسين التعليم القائم وتفعيل مشروع (إصلاح التعليم والتعليم والتدريب التقني والمهني) المصري الجديد ، وتوفر خطة التربية والتعليم خارطة طريق للتصدي للتحديات الملحة المحددة بالخطة من خلال أهداف محددة وأولويات استراتيجية ورؤية واضحة للإصلاح.

وتهدف خطة التربية والتعليم إلى معالجة ركائز الإصلاح من منظور النظام ككل مثل:

- ❖ ضمان الترابط بين خطة الوزارة والأجندة الوطنية لرؤية مصر ٢٠٣٠ م.
- ❖ مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في التعليم والتعليم.
- ❖ تعزيز قدرة الوزارة على الصمود والتكيف أمام التحديات والأزمات.
- ❖ التأكيد على ترابط التعليم مع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية).
- ❖ توسيع نطاق تعيين المعلمين الجدد مع ضمان التوزيع المنصف للمعلمين، ولا سيما في تخصصات معينة وفي مناطق معينة.

- ❖ وضع أطر للتطوير المهني المستمر للمعلمين والقيادات التربوية.
- ❖ كفاءة وفاعلية نظام التعليم بالنظر إلى القيود المتعلقة بالموارد.
- ❖ حوكمة النظام وإدارته ومساءلته أمر حاسم لنجاحه.

اتجاهات التغيير لخطة التربية والتعليم والتعليم الفني:

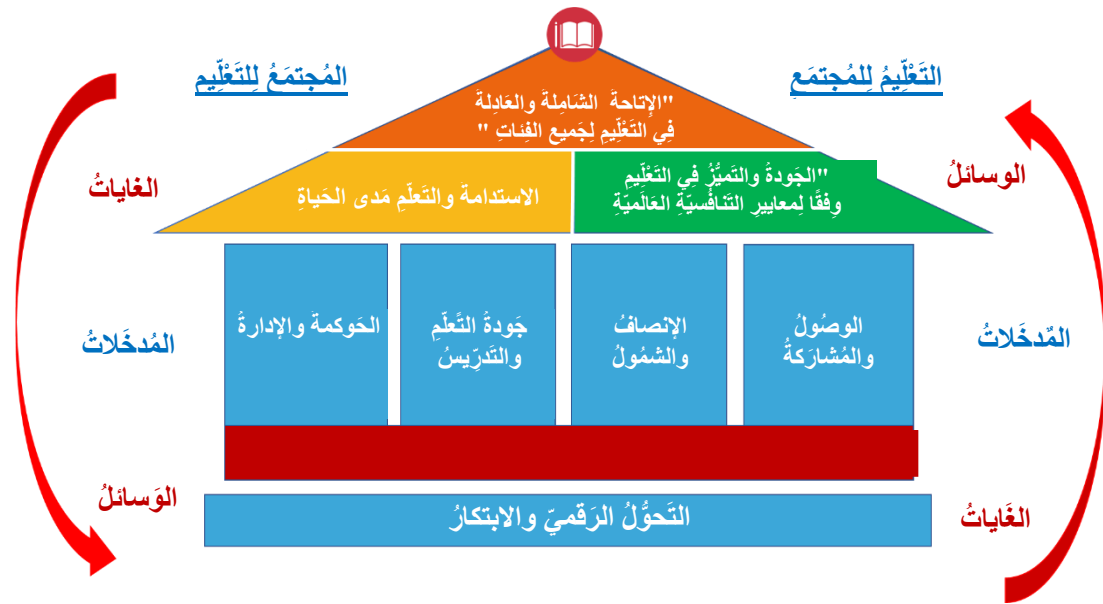
جاءت رؤية وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني مُنبثقة من رؤية التعليم في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ وهي :

تعليم وتدريب قائم "على الجودة والتميز"، يركز على الاستدامة والإتاحة العادلة لإعداد متعلم قادر على الإبداع والابتكار، والتنافسية العالمية .

وتتمثل رؤية وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في تزويد جميع المصريين بإمكانية الوصول إلى فرص جيدة في التعليم والتدريب؛ للازدهار في القرن الحادي والعشرين للأفراد والوطن من خلال محاور أساسية: لتنفيذ المستهدفات؛ إيماناً منها بأن نجاح العملية التعليمية في كل زمان ومكان يرتبط في الأساس بأن "الإنسان محور التنمية"، وأن نجاح الرؤية لا بد أن يشمل "تحقيق الإتاحة العادلة"، وضرورة أن يتسم التعليم "بالجودة والتميز"؛ لضمان أن تؤدي الأهداف إلى "تحقيق الاستدامة".

وتتمحور التحديات التي تعالجها خطة التعليم، وكذلك أولويات السياسات؛ لتحقيق رؤيتها حول خمسة مجالاتٍ سياسية، وهي: الوصول والمشاركة، والإنصاف والشمول، وجودة التعلم، والتدريس، وحوكمة وإدارة النظام، والتحول الرقمي، والابتكار بما يتماشى مع تركيز الإصلاحات الفورية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والسياسات الرئيسية الموضحة أعلاه.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م



رسم يوضح اتجاهات التغيير لخطة التربية والتعليم والتعليم الفني

يرتكز أساس الخطة على الاستفادة من التحول الرقمي والابتكار من أجل التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، وينعكس ذلك على رؤية مصر ٢٠٣٠ م، والتي تؤكد على أن التحول الرقمي للأفراد والحكومات أحد الممكّنات الرئيسية؛ لتعزيز تنمية كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

ويوضح الشكل البياني المدخلات الخمسة الرئيسية والأولويات السياسية التي ستستفيد منها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني من أجل تحقيق المحاور الثلاثة في تطوير التعليم (الإتاحة الشاملة العادلة و تحقيق الجودة والتميز في التعليم وفقاً للمعايير العالمية والاستدامة والتعلم مدى الحياة)

وتقترح أسس التغيير أنه إذا كان بالإمكان التوسع في تحفيز التحول الرقمي والابتكار وإذا تم توسيع الوصول والمشاركة فسيتم تحسين جودة التعلم وضمان العدالة والشمول وتعزيز الحوكمة والإدارة بما في ذلك التمويل وبالتبعية سيتم تعزيز نتائج التعلم.

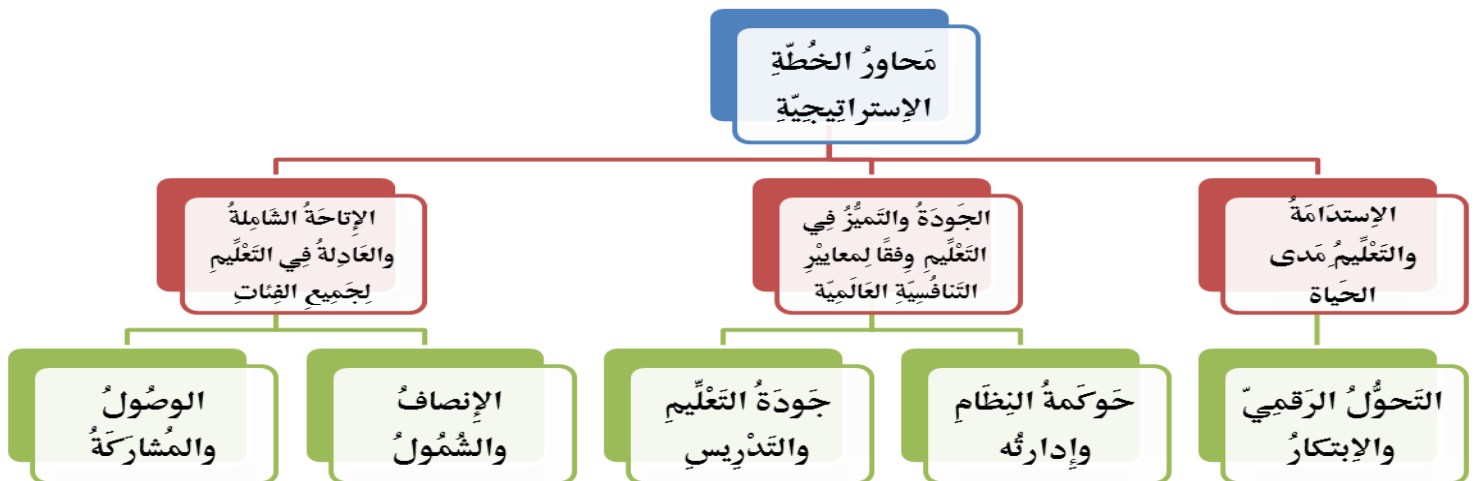
محاور وأولويات الخطة الاستراتيجية:

على مستوى التعليم والتدريب الذي يخضع لسلطة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ولتحقيق أهداف مشروع إصلاح التعليم المصري تم تحديد ثلاثة محاور (١) الإتاحة الشاملة و العادلة (٢) الجودة والتميز (٣) الاستدامة والتعلم مدى الحياة ، وبالتوافق مع نتائج تحليل التربية والتعليم وبما يتماشى مع إطار أسس التغيير تم تحديد خمسة أولويات لسياسات التعليم: (١) الوصول والمشاركة. (٢) جودة التعلم والتدريس. (٣) الإنصاف والشمول. (٤) الحوكمة والإدارة. (٥) التحول الرقمي والابتكار.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

وتقديرًا للتحوّلات المُزدوجة (الرقمية والأخضر) التي يمرُّ بها المجتمعُ وآثارها المُحتملة في التعلّم تُوضّحُ خطةُ التعلّم الإجراءات التي تُتخذ لتحقيق التحوّل الرقميّ والتعلّم الأخضر. وفيما يتعلقُ بالتعلّم الأخضر تمّ تزويدُ "شراكة التعلّم الأخضر" لليونسكو بالموارد اللازمة لتطوير وتعميم العديد من البرامج التشغيلية عبر مستويات التعلّم وركائز السياسات مثل: دمج التثقيف بشأن المناخ في تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة، وإصدار اعتماد المدارس الخضراء، وإعداد مناهج دراسية مُستجيبة للمناخ وللبيئة، وإشراك المجتمع من خلال دمج التثقيف المناخي في التعلّم مدى الحياة، وإشراك جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص فيما يتعلق بتخصيص مبادرات التعلّم.

وتهدفُ السياسات والتدخلات الواردة في هذا الفصل إلى أن تكون لبنات البناء المنهجية التي تنخرط فيها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني؛ لإحداث التغييرات المنهجية سعيًا منها؛ لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م ورؤية مشروع إصلاح التعلّم المصري.



المحور الأول: الإتاحة الشاملة والعدالة في التعلّم لجميع الفئات:

وذلك إتاحة التعلّم للجميع وتحقيق العدالة إتاحة التعلّم في المناطق النائية والمهمشة والمستجيبة للنوع الاجتماعي: (الطفل - المرأة - ذوي الإعاقة) سواء كان تعلّمًا نظاميًا أو غير نظامي. ويسعى المحور إلى الحد من الفجوة بين الجنسين، وتوفير وتحقيق الإدماج وتكافؤ الفرص خاصة الفئات الأكثر ضعفًا وهي النساء والأطفال وذوو الإحتياجات الخاصة، والتفاوتات بين الفئات الاجتماعية

، وضحايا التفكك الاجتماعي إلى جانب تعزيز إتاحة التعليم (المكانية والمحلية)؛ لسد الفجوات في المناطق الجغرافية المختلفة.

١- الأولوية (١): الوصول والمشاركة :

تحسين معدلات المشاركة في جميع مستويات التعليم من خلال معالجة تحديات جانب العرض وجانب الطلب التي تعوق الوصول إلى التعليم والمشاركة فيه.

بناء المدارس وتجهيزها: فعلى صعيد العرض ستواصل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إنشاء المدارس التي تشتد الحاجة إليها من أجل تحسين التوافر المادي للبنية التحتية للمدارس وإيجاد مدارس آمنة قادرة على مواجهة تغير المناخ، وستتم توسيع نطاق التعليم المجتمعي والتعليم غير الرسمي؛ لتوفير مساحات وفرص تعليمية إضافية خاصة في المحافظات الحدودية.

تعيين المعلمين وتوزيعهم: يتم معالجة النقص في المعلمين، والذي تم تحديده على أنه أحد التحديات الرئيسية عبر مستويات التعليم وفي جميع أنحاء البلاد من خلال ضمان تحقيق خطة الحكومة؛ لتوظيف ١٥٠ ألف معلم على مدى السنوات الخمس المقبلة كأولوية، وفي السنوات الأولى من التنفيذ ستكون الأولوية للمستويات الدنيا من التعليم، والمناطق المحرومة، وموضوعات العلوم والتكنولوجيا والرياضيات، بما يتماشى مع اتجاهات مشروع إصلاح التعليم المصري.

رفع الوعي بشأن أهمية التعليم: من ناحية الطلب ستستمر وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في رفع مستوى الوعي بين أفراد المجتمع؛ لجعل التعليم أولوية، وسيكون التعليم في السنوات الأولى من عمر الطفل محور تركيز جهود الوعي، ويشمل ذلك أيضاً إعادة صياغة صورة التعليم الفني كخيار مهني إيجابي خاصة بالنسبة للفتيات.

التخلص من العقبات المالية في التعليم: تواصل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني جهودها الرامية إلى إزالة العقبات المالية والاجتماعية أمام التعليم بالوسائل المناسبة مثل الدعم المالي والإعفاء من الرسوم المدرسية وتوفير الزي الرسمي والوجبات المدرسية مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر احتياجاً.

٢- الأولوية (٢): الإنصاف والشمول:

تعزيز السياسات والممارسات؛ للقضاء على التمييز في التعليم والحوازر التي تعترضه؛ لضمان دمج جميع الأطفال، ولأ سيما المحرومين في التعليم الجيد والشامل واستفادتهم منه.

وستتناول خطة التربية والتعليم والتعليم الفني أبعاد الاستبعاد المتعددة والمتراصة في كثير من

الأحيان على النحو التالي:

التباين الجغرافي: ستعطي خطة التربية والتعليم والتعليم الفني الأولوية لاستثماراته في المناطق الأكثر احتياجاً مثل المناطق الريفية، لا سيما في المحافظات الحدودية وصعيد مصر؛ لتحسين الوصول إلى التعليم

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

وجودته من خلال فتح مدارس إضافية ونشر المعلمين بشكل أكثر إنصافاً، وسيتم ذلك بالشراكة مع المجتمعات المحلية والقطاع الخاص من أجل التعليم في الطفولة المبكرة.

الطلاب ذوو الاحتياجات الخاصة: في إطار خطة التربية والتعليم والتعليم الفني سيتم ضمان نشر المناهج الدراسية الشاملة مع توفير بنية تحتية مدرسية وبيئة تعليمية شاملتين كما سيتم إطلاق حملات للتوعية وبرامج لتنمية القدرات؛ لدمج الطلاب ذوي الإعاقة البسيطة في مدارس التعليم العام والتعليم الفني.

تفاوت الدخول: ستضع خطة التربية والتعليم والتعليم الفني إجراءات سياسية رئيسية؛ لتقليل الحواجز المالية والاجتماعية أمام التعليم حتى يتمكن الأطفال والشباب من الأسر ذات الدخل المنخفض من الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها، ومن خلال فهم أن الدروس الخصوصية الواسعة الانتشار تؤثر سلباً على الوصول إلى التعليم وتعلم الطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض سيتم التعامل مع المسائل المتعلقة بالدروس الخصوصية من منظور الإنصاف والجودة والإدارة.

النوع الاجتماعي: تلتزم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمواصلة تمكين الفتيات والنساء من خلال التعليم من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المجالات بحلول عام ٢٠٣٠ م كما هو مذكور في رؤية مصر ٢٠٣٠ م، وسيشمل ذلك إنشاء مدارس للفتيات في المحافظات الحدودية (صعيد مصر)، وتشجيع الفتيات على دراسة موضوعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات كما يشمل تحسين البنية التحتية المدرسية؛ لتوفير بيئة تعليمية صحية وشاملة ومراعية للفوارق بين الجنسين، وكذلك مراكز للتعليم المجتمعي؛ للحد من معدلات الأمية بين الشباب والبالغين، وفي الوقت نفسه ستتناول خطة التربية والتعليم والتعليم الفني أيضاً المخاطر التي يواجهها الأولاد، لاسيما في المناطق الحضرية.

المحور الثاني: الجودة والتميز في التعليم وفقاً للمعايير العالمية: تحسين وتطوير جودة التعليم بما يتوافق مع معايير الجودة والتميز العالمية (تطوير المناهج - تطوير نظم وآليات التقويم - التنمية المهنية للمعلمين والقيادات التربوية - ضمان جودة مخرجات العملية التعليمية - ضمان تحقيق التميز المؤسسي).

٣- الأولوية (٣): جودة التدريس والتعلم:

تزويد جميع المتعلمين بالتعليم التأسيسي القوي، وبالمهارات والكفاءات والقيم اللازمة التي تسمح لهم بالتعلم من أجل التعلم، وبالتفكير الإبداعي والمسؤول وتتيح لهم تحقيق الإزدهار في القرن الحادي والعشرين، ويشمل ذلك رعاية الكفاءة العالمية مع التركيز بشكل خاص على الجنسية المصرية والأمن المائي.

تعديل المناهج وإصلاح الاختبارات: ستواصل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني التحول من التعلم عن ظهر قلب إلى التعليم القائم على الكفاءة من خلال طرح إصلاحات المناهج وطرق التدريس وإجراءات التقييم في إطار (مشروع إصلاح التعليم والتعليم الفني) المصري، وسيتم تحديث مواد التدريس والتعلم، وكذلك تقييمات التعلم وفقاً للمناهج المعدلة.

تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة: سيتم إعداد نظام للتطوير المهني المستمر للمعلمين ومُديري المدارس والإداريين، وسيتم مواصلة تدريب المعلمين قبل الخدمة بشكل أفضل مع مشروع إصلاح التعليم والتعليم الفني المصري؛ سعيًا لتحسين تجربة التعلم ونواتجه، ولأ سيما التعلم التأسيسي، ومن خلال تعزيز التنسيق مع وزارة التعليم العالي.

تحسين بيئات التعلم: يتم تحسين بيئة التعلم من خلال تقليل حجم الفصول وعدد فصول نظام الفترتين، ومن خلال تحويل ممارسات التدريس مع الاستفادة من التقنيات المتقدمة وتعزيز الابتكار.

٤- الأولوية (٤): الحوكمة والإدارة:

تعزيز شفافية النظام ومرونته واستدامته المالية والبيئية وكفاءته وفاعليته.

تعي مصر تمامًا الأهمية الحاسمة لتحسين حوكمة قطاع التعليم وإدارته، وقد كانت جائحة كوفيد-١٩ بمثابة دعوة أخرى لإنشاء قطاع تعليمي أكثر مرونة واستدامة، وفيما يلي بعض المجالات ذات الأهمية الحاسمة.

إدارة المعلم: سيتم وضع وتنفيذ سياسة شاملة معنية بالمعلمين (تشمل التوظيف والشروط والتطوير المهني وظروف العمل والأجور والمكافآت والمعايير والمحاسبة)، وسيتم وضع نظام إدارة مهنة المعلم الرقمي كمنصة للتطوير المهني المستمر للمعلم ونظام إدارة التعلم الخاص به، وسيتم استخدام هذه المنصة أيضًا للتعلم المتبادل للمعلمين من خلال بث الدروس النموذجية ومؤتمرات الفيديو، كما سيتم دمج النظام في نظام إدارة الموارد البشرية.

التمويل: ستواصل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني جهودها؛ لزيادة المخصصات المالية للتعليم قبل الجامعي من أجل تحقيق الالتزام الوارد في المادة ١٩ من الدستور (٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وفي الوقت نفسه سيتم تحسين الإنصاف والكفاءة في التمويل العام من خلال: (١) توسيع أدوار ومسؤوليات المدارس والمحافظات في تخطيط وإدارة الموارد العامة للتعليم. (٢) تحديث آليات التمويل. (٣) تحسين استخدام البيانات المالية للتخطيط والإدارة. (٤) تعزيز مهام التخطيط وإعداد الميزانيات في الوزارة، وسيتم تحويل عملية وضع ميزانية التعليم إلى التمويل القائم على صيغة معينة؛ لتحديد مهام التعليم التي ستؤدي إلى زيادة الكفاءة الشاملة.

البيانات والأدلة: ستعمل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني خلال فترة تنفيذ خطة التعليم على وضع أنظمة لإدارة بيانات التعليم لديها؛ بهدف إنشاء نظام متكامل لإدارة البيانات يربط بين الأنظمة الحالية، وسيتم تعزيز ودعم استخدام البيانات في اتخاذ القرارات المستندة بالأدلة على جميع مستويات إدارة التعليم.

تحقيق اللامركزية في مهام التعليم الرئيسية: ستضمن وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني اللامركزية التدريجية في المهام ذات الصلة بالتخطيط والإدارة والسلطة المالية مع تعزيز المؤسسي على جميع المستويات بما في ذلك تجريب النماذج المناسبة للتخطيط والإدارة اللامركزيين، وستؤدي اللامركزية التدريجية وتفويض المهام إلى تقريب عملية صنع القرار من المستفيدين وضمان تنفيذ الحوكمة بمزيد من المساءلة والتنسيق وتوجيه نظرة شاملة للنظام، وسيكون تعزيز وتمكين القيادة المدرسية أولوية قصوى في هذا الصدد.

الشراكات: يجب تعزيز التعاون والتنسيق مع الشركاء في التنمية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وكذلك المجتمعات المحلية؛ لتحسين الوصول إلى التعليم وجودته، وسيتم ذلك من خلال تهيئة بيئة سياسية مؤاتية لمشاركة الشركاء وزيادة وعي أصحاب المصلحة الرئيسيين حول أهمية الاستثمار في التعليم.

المحور الثالث: الاستدامة والتعلم مدى الحياة: تحقيق الاستدامة "وفقاً لخطة التنمية المستدامة الوطنية: رؤية مصر ٢٠٣٠"، وأبعادها الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، والتحول نحو التعليم الأخضر والذكي، وإتاحة فرص التعلم مدى الحياة أمام الجميع.

٥- الأولوية (٥) التحول الرقمي والابتكار:

سيكون التحول الرقمي والابتكار بمثابة القوة الدافعة وراء تحقيق الأولويات، ومن المتوقع خلال فترة تنفيذ خطة التربية والتعليم والتعليم الفني أن يزداد عدد الطلاب بنسبة ٢٩,٣٪ في رياض الأطفال، و١,٧٪ في التعليم الابتدائي، و١٤,٣٪ في التعليم الإعدادي، و٤٨,٦٪ في التعليم الثانوي (العام والفني)، وإلى جانب القيود المالية التي يواجهها بالفعل قطاع التعليم، فإن "العمل كالمعتاد" لن يساعد على تحقيق رؤية خطة التربية والتعليم والتعليم الفني؛ لذلك يجب أن يتم تحويل التربية والتعليم من خلال التكنولوجيا الرقمية والابتكار فعلى سبيل المثال يمكن اتباع نهج جريء؛ لتقليل حجم الفصول وتحسين عملية التعلم من خلال تقديم التعلم المختلط، ويمكن أن تساعد التقنيات مثل البرامج التعليمية التي تُقدم في التلفزيون والإذاعة في تقديم التعلم لأولئك الذين يصعب الوصول إليهم، ويمكن تحسين تكاليف مواد التدريس (التعلم من خلال استخدام المنصات الرقمية).

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

وخلال فترة تنفيذ خطة التربية والتعليم والتعلم الفني ستعمل وزارة التربية والتعليم والتعلم الفني على تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال توسيع نطاق التواصل بين المدرسة والمنزل، وتحديث معدات المدارس والفصول الدراسية، وتوفير الأجهزة للمعلمين والطلاب.

التعلم الأخضر الذكي : تعزيز مرونة قطاع التعليم في مواجهة تغير المناخ ومساهمته في الاستدامة البيئية والتحول الأخضر ستدرج وزارة التربية والتعليم والتعلم الفني التثقيف بشأن المناخ في تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة، وإصدار اعتماد المدارس الخضراء، وإعداد مناهج مستجيبة للمناخ والبيئة، ودمج التنمية والمشاركة المجتمعية من خلال دمج التثقيف المناخي في التعلم مدى الحياة.

العلاقة بين المحاور والمجالات ذات الأولوية لخطة التعليم والبرامج الاستراتيجية الوطنية الأخرى:

يتطلب نشر وتنفيذ أولويات خطة التعليم تنسيقًا وتعاونًا قويين في التصميم والتنفيذ والمتابعة والتقييم بالإضافة إلى التنسيق والتعاون مع الوزارات الأخرى بما في ذلك الوزارات المسؤولة عن التعليم والتدريب وكذلك مع أصحاب المصلحة المحليين الآخرين وشركاء التنمية، وقد تم تصميم المحاور والأولويات السياسية بحيث تتماشى تمامًا مع الأهداف والبرامج الاستراتيجية للحكومة المصرية (رؤية مصر ٢٠٣٠) والخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلم الفني إلا أن تنفيذها على نحو يتسم بالفاعلية والكفاءة يتطلب المزيد من التعاون فيما بين القطاعات والتعاون الرأسي والإجراءات المشتركة، ويوضح الجدول أدناه علاقة الأولويات بهذه الوثائق الاستراتيجية.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

مؤاممة محاور وأولويات (خطة التربية والتعليم والتعليم الفني)

بالأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م و برنامج عمل الحكومة (مصر تنطلق)

الهدف الإستراتيجي: لخطة الدولة للتنمية المستدامة - رؤية مصر ٢٠٣٠ م - الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.

- الهدف العام: الارتقاء بنظام التعليم. (الذي تسعى وزارة التربية والتعليم لتحقيقه)

المحاور	الأولويات	الأهداف الإستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة	(البرامج الفرعية لبرنامج عمل الحكومة الرئيسة للوزارة)	مسئولية التنفيذ
المحور الأول: الإتاحة الشاملة والعادلة في التعليم لجميع الفئات .	(أ) الوصول والمشاركة	➤ بناء المواطن المصري. - الهدف الإستراتيجي الثاني .	(١) إتاحة التعليم للجميع دون تمييز (النظامي/ غير النظامي) (٢) تطوير التعليم الفني . (٣) تطوير التعليم الفني التطبيقي . (٤) توسيع قاعدة التمويل بالمشاركة مع الصناديق السيادية الإقليمية والدولية وصندوق مصر السيادي . (٥) تفعيل أصول الدولة غير المستغلة وتوفير الموارد اللازمة . (٦) تعزيز المسؤولية المجتمعية مع القطاع الخاص .	- الديوان العام (عام /فني) . - الهيئة العامة للأبنية التعليمية . - الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار . - المركز الإقليمي لتعليم الكبار . - صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية . - إمدريات التعليمية . - صندوق رعاية المعلمين . - التأمين على الطلبة .
	(ب) الإنصاف والشمول	➤ تحسين مستوى معيشة الشعب المصري - الهدف الإستراتيجي الخامس .	(٧) الرعاية الإجتماعية . (٨) تفعيل المشاركة الإقتصادية والإجتماعية للمرأة . (٩) دعم أنشطة الأسر المنتجة . (١٠) التنمية المحلية بصعيد مصر . (١١) التنمية المتكاملة بشبه جزيرة سيناء .	- الديوان العام (عام /فني) . - الأكاديمية المهنية للمعلمين . - المركز القومي لإمتحانات والتقويم التربوي . - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية . - إمدريات التعليمية .
	(ج) جودة التعليم والتدريس	➤ بناء المواطن المصري. - الهدف الإستراتيجي الثاني .	(١٢) تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي . (١٣) تنافسية نظم ومخرجات التعليم . (١٤) تحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي . (١٥) تعزيز دور البحث العلمي في تحسين بيئة الأعمال . (١٦) برنامج التطوير المؤسسي . (١٧) بناء وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري بالدولة .	- الديوان العام (عام /فني) . - الأكاديمية المهنية للمعلمين . - المركز القومي لإمتحانات والتقويم التربوي . - المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية . - إمدريات التعليمية .
	(د) الحوكمة والإدارة	➤ الهوض بمستويات التشغيل . - الهدف الإستراتيجي الرابع .	(١٨) نشر ثقافة العلوم والإبتكار . (١٩) مكافحة وعلاج الإدمان و تعاطي المخدرات . (٢٠) تشجيع ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال . (٢١) التدريب الصناعي . (٢٢) تعزيز قيم المواطنة والمسؤولية لدى الشء و الشباب . (٢٣) الخطة العاجلة للترشيد وتدبير الإحتياجات المائية . (٢٤) التوعية بقضايا الأمن المائي .	- الديوان العام (عام /فني) . - إمدريات التعليمية .
	(هـ) التحول الرقمي والإبتكار والتعليم الأخضر	➤ بناء المواطن المصري. - الهدف الإستراتيجي الثاني . ➤ الهوض بمستويات التشغيل . - الهدف الإستراتيجي الرابع . ➤ الحفاظ على الأمن القومي وسياسات مصر الخارجية . - الهدف الإستراتيجي الأول .		

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

تفاصيل أسس التغيير



برامج عمل الحكومة التي تعمل الوزارة على تحقيقها

المحور الأول: الإتاحة الشاملة والعادلة في التعليم لجميع الفئات والبرامج التي تُنفذه.

١ - إتاحة التعليم للجميع دون تمييز (النظامي / غير النظامي).

٢ - تطوير التعليم الفني.

٣ - تطوير التعليم الفني التطبيقي.

٤ - تفعيل أصول الدولة غير المستغلة وتوفير الموارد اللازمة.

٥ - تعزيز المسؤولية مع القطاع الخاص.

٦ - تفعيل المشاركة الإقتصادية والاجتماعية للمرأة.

٧ - دعم أنشطة الأسر المنتجة.

٨ - الرعاية الاجتماعية.

٩ - التنمية المحلية بصعيد مصر.

١٠ - التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء.

١١ - توسيع قاعدة التمويل بالمشاركة مع الصناديق السيادية الإقليمية والدولية و صندوق مصر السيادي .

المحور الثاني: الجودة والتميز في التعليم وفقاً للمعايير التنافسية العالمية والبرامج التي تُنفذه.

١ - تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي.

٢ - برامج التطوير المؤسسي.

٣ - تنافسية نظم ومخرجات التعليم.

٤ - تحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي.

٥ - تعزيز دور البحث العلمي في تحسين بيئة الأعمال.

٦ - بناء وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري للدولة.

المِحْوَرُ الثَّالِثُ: الإِسْتِدَامَةُ وَالتَّعْلُمُ مَدَى الْحَيَاةِ وَالْبَرَامِجُ الَّتِي تُنْفِذُهُ.

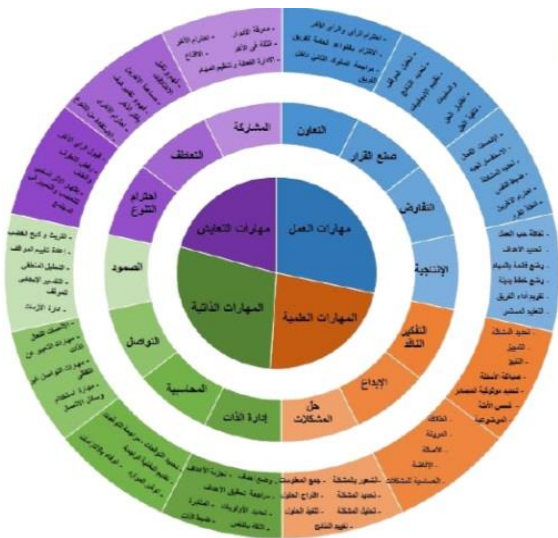
- ١ - نَشْرُ ثَقَافَةِ الْعُلُومِ وَالْإِبْتِكَارِ.
- ٢ - التَّدْرِيبُ الصِّنَاعِيّ.
- ٣ - تَشْجِيعُ ثَقَافَةِ الْعَمَلِ الْحُرِّ وَرِيَادَةِ الْأَعْمَالِ.
- ٤ - تَعْزِيزُ قِيَمِ الْمَوْاطَنَةِ وَالْمَسْئُولِيَّةِ لَدَى الشَّيْءِ وَالشَّبَابِ.
- ٥ - الْخُطَّةُ الْعَاجِلَةُ لِلتَّرْشِيدِ وَتَدْيِيرِ الْإِحْتِيَاجَاتِ الْمَالِيَّةِ.
- ٦ - مُكَافَحَةُ وَعِلَاجُ الْإِدْمَانِ وَتَعَاظِي الْمُخْدِرَاتِ.
- ٧ - التَّوَعِيَّةُ يَقْضَايَا الْأَمْنِ الْمَائِيّ.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

تطوير المناهج وفق منظومة التعليم الجديدة:

تقوم الإدارة المركزية للمناهج بإعداد أطر المناهج الدراسية وفقاً لنظام إصلاح التعليم المصري بدءاً من مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف السادس الابتدائي قائم على ثلاثة ركائز أساسية (المهارات الحياتية - القيم - القضايا والتحديات) حيث تم دمج أبعاد التنمية المستدامة في عملية تطوير المناهج التعليمية بنسبة ٧٠٪.

١- المهارات الحياتية (١٤ مهارة).



٢- القيم.



٣- القضايا والتحديات العالمية.

وتتضمن القضايا والتحديات العديد من الموضوعات الرئيسة المتعلقة بالمجتمع والبيئة على المستوى المحلي والدولي ومن بينها (قضايا البيئة والتنمية والتي تضم قضايا التلوث البيئي والمسؤولية البيئية والتنمية المستدامة والمشاركة المجتمعية).

وهي من القضايا الأكثر ارتباطاً بمفهوم التكنولوجيا الخضراء، كما تناولت مناهج التعليم معالجة مثل هذه القضايا من خلال نواتج تعلم المواد الدراسية في كافة المواد الدراسية.

أولاً: تم تطوير المناهج وذلك بإعداد المواد التعليمية للصفوف الأولى من رياض الأطفال وحتى الصف السادس الابتدائي لجميع المواد الدراسية متضمنة كتباً دراسية وأدلة معلم في ضوء أطر مناهج الصفوف الأولى، والتي تم إعدادها وفق مشروع إصلاح التعليم المصري، كما تم إعداد دليل معلم التربية الرياضية والصحية والتربية الفنية للصفوف الأولى وفق الأطر الجديدة، ودليل معلم اللغة الإنجليزية للصف الثالث الإعدادي و الثالث الثانوي، وتم الانتهاء من كتيبات التوعية بمخاطر الإدمان والتدخين للمرحلة الابتدائية، وتم إعداد أطر مناهج اللغات الأجنبية الثانية للصفوف من الأول الإعدادي إلى الصف الثالث الثانوي ضمن مشروع تطوير المناهج، كما تم مراجعة كتب العلوم والرياضيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتم إعداد الدليل الدراسي Study Guide لجميع المواد للمرحلة الثانوية، و مؤاممة كتب مناهج (الإعاقة البصرية) ، و تكييف أدلة المعلم لطلاب الدمج.

كما تم مراجعة المواد التعليمية لمادتي العلوم والرياضيات بفروعها للمرحلة الثانوية ومراجعة المواد

التعليمية

(تعليم مجتمعي - ابتدائي)

ثانياً: تم إصلاح ومراجعة وتعديل المواد التعليمية الرقمية (DLOs) المقدمة من عدد من الشركات مواءمات الرياضيات، والعلوم، واللغة العربية، والدراسات الاجتماعية والفلسفة، والتاريخ والجغرافيا، واللغة الإنجليزية للصفوف من الروضة، وحتى الثالث الثانوي.

البرامج الاستراتيجية لخطة التربية والتعليم والتعليم الفني وكيفية تطبيقها على مراحل التعليم المختلفة

يتضمن هذا الجزء من الخطة نظرة عامة على السياق الحالي، ثم وصف للتحديات المنظمة ضمن أولويات {التربية والتعليم والتعليم الفني} الأربعة متبوعة بنتائج الخطة المتوقعة، وتنتهي بمصفوفة توضح العلاقة بين الأولويات والأهداف والبرامج التشغيلية، ويساهم كل برنامج في تحقيق الهدف الشامل والأهداف الفرعية للخطة، وبالتالي، {مشروع إصلاح التعليم المصري} ورؤية مصر ٢٠٣٠ م. ولتفعيل الرؤية الاستراتيجية تتكامل المجالات الأربعة لسياسة خطة التربية والتعليم والتعليم الفني - الوصول والمشاركة وجودة التعلم والتدريس، والإنصاف والشمول، والحوكمة والإدارة - عبر {سبعة} مكونات وهي: (١) التعليم قبل الابتدائي. (٢) والتعليم الابتدائي. (٣) التعليم الإعدادي. (٤) والتعليم الثانوي. (٥) والقطاعات الفرعية للتعليم المجتمعي. (٦) - التربية الخاصة. (٧) وبرامج محو أمية الكبار.

أولاً: التعليم قبل الابتدائي

تتعرف الحكومة بتعليم رياض الأطفال كمرحلة أساسية حاسمة؛ للاستعداد للمدرسة، وتكوين شخصية الطفل ونمائه، والتعلم مدى الحياة. وترى الحكومة أن الاستثمار في مرحلة الطفولة المبكرة يوفر عائداً جيداً على الاستثمار العام بالإضافة إلى تحسين فرص الحياة للطفل. ويقترن حضور برامج رياض الأطفال عالية الجودة بالاستعداد للمدارس العليا واكتساب المهارات الأساسية، ونتائج تعليمية أفضل، وإكمال التعلم، بالإضافة إلى تحسين نتائج الإنصاف خاصة بين الفئات الأكثر حرماناً.

ومن ناحية أخرى فإن زيادة الوصول إلى الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في مصر من شأنه أن يخلق فرص عمل للمعلمين ومساعدتي التدريس ويقلل من عبء رعاية الأطفال على النساء اللاتي يرغبن في العثور على عمل خارج المنزل؛ ولذلك فإن الاستثمار في التعليم في الطفولة المبكرة أحد أفضل الاستثمارات التي يمكن أن تقوم بها الحكومات؛ للمساعدة في كسر حلقات الفقر وعدم

المساواة الاجتماعية بين الأجيال، ووفقاً لذلك ففي إطار مشروع إصلاح التعليم المصري تُعد زيادة الوصول إلى رياض الأطفال أولوية رئيسية.

وقد حددت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أولويات؛ لتعزيز خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: مثل زيادة الوصول إلى تعليم جيد ومنصف وشامل، وتحسين جودة رياض الأطفال وفقاً للمعايير، وتعزيز قدرة إدارة التعليم العام في مجال خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في خطة التعليم العام في مرحلة رياض الأطفال، وفي إطار كل مجال من مجالات السياسات تم التخطيط لمجموعة من البرامج الاستراتيجية؛ لتحقيق النتائج المتوقعة المتعلقة بتعليم رياض الأطفال بحلول عام ٢٠٢٧ م.

الوضع الحالي للتعليم قبل الابتدائي والتحديات التي يواجهها.

هيكلاً وإطاراً { مرحلة الطفولة المبكرة }

يتكون نظام الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في مصر من نوعين من تقديم الخدمات، مع تقسيم المسؤولية المؤسسية، وتدير وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني التعليم الرسمي للأطفال من سن ٤ سنوات، بما في ذلك رياض الأطفال للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ - ٥ سنوات قبل الالتحاق بالصف الأول. ومن ناحية أخرى تُقدم خدمات الحضانة (ما قبل رياض الأطفال) للأطفال الصغار قبل دخولهم مرحلة ما قبل المدرسة (من سن ٠ إلى ٣ سنوات) تحت إشراف وزارة التضامن الاجتماعي؛ لذلك عملت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة التضامن الاجتماعي معاً؛ لخلق تماسك وترابط بين المكونات التعليمية في دور الحضانة ورياض الأطفال للمساعدة في الانتقال بين المرحلتين؛ ولدعم مستويات أعلى من الاستعداد للمدرسة.

وفي حين أن وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني هي المؤسسة الرئيسية الداعمة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (رياض الأطفال)، فإن العديد من المنظمات غير الحكومية وجمعيات تنمية المجتمع في جميع أنحاء مصر تدير أيضاً "فصول استضافة" للأطفال من سن الرابعة فأكثر، وتتولى وزارة التضامن الاجتماعي تنظيم هذه الفصول والإشراف عليها، وقد وقعت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني مع { وزارة التضامن الاجتماعي } مذكرة تفاهم تُقدم بموجبها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني الدعم الفني "الفصول الاستضافة" المرخصة؛ ولإعداد المناهج؛ وتدريب الميسرين؛ والإشراف الفني، وقد تم وضع إرشادات وعمليات واضحة للمنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني للتقدم؛ للحصول على الترخيص في مرسوم وزاري وتم بالفعل ترخيص العديد من هذه الفصول.

وفي عام ٢٠٢١م، وضعت الوزارتان منهجاً موحداً على مستوى الحضانة؛ لزيادة الترابط بين مرحلتَي الحضانة ورياض الأطفال، وتمّ تعميمُ هذا المنهج على مستوى الحضانة في دور الحضانة العامة، جنباً إلى جنب مع منهج رياض الأطفال الجديد القائم على اللعب والذي تمّ إعداده في إطار مشروع إصلاح التعليم المصري مدعوماً بإطار؛ لمراقبة ضمان الجودة قيد الإعداد، وهناك بروتوكول بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة التضامن الاجتماعي يسمح بالدخول إلى دور الحضانة من سن ٢ - ٤ سنوات كمرحلة تحضيرية؛ لالتحاق رياض الأطفال وقد تم بالفعل إنشاء قاعدة بيانات مناسبة لهذا الغرض.

ويُعَدُّ المجلس القومي للطفولة والأمومة - المتعدد الوزارات - حالياً الهيئة الشاملة التي تُشرف على جميع أنشطة تنمية الطفولة المبكرة، والتي تُقودها وزارة الصحة والسكان، وعلى الرغم من أنّ المجلس مخوّل بتنسيق أنشطة تنمية الطفولة المبكرة عبر الوزارات؛ فعلى أرض الواقع يُعتبر التنسيق ضعيفاً، والقطاع مجزأً، والخدمات والرسائل إلى الأسر غير متسقة.

ومن ناحية أخرى، يتمّ تعزيز الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بقوة في الأطر القانونية في مصر، ويتمّ تضمين دعم خدمات التنمية والرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في العديد من الوثائق الوطنية الرئيسية والأطر الدولية التي التزمت مصر بها، والتي تشمل الوثائق الوطنية الشاملة مثل الدستور المصري، المادة ٨٠، التي تنص على أنّ لكل طفل الحق في التعليم المجاني في مرحلة الطفولة المبكرة. وتجدر الإشارة إلى أنّه على الرغم من أنّه يتمّ تحديد الدعم بوضوح عبر المشهد السياسي المصري؛ لا توجد سياسة رسمية للتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة، وقد تمّ إعداد مسودة إستراتيجية؛ لتنمية الطفولة المبكرة، والتي توضح الأولويات الإستراتيجية؛ لإتاحة نهج شامل؛ لتنمية الطفولة المبكرة والسماح بتنسيق الأنشطة عبر الوكالات المختلفة.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

نظرة عامة على الالتزام عبر القطاعات بالتنمية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

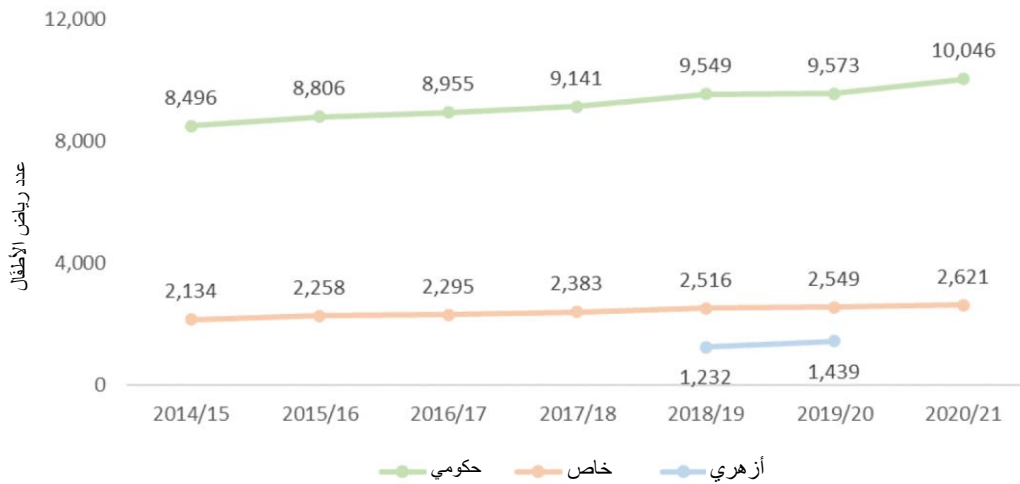
الوكالة المنسقة	الوكالة المنفذة	الحمل	صفر سنة	سنة	سنتان	٣ سنوات	٤ سنوات	٥ سنوات	٦ سنوات
المجلس القومي للطفولة والأمومة	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني							رياض الأطفال العامة	
	وزارة التضامن الاجتماعي							رياض الأطفال الخاصة	
	وزارة الصحة والسكان							الأطفال في سن ٤-٥	
								الملتحقون بالحضانات	
									برامج الرعاية الصحية الوقائية والتطعيم
									برامج التغذية في المدارس

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١ م

يتكون تعلّم رياض الأطفال من رياض الأطفال ١ ورياض الأطفال ٢، للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ - ٥ سنوات. وتُنظّم الإدارة العامة لرياض الأطفال بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني رياض الأطفال في المدارس الحكومية والخاصة، بينما يتولّى الأزهر الشريف تنظيم رياض الأطفال الأزهرية. وهذا المستوى ليس إلزامياً، كما أنّه ليس شرطاً للالتحاق بالتعليم الابتدائي، وهو ليس مجانياً، وتختلف الرسوم بين أنواع رياض الأطفال المختلفة، وتختلف الرسوم أيضاً لمقدم الخدمة اعتماداً على النموذج التعليمي المستخدم، والفرق الوحيد في المناهج بين رياض الأطفال الرسمية ورياض الأطفال الأزهرية هو أنّ تلاوة القرآن في الأخيرة مادة إضافية.

وجدير بالذكر، أنّ رياض الأطفال هي برامج رسمية تهدف إلى دعم التنمية الشاملة للأطفال وإعدادهم للالتحاق بالتعليم الابتدائي (قانون الطفل رقم ١٢٦/٢٠٠٨ م). وفي عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ م، كان إجمالي عدد رياض الأطفال في مصر ١٣٥٦١ روضة أطفال مُقيّد بها ١,٥٧ مليون طفل، وعلى الرغم من القصور في تقديم الخدمات، فإنّ عدد رياض الأطفال يتزايد ببطء نسبياً. وقد ارتفع عدد رياض الأطفال العامة من ٨٥٠٠ في ٢٠١٤/٢٠١٥ م إلى ما يزيد على ١٠ آلاف في ٢٠٢٠/٢٠٢١ م أيّ ما يُعادل ٢٢٠ روضةً جديدةً في المتوسط سنوياً، كما زاد عدد رياض الأطفال الخاصة من ٢١٣٤ إلى ٢٦٢١ خلال نفس الفترة.

شكل: لمحة عامة عن رياض الأطفال المختلفة حسب مقدمي الخدمات



المصدر: نظام معلومات إدارة التعليم (للقطاعين العام والخاص)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٩/٢٠٢٠م، ٢٠٢٠/٢٠٢١م (للقطاع الأزهري).

وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني هي المزود الرئيسي من حيث عدد رياض الأطفال (٧٠٪)، ولكن القطاع الخاص (١٩٪)، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية، والتعليم الأزهري (١١٪) يلعبان أيضاً دوراً مهماً (انظر الجدول أدناه). وتشابه رياض الأطفال الحكومية والخاصة والأزهريّة في المتوسط تقريباً، وتتراوح من ١١٢ - ١٢٨ طالباً، لكن رياض الأطفال الخاصة بها في المتوسط أربعة فصول مقارنة بثلاثة صفوف عامة و٢,٥ لرياض الأطفال الأزهريّة. تتواجد رياض الأطفال العامة بكثرة في المناطق الريفية (٦٦٪) بينما يتركز الخاص منها بشكل كبير في المناطق الحضرية (٨٤٪).

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

عدد رياض الأطفال ومعدل الالتحاق ومتوسط حجم المدرسة حسب مقدم الخدمة ٢٠٢٠/٢٠١٩م

متوسط عدد فصول المدرسة	متوسط حجم المدرسة	عدد (%) الطلاب	المدارس (%) الريفية	عدد (%) المدارس	
٢.٩	١١٢	١,٠٧٦,٦٤١ (%٦٨)	%٦٦	٩,٥٧٣ (%٧٠)	العام
٤.٠	١٢٨	٣٢٦,٨٤٩ (%٢١)	%١٦	٢,٥٤٩ (%١٩)	الخاص
٢.٥	١١٥	١٦٥,٩٨١ (%١١)	—	١,٤٣٩ (%١١)	الأزهري
٣.٥	١١٩	١,٥٦٩,٤٧١ (%١٠٠)	—	١٣,٥٦١ (%١٠٠)	الإجمالي
المصدر: نظام معلومات إدارة التعليم - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠/٢٠٢١ - ملاحظة: حصة المدارس الريفية وفقاً لبيانات ٢٠٢٠/٢٠٢١م					

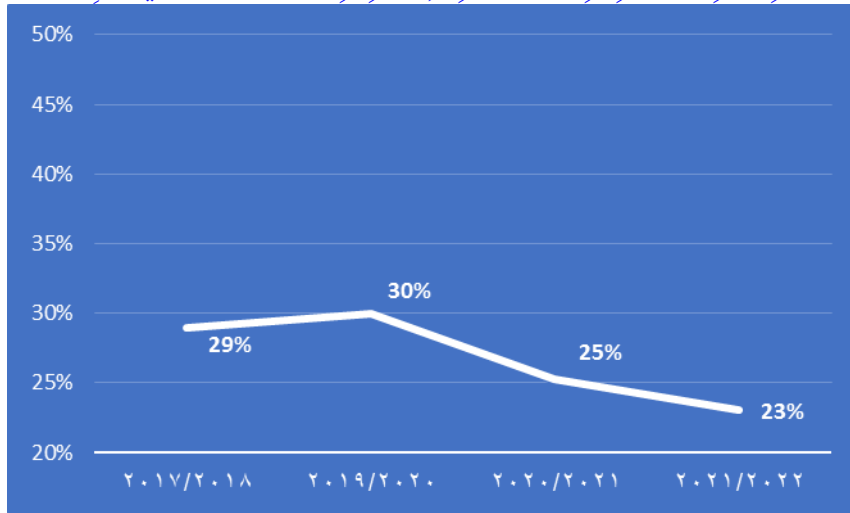
"المحور الأول: الإتاحة الشاملة والعادلة في التعليم لجميع الفئات"

أ- الوصول والمشاركة:

منذ عام ٢٠١٧م، يتضح جلياً التزام وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من مشروع إصلاح التعليم المصري، والذي يهدف إلى تمثيل أحد المفاتيح السبعة في منح كل طفل أفضل بداية ممكنة لمسيرته التعليمية من خلال زيادة الوصول إلى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتحسين جودته. وفي عام ٢٠١٧/٢٠١٨م، شهد قطاع رياض الأطفال ارتفاعاً كبيراً في التمويل العام عند بدء تطبيق منهج رياض الأطفال الجديد، وقد ارتفع إجمالي عدد المقاعد في رياض الأطفال (جميع مقدمي الخدمة) من ١,١٨ مليون تقريباً في ٢٠١٣/٢٠١٤م، وهو آخر عام توفرت فيه البيانات لجميع مقدمي الخدمة، إلى ١,٥٧ مليون في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠م، وتُقارن هذه الزيادة بحوالي ٣٩٢ ألف طالب بزيادة قدرها ١,٣ مليون طفل في عدد السكان في سن رياض الأطفال خلال نفس الفترة، مما يشير إلى وجود فجوة هائلة في التغطية، وقد استمرت الزيادة في عدد الملتحقين برياض الأطفال بوتيرة منخفضة حتى تفشي جائحة كوفيد-١٩ ولأ يزال مُخفِضاً.

وعلى الرغم من الاستثمار المتزايد في التعلّم في مرحلة الطفولة المبكرة، فإن نظام التعلّم بعيد عن القدرة اللازمة لاستيعاب السكان في سن رياض الأطفال وزيادة جودة المرافق القائمة، وتظل نسبة الالتحاق الإجمالية، بما في ذلك في رياض الأطفال العامة والخاصة والأزهرية، عند ٢٢,٩٪ فقط، مما يشير إلى مشكلة في العرض في ظل نظام التعلّم الذي يعاني من نقص شديد في القدرة على استيعاب السكان في سن رياض الأطفال، وقد انخفض معدل الالتحاق الإجمالي لرياض الأطفال في الواقع بخمس نقاط مئوية في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ م، ويرجع ذلك على الأرجح إلى تفشي جائحة كوفيد-١٩.

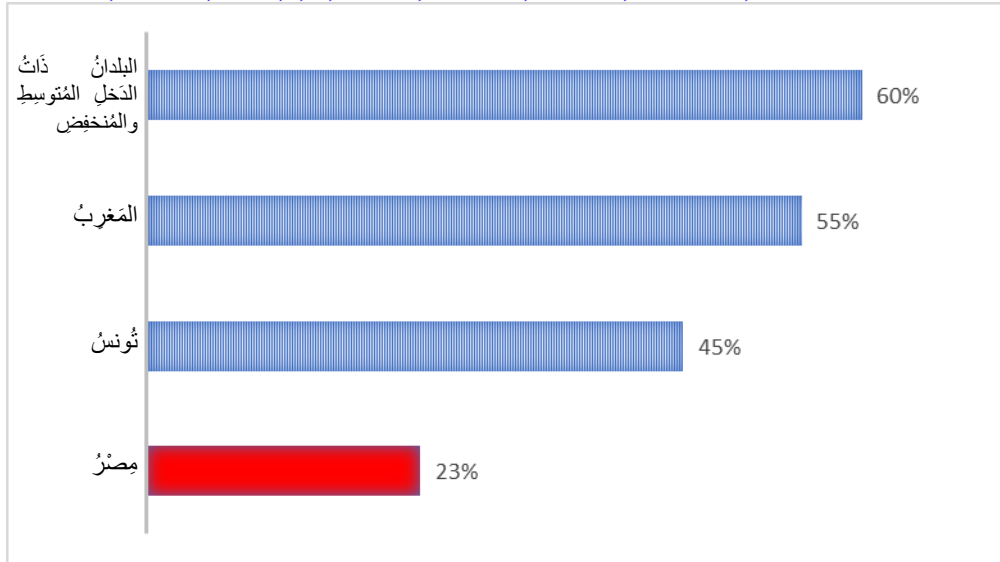
شكل: رياض الأطفال، نسب القيد الإجمالية (جميع مقدمي الخدمة، %)



المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢٢ م

من حيث معدلات المشاركة في رياض الأطفال تُعد مصر في مرتبة أقل بكثير من المتوسط بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض وبعض البلدان المجاورة لها، ومصر لديها معدلات أقل في الالتحاق برياض الأطفال بشكل ملحوظ عن متوسط البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى البالغ ٦٠٪، وهي نسبة أقل من تونس (٤٥٪) والمغرب (٥٥٪).

شكل: المقارنة الدولية لمعدلات الالتحاق الإجمالية لرياض الأطفال



المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني ٢٠٢٢ م، البيانات المفتوحة للبنك الدولي ٢٠١٩ م (أسس المقارنة).

ب- الإنصاف والشمول:

على الرغم من الاستثمارات المتزايدة في المشاركة في رياض الأطفال على مدار العقد الماضي، لا يزال التعلّم في رياض الأطفال يتسم بعدم المساواة في الوصول، لا سيما بناءً على مستوى الدخل والمنطقة الجغرافية والإعاقة، مما يحد من فرص الحصول على الاستعداد المدرسي لفئات معينة من الأطفال (وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢١ م)، وعلى الرغم من تحقيق التكافؤ بين الجنسين، يقل احتمال حضور الأطفال في المناطق الريفية (نسبة الالتحاق الإجمالية ١٩٪) إلى رياض الأطفال مقارنةً بالأطفال في المناطق الحضرية (نسبة الالتحاق الإجمالية ٤٤٪) في عام ٢٠١٧ م (وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢١ م)، ويبقى عدد كبير من النساء في المنازل؛ لرعاية الأطفال بسبب الأعراف الثقافية، أو لأن تكلفة رعاية الأطفال تفوق المنفعة المالية التي تأتي من خروجهن للعمل.

تنخفض معدلات مشاركة الأطفال الذين ينتمون إلى أفقر الأسر في التعلّم قبل الابتدائي، إذ يذهب ١٦٪ فقط من الأطفال الذين ينتمون إلى أفقر ٢٠٪ من الأسر إلى رياض الأطفال مقارنةً بـ ٦٥٪ من الأطفال الذين ينتمون إلى أغنى ٢٠٪ من الأسر (وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢١ م).

علاوة على ذلك، تُشير الأدلة المحدودة المتوفرة إلى وجود تفاوتات هائلة في مدى استعداد الأطفال للتعلّم عند بدء المدرسة، ويبدو أن معظم الآباء المصريين مهتمون بشدة بتعلّم أطفالهم وإعدادهم إعداداً جيداً؛ للالتحاق بالمدرسة، حيث أفاد ٦٧٪ منهم أن أطفالهم يمكنهم أداء أنشطة الإلمام بالقراءة والكتابة بشكل جيد جداً أو متوسط عند بدء المدرسة الابتدائية (PIRLS، ٢٠١٦م)، هناك اختلاف طفيف حسب النوع الاجتماعي مع الإناث في المتوسط من المرجح أن تكون أكثر قدرة على قراءة بعض الكلمات من الذكور عند بدء المدرسة الابتدائية (٧٣٪ و ٦٧٪ على التوالي) (PIRLS، ٢٠١٦م)، ولكن هناك فوارق كبيرة بين الأسر في المعيشة ما بين الأغني والأفقر، وفرق أقل بين الأطفال في المناطق الحضرية والريفية، يمكن لأقل من خمسة من بين كل عشرة أطفال من أفقر ٢٠٪ من الأسر قراءة بعض الكلمات عند بدء الدراسة مقارنة بجميع الأطفال تقريباً من أغني ٢٠٪ من الأسر (PIRLS، ٢٠١٦م)، وبين أطفال الريف، فيمكن لأقل من سبعة من كل عشرة أطفال قراءة بعض الكلمات بينما يمكن لثمانية من كل عشرة من أقرانهم في المناطق الحضرية القيام بذلك (PIRLS، ٢٠١٦م)، والوضع مشابه إلى حد كبير عندما يتعلق الأمر بالقدرة على كتابة بعض الكلمات عند بدء المدارس الابتدائية. وهذه الفوارق في مدى استعداد الطلاب من مختلف الفئات؛ للنجاح في بداية حياتهم المدرسية ستكون سبباً رئيسياً؛ لتوسيع نطاق الالتحاق برياض الأطفال، فهناك تباينات كبيرة في المشاركة في رياض الأطفال بين المناطق الأربعة وبين المحافظات، والمشاركة أقل بكثير في صعيد مصر (نسبة الالتحاق الإجمالية ٢١٪) والوجه البحري (٢٤٪) مقارنةً بالمحافظات الحضرية (٣٦٪) والمحافظات الحدودية (٣٥٪) (وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢١م)، ويكشف الانتقال إلى مستوى المحافظات عن وجود اختلافات كبيرة داخل المناطق: على سبيل المثال تظهر متوسطات نسبية عالية نسبياً لبعض المحافظات الحدودية (الوادي الجديد ٤٣٪، جنوب سيناء ٦١٪) بينما تقع محافظات أخرى في الحد الأدنى من النطاق (البحر الأحمر ١٨٪ وشمال سيناء ١٩٪) (وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢١م).

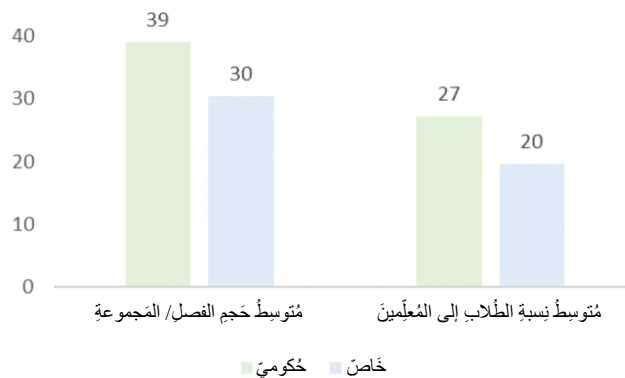
لوحظ عدم توافر إحصاءات مفصلة عن الإعاقة خلال عمليتي تحليل قطاع التعلّم وخطة التربية والتعليم والتعلّم الفني، وتعد المسوح والتعدادات الأسرية التي تجمع بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة حول الإعاقة بين الأطفال وحصولهم على التعلّم ضرورة؛ لفهم أوجه عدم المساواة والعقبات الهيكلية في الوصول بين الأطفال ذوي الإعاقة وأولئك الذين ليس لديهم إعاقة.

المحور الثاني : الجودة والتميز في التعليم وفقاً للمعايير العالمية.

أ- جودة التعلم والتدريس.

في رياض الأطفال العامة تكون نسب التلاميذ إلى المعلمين مرتفعة وحجم المجموعات كبيراً مما يؤثر مخاوف بشأن جودة الخدمات التعليمية المقدمة وفي المتوسط هناك ٣٩ تلميذاً لكل مجموعة في رياض الأطفال العامة، ويبلغ متوسط نسبة التلاميذ إلى المعلمين ١:٢٧ في المدارس الحكومية مقارنةً بـ ١:٢٠ في المدارس الخاصة، وهو ما يقارن بشكل سلبي بمتوسط EU-23 البالغ ١:١٥، ومتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ ١:١٦ (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٩م). نظراً لأن المجموعات الصغيرة وإنخفاض نسب التلاميذ إلى المدرسين ترتبط بتقديم خدمات عالية الجودة وتحقيق نتائج أفضل للأطفال، فإن تقليل نسبة التلاميذ إلى المدرسين يمثل قضية رئيسية بشأن الجودة لخطة التربية والتعليم والتعليم الفني.

شكل: حجم المجموعة ونسبة الطلاب إلى المعلمين، ٢٠١٩/٢٠٢٠ م



المصدر: تقديرات مرجحة تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم

جميع معلمي رياض الأطفال العامة تقريباً حاصلون على درجة علمية: ٩٨٪ درجة جامعية، ١٪ غير تعليمية وأقل من ١٪ مؤهل إعدادي أو ثانوي مع دبلوم تدريس.

لأن يتم حالياً جمع البيانات على المستوى الوطني؛ لتقييم استعداد الأطفال الصغار؛ للإلتحاق بالمدرسة؛ ولفهم إذا ما كانت الخدمات تصل إلى الهدف المنشود المتمثل في رفع مستوى استعداد الأطفال للمدرسة، يُعتبر التقييم وتقييم المهارات المبكرة للإستعداد للمدرسة من الضرورات التي لا غنى عنها لضمان جودة التعليم في المستوى الابتدائي.

ب- الحوكمة والإدارة:

تحسين جودة خدمات رياض الأطفال من الأولويات، وفي إطار مشروع إصلاح التعليم المصري، ومن أجل بلوغ هذا الهدف وضعت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني معايير للجودة وإطاراً؛ لرصد ضمان الجودة لرياض الأطفال، وقد اعتمدت الوزارة إطار ضمان الجودة، وتم إجراء عملية لجمع البيانات الأساسية للمشروع مع تطوير الحوافز والعقوبات لتحسين الامتثال.

علاوة على ذلك، لا يتم أيضاً جمع بيانات شاملة ومنظمة حول جودة خدمات رياض الأطفال، وعدم وجود بيانات؛ لتقييم الاستعداد المدرسي للأطفال الصغار، وعوامل الجودة الهيكلية والعملية في النهاية تحول دون مراقبة الجودة وتحدد أيضاً من تحليل القطاع الفرعي، وهي في مجموعها تُعيق التصميم الفعال والتخطيط وضمان الجودة الشاملة لبرامج رياض الأطفال.

ويواجه القطاع الفرعي لمرحلة ما قبل الابتدائي أيضاً تحدياً بسبب عدم وجود استراتيجية رسمية؛ لتنمية الطفولة المبكرة. وتُعزز مسودة الخطة الاستراتيجية الوطنية؛ لتنمية الطفولة المبكرة، التي لم تتم الموافقة عليها بعد إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات؛ لتنمية الطفولة المبكرة؛ لتوفير التنسيق على المستوى الوطني، بدعم من إطار الرصد المشترك. وستضم هذه اللجنة رفعة المستوى كلاً من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة التضامن الاجتماعي اللتين ستضطلعان بمسؤوليات إعداد التقارير على المستوى دون الوطني.

العديد من المبادرات جارية بدعم مشترك ومشاركة العديد من المسؤولين بالوزارة، وتشمل الوزارات المعنية الرئيسية وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة الشؤون الاجتماعية { ووزارة التضامن الاجتماعي } ووزارة الثقافة ووزارة الصحة والسكان، ويوجد حالياً نقص في التنسيق الفعال والرسمي على المستوى الوطني أو دون الوطني؛ لتنمية الطفولة المبكرة، والنتيجة هي قطاع مجزأ وغير منظم، على الرغم من حصوله على دعم رفيع المستوى، فهو يفتقر إلى الموارد اللازمة؛ لتنفيذ العديد من مبادراته دون تمويل خارجي. وتعتبر السياسات والاستراتيجيات وخطط التنفيذ المحددة التكلفة الواضحة، التي تفوض الأدوار والمسؤوليات، وتدعم التنسيق عبر القطاعات، وتتمتع بالدعم والقيادة السياسيين؛ لتأمين الموارد المالية والبشرية، لتعزيز هذا القطاع.

تقترح خطة التربية والتعليم والتعليم الفني إصلاح تعليم رياض الأطفال من خلال الاستجابة للتحديات المذكورة أعلاه؛ من أجل تحقيق النتائج المتوقعة المدرجة أدناه، وتعتبر مجالات البرامج التشغيلية المقترحة حاسمة؛ لتحقيق الأولويات والنتائج المتوقعة.

النتائج والبرامج المتوقعة للتعليم قبل الابتدائي:

- زيادة العرض وإمكانية الوصول إلى المدارس قبل الابتدائية، والفصول الدراسية، وتحسين الحالة المادية لمؤسسات التعليم قبل الابتدائي مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال ذوي الإعاقة.
- زيادة توافر العدد الكافي والنشر العادل للمعلمين المدربين تدريباً كافياً في فصول رياض الأطفال.
- توفير بيئات تعلم مُحسَّنة تكون شاملة وآمنة ومناسبة للعمر وملائمة للطفل.
- الالتحاق في الوقت المناسب والاستعداد للمدرسة لجميع الأطفال.
- تحسين القدرات على التنفيذ والرصد والتقييم مع التنسيق الفعال.
- إشراك المجتمعات والآباء والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالقدرات ذات الصلة؛ للتعاون مع الوزارات الأخرى والتنسيق مع مقدمي الخدمات غير الحكوميين.
- تعزيز قدرة إدارة القطاعات الفرعية للتنمية في الطفولة المبكرة على تنفيذ سياسة تنمية الطفولة المبكرة.
- زيادة التمويل وزيادة كفاءته.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

توقعات الطلاب والمعلمين والفصول الدراسية (التعليم قبل الابتدائي، ٢٠٢٢-٢٠٢٧م)

٢٠٢٧م	٢٠٢٦م	٢٠٢٥م	٢٠٢٤م	٢٠٢٣م	٢٠٢٢م	القيد
٤,٣٦٤,٢٥٦	٤,٦٩٣,٨٧٢	٤,٩٣٨,٤٣٢	٥,١٠٤,٩٦٨	٥,٢١٢,٥٠٤	٥,٢٦٢,٦٥٦	عدد السكان في سن المدرسة
٤٥.٢	٤١.٥	٣٧.٧	٣٤.٠	٣٠.٣	٢٦.٥	نسبة الالتحاق الإجمالية (%)
١,٩٧٠,٦٧٦	١,٩٤٥,٧٦٨	١,٨٦٣,١٦٧	١,٧٣٥,٢٠٤	١,٥٧٦,٧٩٤	١,٣٩٥,١٣١	عدد الطلاب المقيدين
١,٤٦٤,٢٣٦	١,٤٤٥,٧٢٣	١,٣٨٤,٣٤٦	١,٢٨٩,٢٦٧	١,١٧١,٥٦٧	١,٠٣٦,٥٩٥	المدارس الحكومية
٥٠٦,٤٤٠	٥٠٠,٠٤٥	٤٧٨,٨٢١	٤٤٥,٩٣٧	٤٠٥,٢٢٧	٣٥٨,٥٣٦	المدارس الخاصة
المعلمون والفصول في المدارس الحكومية						
٧٧,٧٦٤	٧٤,٩٢٣	٧٠,٠٤٧	٦٣,٧٣١	٥٦,٦٠٦	٤٨,٩٨٠	العدد المطلوب من المعلمين
٥,٠٨٩	٦,٩٧٧	٨,٢٢٩	٨,٨٢٣	٩,٠٩٦	٩,٩٧٩	عدد المعلمين المطلوب تعيينهم (إجمالي)
٥٤,٢١٢	٥٢,١٨٧	٤٨,٧٤٨	٤٤,٣١٤	٣٩,٣٢٥	٣٣,٩٩٨	عدد الفصول اللازمة
٢,٤٠٩	٣,٧٦٠	٥,١٧٢	٦,١٦٨	٦,٧٢٢	٧,٠٦٢	عدد الفصول اللازمة بناؤها (إجمالي)

المصدر: نموذج المحاكاة لليونسكو (٢٠٢٢م)، التقديرات بناءً على بيانات من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

مؤشرات الأداء الرئيسية ١: التعليم قبل الابتدائي، ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

المصدر	المستهدف ٢٠٢٩م	المستهدف ٢٠٢٧م	خط الأساس ٢٠٢٣/٢٠٢٢م	قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية
نظام معلومات إدارة التعليم	%٥٠	%٤٠	%٢٣,١	١) معدل القيد الإجمالي في رياض الأطفال
نظام معلومات إدارة التعليم	%٤٠	%٣٥	%١٩,٣	٢) معدل القيد الصافي في رياض الأطفال
نظام معلومات إدارة التعليم	%٤٠	%٣٥	الذكور %١٨,٩٨	٣) معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل بلوغ سن الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي الرسمي). (الذكور/ الإناث)
	%٥٠	%٤٠	الإناث %١٩,٦٣	
نظام معلومات إدارة التعليم	مؤشر التكافؤ بين الجنسين ١,٠٠	مؤشر التكافؤ بين الجنسين ١,٠٠	مؤشر التكافؤ بين الجنسين ٠,٩٩	٤) مؤشر التكافؤ بين الجنسين في رياض الأطفال (الذكور/ الإناث)
نظام معلومات إدارة التعليم	٢٥	٢٧	٣٠,٤٤	٥) متوسط كثافة الفصل في رياض الأطفال
نظام معلومات إدارة التعليم	١٩	١٩	٢٠,٨٤	٦) معدل الطلاب إلى المعلمين

ثَانِيًا: التَّعْلِيمُ الْأَسَاسِيُّ

التَّعْلِيمُ الْإِبْتِدَائِيُّ وَالْإِعْدَادِيُّ يُشْكِلَانِ مَعًا التَّعْلِيمَ الْأَسَاسِيَّ، وَهَيْكَلُ التَّعْلِيمِ هُوَ نَفْسُهُ فِي كِلَا الْمَرَحَلَتَيْنِ بِنِظَرٍ عَنْ مُقَدِّمِ الْخِدْمَةِ، بَدَأَ أَنْ نَمُودَجَ التَّعْلِيمَ وَالْمَنَاحِجَ قَدْ تَخْتَلَفَ بِاخْتِلَافِ مُقَدِّمِي الْخِدْمَةِ، يَجِبُ أَنْ يُزَوِّدَ التَّعْلِيمُ الْأَسَاسِيُّ جَمِيعَ الْمُتَعَلِّمِينَ بِالْمَهَارَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ وَالثِّقَةِ؛ لِإِعْدَادِهِمْ لِاتِّخَاذِ خِيَارَاتٍ مُسْتَنِيرَةٍ وَالْإِخْتِيَارِ بَيْنَ مَسَارَاتِ التَّعْلُمِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي الْمُسْتَوَى الثَّانَوِيِّ.

وَالْهَدَفُ الْإِسْتِرَاطِيَّيَّ لِخُطَّةِ التَّعْلِيمِ الْأَسَاسِيِّ هُوَ "تَحْسِينُ الْوُصُولِ الْعَادِلِ وَالْمُشَارَكَةِ فِي التَّعْلِيمِ الْأَسَاسِيِّ الْجَيِّدِ". وَنَجْدَرُ الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّهُ فِي السَّنَوَاتِ الْأَخِيرَةِ تَحَسَّنَ الْوُصُولُ إِلَى التَّعْلِيمِ الْأَسَاسِيِّ تَحَسُّنًا كَبِيرًا وَلَكِنْ لَا يَزَالُ هُنَاكَ عَدَدٌ مِنَ التَّحَدِّيَّاتِ الرَّئِيسِيَّةِ الَّتِي يُوَاجِهُهَا {التَّعْلِيمُ الْأَسَاسِيُّ}، كَمَا هُوَ مُوَضَّحٌ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي، وَيَعْرَضُ هَذَا الْقِسْمُ مَزِيدًا مِنَ التَّفْصِيلِ فِي هَذَا الصَّدَدِ.

التَّعْلِيمُ الْإِبْتِدَائِيُّ

الْوَضْعُ الْحَالِي لِلتَّعْلِيمِ الْإِبْتِدَائِيِّ وَالتَّحَدِّيَّاتُ الَّتِي يُوَاجِهُهَا

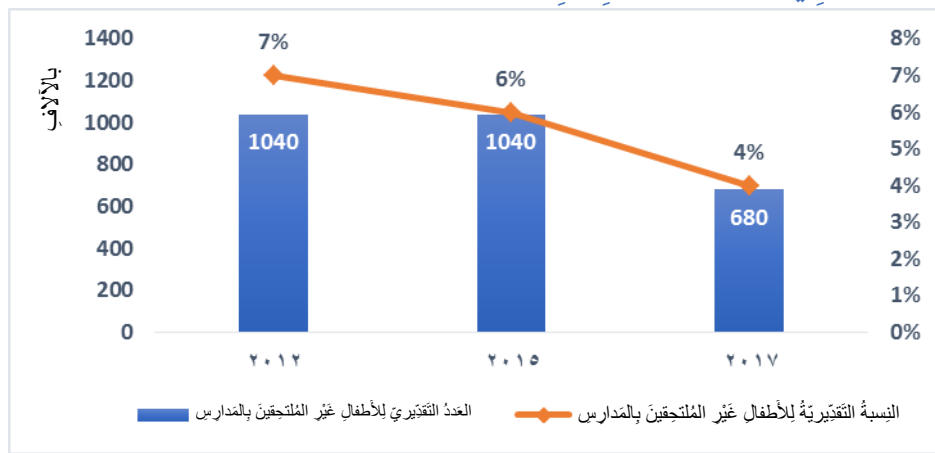
الْوُصُولُ وَالْمُشَارَكَةُ:

خَطَّتْ مِصْرُ خُطَوَاتٍ هَائِلَةً مِنْ حَيْثُ الْوُصُولُ إِلَى التَّعْلِيمِ الْإِبْتِدَائِيِّ خِلَالَ الْعَقْدِ الْمَاضِي، وَشَهِدَ مُعَدَّلُ الْإِلْتِقَاقِ فِي الْمَرَحَلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ زِيَادَةً مَلْحُوظَةً، وَقَدْ ارْتَفَعَ مُعَدَّلُ الْإِلْتِقَاقِ بِالتَّعْلِيمِ الْإِبْتِدَائِيِّ مِنْ ١٠,٨ مِلْيُونٍ فِي ٢٠١١/٢٠١٢ م إِلَى ١٣,٧ مِلْيُونٍ فِي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م، بِزِيَادَةٍ قَدَرُهَا ٢٧٪، وَظَلَّتْ نِسْبَةُ الْإِلْتِقَاقِ الْإِجْمَالِيَّةُ بِالتَّعْلِيمِ الْإِبْتِدَائِيِّ الَّتِي تَبْلُغُ حَالِيًا ١٠,٧٪، دُونَ تَغْيِيرٍ مَلْحُوظٍ خِلَالَ الْعَقْدِ الْمَاضِي، وَمُعْظَمُ الْأَطْفَالِ فِي سِنِّ الْمَدْرَسَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ الْمُتَحَقِّقُونَ بِالتَّعْلِيمِ الْإِبْتِدَائِيِّ يَقْتَرِبُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى التَّعْلِيمِ الْإِبْتِدَائِيِّ إِلَى الْمُتَوَسِّطِ الْعَالَمِيِّ؛ حَيْثُ تَبْلُغُ نِسْبَةُ الْإِسْتِيعَابِ الْإِجْمَالِيَّةُ ٩٨٪ وَيُكْمَلُ مُعْظَمُ الطُّلَابِ الدُّورَةَ، وَفِي عَامِ ٢٠٢٠/٢٠٢١ م، اِلْتَقَى ٨٥٪ مِنَ الطُّلَابِ بِالْمَدَارِسِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ الْحُكُومِيَّةِ، وَفِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ يُمَثِّلُ مُقَدِّمُو الْخِدْمَاتِ الْخَاصَّةِ ٩٪ مِنَ الْإِلْتِقَاقِ بِالتَّعْلِيمِ الْإِبْتِدَائِيِّ بَيْنَمَا يُمَثِّلُ التَّعْلِيمُ الْأَزْهَرِيُّ ٦٪ مِنْهُ.

الخطّة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

التعلّم الابتدائي والإعدادي إلزامي، ولكن في عام ٢٠١٧/٢٠١٨م، كان ما يُقدَّر بنحو ٦٨٠ ألف (٤٪) من الأطفال في الفئة العمرية ٦-١٤ عامًا خارج المدرسة، وكان معظمهم في الفئة الأكبر سنًا في هذه الفئة العمرية، وانخفض عدد الأطفال المُلتحقين بالمدارس في سن المدرسة الابتدائية والإعدادية (٦-١٤ سنة) من حوالي ٧٪ عام ٢٠١٢م إلى ٤٪ عام ٢٠١٧/٢٠١٨م، وتُشير التقديرات - بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٧م إلى أن ٢٥٠ ألف طالب إضافي في سن المدرسة الابتدائية سيدخلون نظام التعلّم.

العدد التقديري وحصة الأطفال غير المُلتحقين بالمدرسة، ٦-١٤ سنة، ٢٠١٧/٢٠١٨م



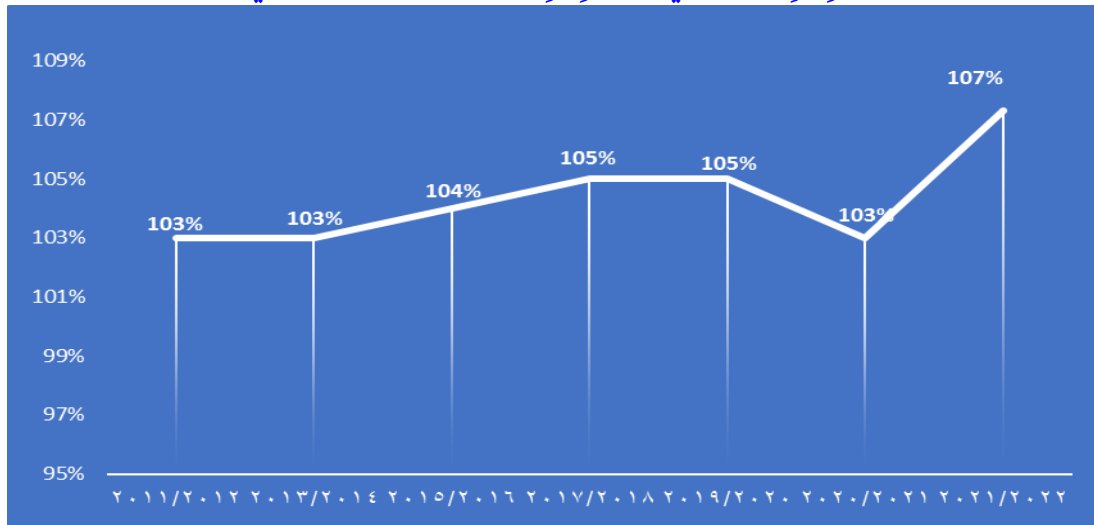
المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢١م

وفيما يتعلق بمعدلات الرسوب والإعادة، فلا يوجد إعادة للصفوف ١-٣ من التعلّم الابتدائي بسبب أن الانتقال بينها تلقائي كما أن معدلات الرسوب منخفضة في الصفوف العليا من الابتدائي (٨، ٠، ١، ٢٪)، وازداد الانتقال من المدارس الابتدائية الحكومية إلى المدارس الإعدادية منذ ٢٠١٦/٢٠١٧م (٩٦٪)، ومعظم خريجي المرحلة الابتدائية يلتحقون الآن بالمرحلة الإعدادية (١٠٢٪)¹.

¹ يتجاوز معدل التحول نسبة ١٠٠ لأن الرسوب والإعادة - والذي غالبًا ما لا يرد في البيانات الإدارية - يُستخدم لحساب هذا المؤشر

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

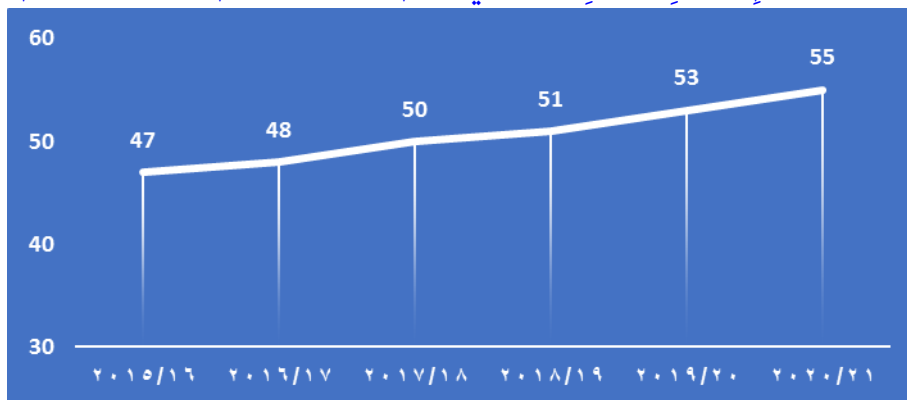
نسب الالتحاق الإجمالية في المدارس الابتدائية (جميع مقدمي الخدمة، %)



المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢٢م

يتم تحقيق نسبة الالتحاق الإجمالية المرتفعة للتعليم الابتدائي مع وجود عدد كبير من الفصول الدراسية في معظم المدارس؛ مما يؤثر على جودة التدريس. والمعيار الوطني الحالي لحجم الفصل هو ٣٦ (لجميع المستويات) وفقاً للقرار الوزاري، وحجم الفصل المستهدف للحكومة هو ٣٠، ومن المقرر أن يتم الوصول إليه بحلول عام ٢٠٣٠م في إطار هدف التنمية المستدامة، و حالياً متوسط أحجام الفصول أكبر بكثير في المدارس الابتدائية الحكومية، وهو ٥٥ في ٢٠٢٠/٢٠٢١م والرقم مرتفع بشكل ملحوظ مقارنة بمتوسط حجم الفصل وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ ٢١، وتجدر الإشارة إلى أن ٢٣٪ من المدارس الابتدائية يصل حجم الفصل بها أعلى من ٦٠ طالباً في حين يتجاوز ٨٠ طالباً في الفصل الواحد في عدد ضئيل من هذه المدارس (٣٪).

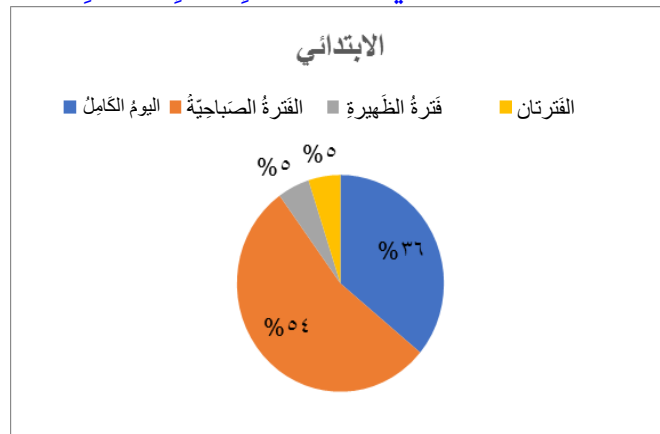
اتجاه أحجام فصول التعليم الابتدائي العام ٢٠١٥/٢٠١٦م - ٢٠٢٠/٢٠٢١م



المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم.

على مدى السنوات الخمس المقبلة سيزداد الضغط على النظام في مستوى التعليم الابتدائي بسبب النمو في عدد السكان في سن الالتحاق بالمدرسة، ومن المتوقع أن ينمو عدد السكان في سن المدرسة بنسبة ٣,٩٪ للتعليم الابتدائي بين عامي ٢٠٢١م و٢٠٢٧م، لاستيعاب الطلاب الإضافيين الذين ينتقلون إلى كل مستوى، ويستلزم الأمر توسيع البنية التحتية للمدرسة ماديًا أو استخدام نماذج التعلم المختلطة التي تجمع بين الأنشطة وجهًا لوجه والأنشطة عبر الإنترنت، وبخلاف ذلك، فإن أحجام الفصول الدراسية واستخدام نظام الفترات بحاجة إلى زيادة أكبر مما قد يضر بجودة التعليم.

حِصص المدارس الابتدائية الحكومية التي تعمل بنظام اليوم الكامل / الفترات ٢٠٢٠/٢٠٢١م



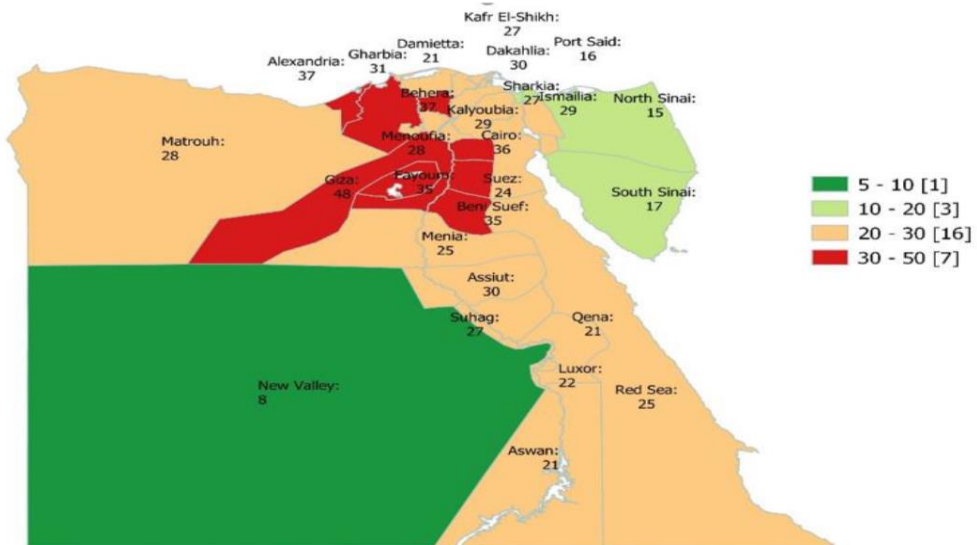
المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم.

الإنصاف والشمول:

هناك تفاوتات كبيرة في التعلم بين الطلاب الأفقر والأغنى فبين طلاب الصف الرابع أظهر أقل من واحد من كل عشرة طلاب من أفقر الأسر في مهارات القراءة الأساسية مقارنة بما يقرب من ثلاثة من كل عشرة طلاب من أغنى الأسر في عام ٢٠١٦ م (PIRLS، ٢٠١٦ م).

علاوة على ذلك هناك أوجه تفاوت هائلة في نسب الطلاب إلى المعلمين عبر المحافظات، بالنسبة لمستوى التعليم الابتدائي، فإن المحافظات الحدودية الخمس (مطروح، والوادي الجديد، والبحر الأحمر، وشمال سيناء، وجنوب سيناء) بها أدنى متوسط لنسب الطلاب إلى المعلمين، ويرتبط هذا ارتباطاً كبيراً بانخفاض الكثافة السكانية بها وبالتالي وجود عدد أكبر من المدارس الصغيرة (جداً) بها، والتي تميل بحكم تعريفها إلى انخفاض نسب الطلاب إلى المعلمين، وبالنسبة للمستوى الابتدائي فإن متوسط نسب الطلاب إلى المعلمين هي الأعلى (المناطق الحمراء) في صعيد مصر والمحافظات الحضرية.

متوسط نسب الطلاب إلى المعلمين في المدارس الابتدائية الحكومية حسب المحافظة ٢٠١٩/٢٠٢٠ م



المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم. ملاحظة: لا يشمل المدرسين المتقاعدين.

الأطفال ذوو الإعاقة هم من أكثر الفئات ضعفاً من المنظور التعليمي، وتحسين التعليم لهذه الفئة هو أحد الأهداف الرئيسية في إطار مشروع إصلاح التعليم المصري وعلى الرغم من أن وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني تتولى جمع البيانات الأساسية عن الأطفال ذوي الإعاقة المقعدين في مدارس التربية الخاصة والمدارس الحكومية الرسمية، فهناك نقص في البيانات حول انتشار الإعاقة في مصر وكذلك البيانات؛ للسماح بإجراء تحليل متعمق لوضع التعليم ونواتج التعلم بين الأطفال ذوي الإعاقة.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

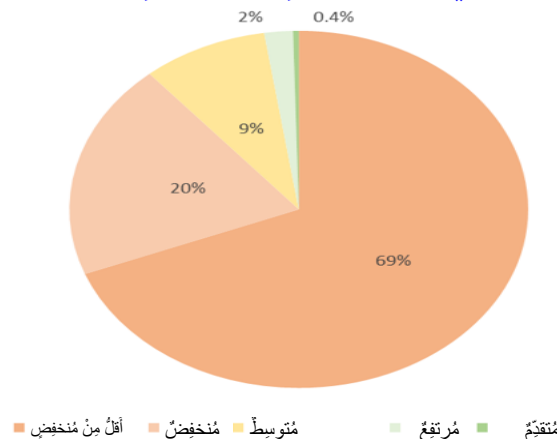
يُمثلُ الطلابُ ذوو الإعاقة البسيطة نسبةً ضئيلةً من إجمالي الالتحاق بمدارس التعليم العام والتعليم الفني ففي ٢٠٢٠/٢٠٢١م، تُمثلُ هذه الفئة أقل من ١٪ من إجمالي الالتحاق بالمدارس الابتدائية، مما يتطلب استراتيجيات شاملة مصممة لإدماج الأطفال ذوي الإعاقة البسيطة بشكل أفضل في نظام التعليم الوطني.

تقترح خطة التربية والتعليم والتعليم الفني هذه إصلاح التعليم الابتدائي من خلال الاستجابة للتحديات المذكورة أعلاه التي يواجهها هذا القطاع من أجل بلوغ النتائج المتوقعة المدرجة أدناه. وتُعتبر البرامج المقترحة في كل مجال من مجالات السياسات بالغة الأهمية؛ لتحقيق نتائج وأهداف سياسة خطة التربية والتعليم والتعليم الفني.

جودة التعلم والتدريس:

تُعتبر جودة التعليم الابتدائي تحديًا بالغ الأهمية وفقًا للتقييمات الدولية. وقد احتلت مصر المرتبة ٤٩ من بين ٥٠ دولة في تقييم PIRLS لعام ٢٠١٦م، وجدير بالذكر أن العالمية العظمى من طلاب الصف الرابع لم يحققوا المستوى الأساسي لمهارات القراءة؛ مما يحد من قدرتهم على تعلم مواد أخرى. وعمومًا، فإن أداء الطالبات في المتوسط أفضل إلى حد ما من أداء الذكور، وغالبية طلاب الصف الرابع (٦٩٪) لم يصلوا حتى إلى المستوى المنخفض للقراءة^٢ على مؤشر PIRLS، و١٩٪ فقط وصلوا إلى المستوى المنخفض، بينما لم يصل أحد إلى المستوى المتقدم.

طلاب المدارس الحكومية في الصف الرابع حسب معيار PIRLS للقراءة لعام ٢٠١٦م (%)



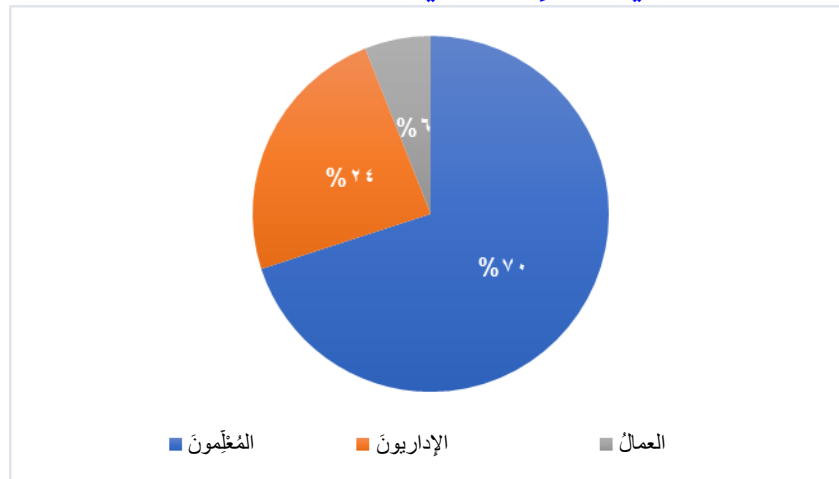
المصدر: تقديرات مَرْجحة بناءً على بيانات PIRLS لعام ٢٠١٦م.

^٢ يعني المستوى الأدنى للقراءة أنه عند قراءة نص أدبي بسيط لا يكون الطالب قادرًا على تحديد واسترجاع المعلومات أو الأحداث أو الأفكار المنصوص عليها صراحة؛ ولا يستطيع تقديم استنتاجات مباشرة حول الأحداث وأسبابها؛ ولا يمكنه حتى البدء في تفسير أحداث القصة وأفكارها الرئيسية، وهذا يعني أن الطلاب الذين هم دون المستوى المنخفض لم يكتسبوا المهارات الأساسية للقراءة؛ للتعلم مواد أخرى، وهذا أحد أكبر التحديات في نظام التعليم.

على الصعيد الوطني يبلغ متوسط نسبة الطلاب إلى المعلمين في المدارس الابتدائية العامة ١:٣٢ للتعليم الابتدائي في ٢٠٢٠/٢٠٢١م، وحوالي ١٩٪ من المدارس الابتدائية بها أقل من ٢٠ طالباً لكل معلم، ومع ذلك، هناك أوجه تباين كبيرة، فحوالي ٢٦٪ من المدارس الابتدائية تبلغ نسب الطلاب إلى المعلمين بها أعلى من ١:٤٠ و٧٪ منها أعلى من ١:٦٠ (يبدأ التخصص في المواد في الصف الرابع مما يعني أن هذه النسب في الممارسة العملية أعلى من ذلك).

علاوة على ذلك، فإن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الأعضاء غير المعلمين هي الأدنى في المدارس الابتدائية، إذ تبلغ ١:٢، وعلى مدى السنوات الخمس الماضية على مستوى التعليم الابتدائي، زاد عدد الموظفين الإداريين بنسبة ٢٤٪ وارتفع عدد العاملين بنسبة ٢٧٪، بينما انخفض عدد أعضاء هيئة التدريس بنسبة ٨٪.

القوى العاملة في التعليم الابتدائي العام حسب الفئة ٢٠٢٠/٢٠١٩م



المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم.

كما أن ساعات التدريس السنوية المستهدفة لمستوى التعليم الابتدائي هي في الطرف الأدنى بالمقارنة الدولية، وتترجم ساعات التدريس الأقل إلى أعداد أكبر من المعلمين المطلوبين؛ لتوفير عدد معين من ساعات التدريس للطلاب، وعلى نحو غير مرغوب فيه وقت تدريس أقل للطلاب، وفي ظل محدودية الموارد وقيود الميزانية، يعد هذا مكلفاً وغير فعال لنظام التعليم.

وتجدر الإشارة إلى أن غياب المعلم عن المدرسة يمثل أحد الشواغل الرئيسية في العديد من المدارس الابتدائية الحكومية وفقاً لما أفاد به مدراء المدارس؛ نظراً لتغيب المعلمين أو وصولهم متأخراً أو مغادرتهم مبكراً، وبالتالي يقل عدد ساعات التدريس؛ مما يضر بقدر التعلم الذي يتلقاه الطلاب وعلاوة على ذلك، ففي الواقع ٦٢٪ فقط من معلمي المدارس الابتدائية حاصلون على مؤهل تعليمي جامعي

(خريج أو ما بعد التخرج) من بينهم ٣١٪ حاصلون على دبلومة تربية، مما قد يعيق جودة التعليم في التعليم الابتدائي إلى حد كبير (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١م).

النتائج والبرامج المتوقعة للتعليم الابتدائي:

- الوصول العادل إلى التعليم الابتدائي للجميع وإتمامه بنجاح، وتحسين الكفاءة الداخلية ومعالجة أسباب التسرب مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المستبعدة والمهمشة؛ لتقليل الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي والإعاقة والموقع الجغرافي.
- توافر عدد كافٍ من المدارس والفصول الدراسية القريبة بما يكفي من السكان؛ لتلبية احتياجات التعليم الابتدائي الشامل، وتلبية معايير نسبة التلاميذ إلى الفصول الدراسية وتقليل التفاوتات الإقليمية.
- المدارس أكثر أمانًا وشمولية وملائمة للأطفال؛ مما يشجع على الالتحاق والحضور والاستمرار في الوقت المناسب.
- إتاحة عدد كافٍ من المعلمين ونشرهم على نحو عادل حسب الصف والمادة والمسار، وتلبية معايير نسبة التلاميذ إلى المعلمين.
- يحصل جميع المعلمين الحاليين والمُعَيَّن حدينًا على المؤهلات المطلوبة ويتلقى المعلمون دعمًا منظمًا وتدريبًا أثناء الخدمة، في المجالات ذات الأولوية بما يتماشى مع احتياجاتهم وأولويات نظام التعليم.
- نواتج تعليمية محسنة وعادلة لطلاب التعليم الابتدائي مع التركيز بشكل خاص على المهارات الأساسية والتعليم الأساسي.
- وضع المناهج الدراسية القائمة على الكفاءة وتحديث الكتب المدرسية وأدلة المعلمين وفقًا لذلك.
- طرح أنظمة التقييم الموحدة المطبقة في الصف ٤ وتحسين القدرة على التنفيذ والرصد والتقييم وتعزيز حوكمة إدارة التعليم في القطاع الفرعي.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

توقعات الطلاب والمعلمين والفصول الدراسية (التعليم الابتدائي) ٢٠٢٢-٢٠٢٧ م

٢٠٢٧	٢٠٢٦ م	٢٠٢٥ م	٢٠٢٤ م	٢٠٢٣ م	٢٠٢٢ م	
القيد						
١٤,٥٧٧,٥١٢	١٤,٨٣٩,٢٨٨	١٤,٩٧٦,٨٤٨	١٤,٩٩٣,٩١٢	١٤,٩٠٧,٨٨٠	١٤,٧٥٧,٢٥٦	عدد السكان في سن المدرسة
٩٩.٧	٩٨.١	٩٧.٥	٩٧.٠	٩٧.٢	٩٦.٨	نسبة الالتحاق الإجمالية (%)
١٤,٥٣٣,٢٨٣	١٤,٥٦٣,٤٧٠	١٤,٦٠٧,١٤٩	١٤,٥٤٩,٦٦٥	١٤,٤٨٨,١١٩	١٤,٢٨٦,٨٥٤	عدد الطلاب المقيدين
١٣,٢٥٧,٨٦٧	١٣,٢٨٥,٤١٧	١٣,٣٢٥,٢٦٨	١٣,٢٧٢,٨٣٦	١٣,٢١٦,٦٩٠	١٣,٠٣٣,١٢١	المدارس الحكومية
١,٢٧٥,٤١٧	١,٢٧٨,٠٥٣	١,٢٨١,٨٨١	١,٢٧٦,٨٢٩	١,٢٧١,٤٢٩	١,٢٥٣,٧٣٣	المدارس الخاصة
المعلمون والفصول في المدارس الحكومية						
٤٨٩,٧٥١	٤٧١,٨٣٣	٤٥٥,٦٦٧	٤٣٧,٦١٧	٤٢٠,٦٩٦	٤٠٠,٩٨٧	العدد المطلوب من المعلمين
٣٢,٠٧٣	٢٩,٨٣٦	٣١,١٧٩	٢٩,٥٤١	٣١,٧٣٩	٤٠,٦٥١	عدد المعلمين المطلوب تعيينهم (إجمالي)
٣٣٣,١٩١	٣١٥,٥٤٤	٢٩٩,٤٦٢	٢٨٢,٥٣٨	٢٦٦,٧٤٨	٢٤٩,٦١٣	عدد الفصول اللازمة
٢٤,٦١٨	٣٠,٢٧٣	٢٨,٧٠٧	٢٩,٥٥٠	٢٨,٤١٦	٢٩,٧٦١	عدد الفصول اللازم بناؤها (إجمالي)

المصدر: نموذج المحاكاة لليونسكو (٢٠٢٢ م)، تقدير بناءً على بيانات من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

مؤشرات الأداء الرئيسية ٢: التعليم الابتدائي ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

المصدر	المستهدف ٢٠٢٩م	المستهدف ٢٠٢٧م	خط الأساس ٢٠٢٣/٢٠٢٢م	قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية
نظام معلومات إدارة التعليم	%٩٥	%٩٢	%٩٠,٩	(١) نسبة الاستيعاب الإجمالي للصف الأول الابتدائي.
نظام معلومات إدارة التعليم	%٨٢	%٨٠	%٧٨,٩	(٢) نسبة الاستيعاب الصافي للصف الأول الابتدائي.
نظام معلومات إدارة التعليم	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٤,٣	(٣) نسبة القيد الإجمالي في الصف الأول من المرحلة الابتدائية.
نظام معلومات إدارة التعليم	الجنسين ١,٠٠	الجنسين ١,٠٠	الجنسين ١,٠١	(٤) مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي. (الذكور / الإناث)
نظام معلومات إدارة التعليم	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٢,٢ صافي معدل الالتحاق بالمدارس	(٥) نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي.
تقارير الأطفال غير الملحقين بالمدارس	%٠,٠٣	%٠,٠٥	إجمالي %٠,٢٣	(٦) معدل التسرب في المرحلة الابتدائية. (الذكور / الإناث)
	%٠,٠٣	%٠,٠٥	بنين %٠,٢٧	
	%٠,٠٣	%٠,٠٥	بنات %٠,١٨	
نظام معلومات إدارة التعليم	%٩٩	%٩٩	إجمالي %٩٦,٧٨	(٧) معدل الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية.
	%٩٩	%٩٩	بنين %٩٦,٠٧	
	%٩٩	%٩٩	بنات %٩٧,٥٢	
نظام معلومات إدارة التعليم	%١٠٠	%٨٠	لم يتم إجراء اختبار موحد	(٨) نسبة الأطفال والشباب (أ) في الصفين ٢ و ٣ ، وفي نهاية المرحلة الابتدائية وحققوا على الأقل الحد الأدنى من الكفاءة في (١) القراءة و(٢) الرياضيات.
نظام معلومات إدارة التعليم	%١٠٠	%٩٩,٥	%٩٩	(٩) إجمالي معدل الاستيعاب في الصف السادس.
نظام معلومات إدارة التعليم	٢٦	٣٠	٣٢,٦٣	(١٠) متوسط نصيب المعلم من الطلاب.
نظام معلومات إدارة التعليم	٣٧,٨	٤٠	٥٠,٦٥	(١١) متوسط كثافة الفصول في المدارس الابتدائية.

أوفقاً للحولية الإحصائية ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣م، يبلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس ١٠٢.٢، ومع ذلك وفقاً لتعريفه لا يمكن أن يتجاوز ١٠٠%، ومع ذلك هذه الإحصائيات صحيحة؛ لأن معدل الالتحاق = عدد الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس الرسمية (٦ سنوات) + عدد الأطفال في سن الالتحاق في المدارس الرسمية لغات (٧ سنوات)

التعليم الإعدادي

الوضع الحالي للتعليم الإعدادي والتحديات التي يواجهها:

هيكل التعليم الإعدادي:

التعليم الإعدادي (الصفوف ٧-٩) للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ - ١٤ سنة هو المستوى الثاني من التعليم الأساسي، وهناك ثلاثة مسارات: أكاديمي (عام)، ومهني (فني)، ورياضي (تربئة بدنية)، ومع ذلك فإن أعداد المدارس المهنية والرياضية ضئيل وينتقل الطلاب الذين اجتازوا بنجاح الامتحان النهائي للصف السادس الابتدائي إلى التعليم الإعدادي العام، بغض النظر عن درجاتهم بينما ينتقل الطلاب الذين يفشلون في أي صفين في التعليم الابتدائي إلى التعليم الإعدادي المهني، ويمكن لأولياء الأمور أيضاً اختيار قيد أطفالهم في التعليم الإعدادي المهني حتى لو لم يرسبوا في أي صف في التعليم الابتدائي، وجميع الطلاب تقريباً في المرحلة الإعدادية مقيدون في المدارس الأكاديمية (٥,٤ مليون)، والنسبة الضئيلة المتبقية مقيدة إما في مدرسة مهنية (١٣١ ألف) أو مدرسة رياضية (ما يزيد قليلاً عن ٦٠٠٠) (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١م). وفي عام ٢٠٢٠/٢٠٢١م، التحق ٨٧٪ من طلاب المرحلة الإعدادية بالمدارس الحكومية، وفي الوقت نفسه، يمثل مقدمو الخدمات من القطاع الخاص ٧٪ من الالتحاق في المرحلة الإعدادية بينما يمثل التعليم الأزهري ٦٪ (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١م).

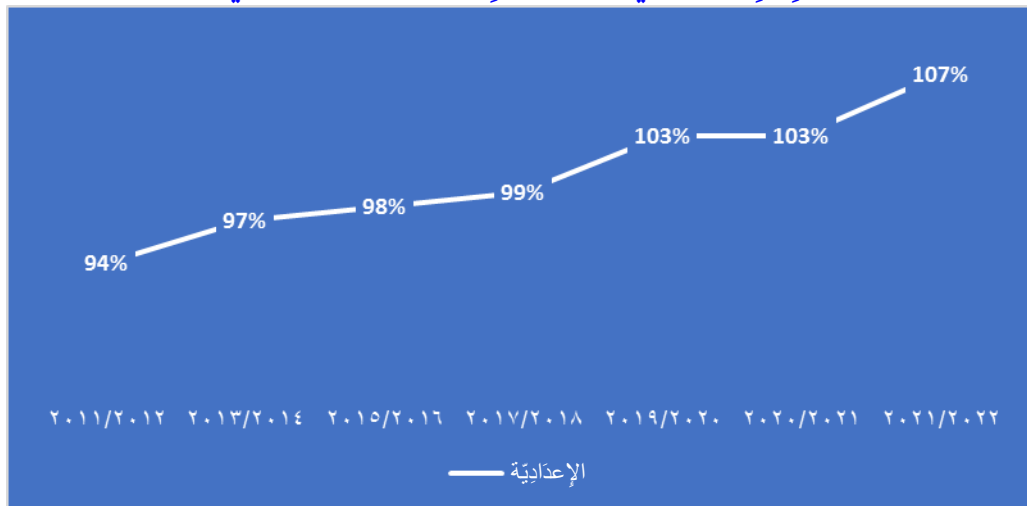
ينتقل الطلاب من التعليم الإعدادي العام إلى التعليم الثانوي العام أو الفني حسب درجاتهم في الاختبار النهائي للصف التاسع، ونظراً لأن الاختبارات النهائية للصف التاسع تُجرى على مستوى المحافظة، فلا يوجد لها معيار وطني، ويختلف الحد الأدنى للدرجات التي يحصل عليها الطالب للانتقال إلى التعليم الثانوي العام من محافظة إلى أخرى وقد يختلف أيضاً عبر السنوات. والأهم من ذلك أن هذا يعني أن الطلاب الذين لديهم نفس المعرفة والمهارات قد يجتازون أو يرسبون في الامتحان حسب المحافظة التي يعيشون فيها.

ومن ناحية أخرى تختلف الامتحانات في المدارس الأزهرية، حتى بالنسبة لنفس المواد/ المناهج، يتم وضع نهاية امتحانات المرحلة الإعدادية على مستوى المحافظات، ويتم إبلاغ النتائج من كل محافظة لقطاع المعاهد الأزهرية المركزية بالقاهرة وتعلن جميعها في نفس اليوم.

الوصول والمشاركة.

على مدى العقد الماضي زاد الالتحاق في المرحلة الإعدادية زيادة ملحوظة، وارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الإعدادي من ٤,٨ مليون إلى ٥,٨ مليون، أي ما يعادل الزيادة بنسبة ٢١٪، وزاد معدل الالتحاق بالمدارس الإعدادية بشكل ملحوظ بنسبة ١٣ نقطة مئوية إلى ١٠٧٪ بين عامي ٢٠١٧/٢٠١٨م و٢٠٢١/٢٠٢٢م (وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢٢م). وبالإضافة إلى ذلك تحسّن إكمال التعليم من ٨٨٪ إلى ٩٩٪ في التعليم الإعدادي، علاوة على ذلك، ينخفض معدل الإعادة نسبياً في المرحلة الإعدادية حيث يتراوح بين ٠,٦ - ١,١٪، وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ففي ٢٠٢٠/٢٠٢١م، كان مؤشر التكافؤ بين الجنسين ٩٩٪ في المرحلة الإعدادية.

نسب الالتحاق الإجمالية في المرحلة الإعدادية (جميع مقدمي الخدمة، ٪)

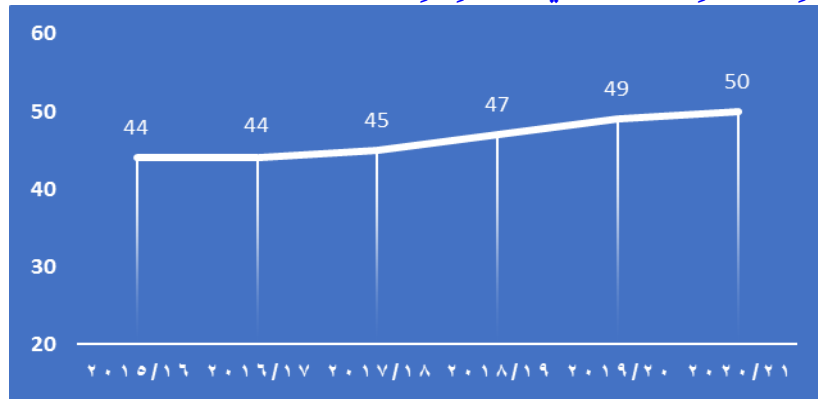


المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم.

متوسط حجم الفصل كبير بشكل ملحوظ في مستوى التعليم الإعدادي ويزداد باطراد، وقد كان حوالي ٥٠ طالباً في الفصل الواحد في ٢٠٢٠/٢٠٢١م، مما أثار تساؤلاً خطيراً حول جودة التعليم.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

اتجاه أحجام الفصول الدراسية في التعليم الإعدادي العام ٢٠١٥/٢٠١٦م - ٢٠٢٠/٢٠٢١م

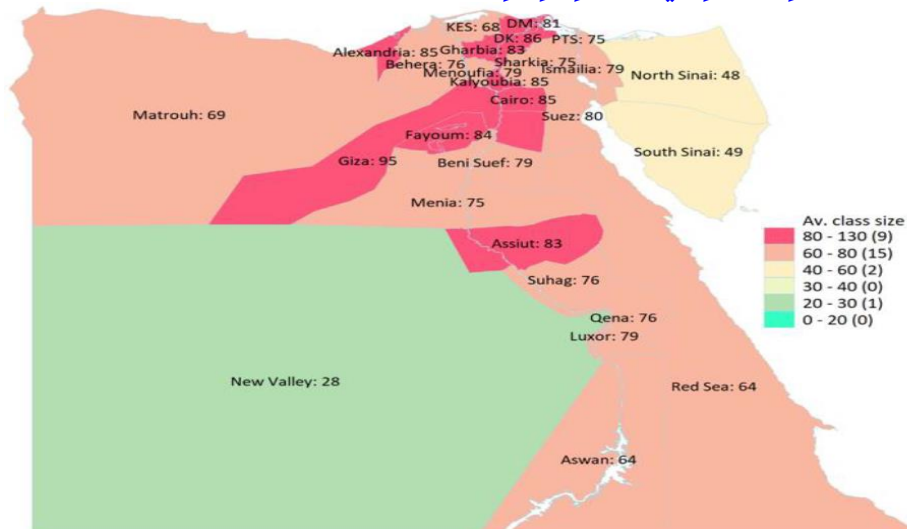


المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم.

في غضون السنوات الخمس المقبلة، من المتوقع أن يزداد الضغط على النظام في المرحلة الإعدادية بشكل كبير بسبب النمو في عدد السكان في سن المدرسة، ومن المتوقع أن ينمو عدد السكان في سن الدراسة بنسبة ٣١,١٪ للمرحلة الإعدادية بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٧م.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم الفصل الكبير يؤثر في التعليم الإعدادي حيث إن متوسط حجم الفصل لا يزال ٦٠ أو أكثر في معظم المحافظات، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه. وعلاوة على ذلك يوجد في خمس محافظات - دمياط والفيوم والغربية والجيزة والقليوبية - متوسط أحجام فصول أعلى من ٨٠ في مستوى التعليم الإعدادي، مما يشير إلى الحاجة الملحة؛ لاتخاذ تدابير لتقليل أحجام الفصول (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١م)، ووفقاً لـ ٣٩٪ من مديري المدارس الإعدادية، فإن نقص المساحة التعليمية (الفصول الدراسية) يقلل من قدرة مدارسهم على توفير التعليم عالي الجودة (TIMSS، ٢٠١٩م).

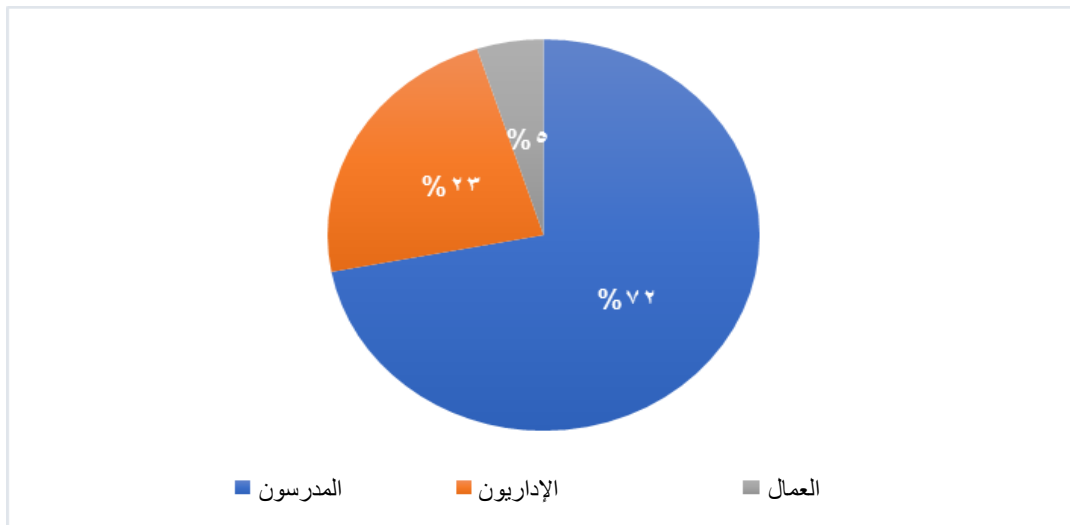
متوسط حجم الفصل في المدارس الإعدادية الحكومية حسب المحافظة ٢٠١٩/٢٠٢٠م



المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم.

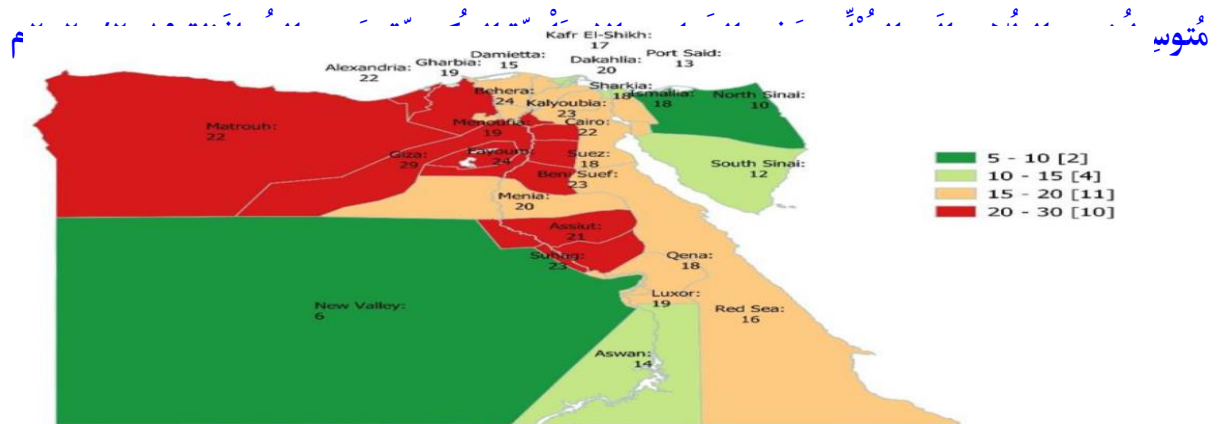
ومن الشواغل الرئيسية الأخرى الاختلال المتزايد في النسبة بين أعضاء هيئة التدريس إلى غير المدرسين في القوى العاملة في التعليم العام في المرحلة الإعدادية. وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة من عام ٢٠١٥ م إلى ٢٠٢٠ م، ارتفع عدد الكادر الإداري بنسبة ١٣٪ في المرحلة الإعدادية، وارتفع عدد العاملين (غير إداريين، وغير مدرسين) بنسبة ٢٠٪، بينما انخفض عدد أعضاء هيئة التدريس بنسبة ٩٪ (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١ م)، وقد يكشف هذا عن أوجه قصور خطيرة في تخصيص الموارد البشرية مع ما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية هائلة على جودة التعليم.

القوى العاملة في التعليم الإعدادي العام حسب الفئة ٢٠١٩/٢٠٢٠ م



المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم.

كَمَا تُوجَدُ تَفَاوُتَاتٌ كَبِيرَةٌ فِي نَسَبِ الطُّلَابِ إِلَى الْمُعَلِّمِينَ عِبْرَ الْمُحَافَظَاتِ فِي الْمَرَحَلَةِ
الْإِعْدَادِيَّةِ يَكُونُ أَعْلَى مُتَوَسِّطِ نَسَبِ الطُّلَابِ إِلَى الْمُعَلِّمِينَ (الْمَنَاطِقُ الْحَمْرَاءُ) فِي صَعِيدِ مِصْرَ
وَالْمُحَافَظَاتِ الْحَضَرِيَّةِ كَمَا هُوَ مُوَضَّحٌ أَدْنَاهُ.

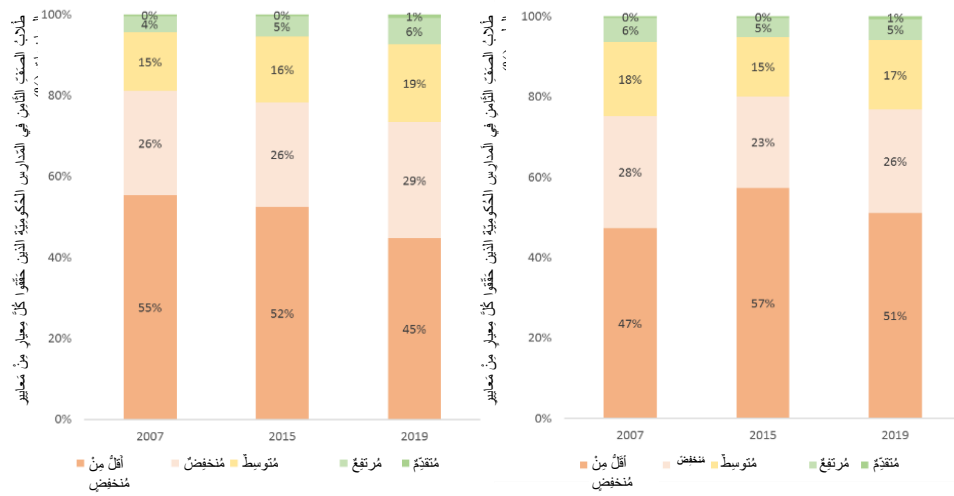


المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم. ملاحظة: لا يشمل المدرسين المتعاقدين.

جودة التعلم والتدريس:

تُكشِفُ التَّحْقِيقَاتُ الدَّوْلِيَّةُ انْخِفَاضَ مُسْتَوَى التَّعَلُّمِ فِي التَّعْلِيمِ الإِعْدَادِيِّ؛ إِذْ إِنَّ الْعَالِيَةَ الْعُظْمَى مِنْ طُلَّابِ الصَّفِّ الثَّامِنِ فِي مِصْرَ (٧٤٪) لَيْسَ لَدَيْهِمْ سِوَى بَعْضِ الْمَعْرِفَةِ الْأَسَاسِيَّةِ بِالْأَعْدَادِ الصَّحِيحَةِ وَالرُّسُومِ الْبَيَانِيَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ، أَوْ حَتَّى أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ. وَبِالْمِثْلِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعُلُومِ، فَإِنَّ الْعَالِيَةَ (٧٧٪) لَدَيْهِمْ فَقَطْ فَهْمٌ مَحْدُودٌ لِلْمَفَاهِيمِ الْعِلْمِيَّةِ وَمَعْرِفَةُ الْحَقَائِقِ الْعِلْمِيَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ هُنَاكَ بَعْضُ التَّحْسُنِ فِي أَدَاءِ الرِّيَاضِيَّاتِ مُنْذُ عَام ٢٠١٧م. وَانْخَفَضَتْ نِسْبَةُ الطُّلَّابِ الَّذِينَ لَمْ يَصِلُوا حَتَّى إِلَى الْمُسْتَوَى الْمُنْخَفِضِ بِمِقْدَارِ عَشْرِ نِقَاطٍ مِئْوِيَّةٍ إِلَى ٤٥٪، وَفِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ زَادَتْ نِسْبَةُ الطُّلَّابِ الَّذِينَ وَصَلُوا إِلَى الْمِيعَارِ الْمُنْخَفِضِ بِمِقْدَارِ ٣ نِقَاطٍ مِئْوِيَّةٍ إِلَى ٢٩٪، وَارْتَفَعَتِ النِّسْبَةُ الَّتِي تَقْيِي بِالْمِيعَارِ الْمُتَوَسِّطِ مِنْ ١٥٪ إِلَى ١٩٪، وَبِالنِّسْبَةِ لِلْعُلُومِ، لَا يُوجَدُ اتِّجَاهٌ وَاضِحٌ مُنْذُ عَام ٢٠٠٧م، وَقَدْ أَفَادَ ٩٥٪ مِنَ الْمُعَلِّمِينَ أَيْضًا أَنَّ الطُّلَّابَ لَمْ يَكْتَسِبُوا الْمَهَارَاتِ الْمَطْلُوبَةَ لِلتَّعَلُّمِ بِنَجَاحٍ.

طلاب الصف الثامن حسب معايير TIMSS للرياضيات والعلوم لعام ٢٠١٩ م (%)



المصدر: تقديرات مُرجحة بناءً على بيانات TIMSS للأعوام 2007 و٢٠١٥ و٢٠١٩ م

على غرار التعليم الابتدائي، فإنَّ ساعات التدريس السنوية المُستهدفة للتعليم الإعدادي مُنخفضة أيضًا بشكل ملحوظ إلى جانب أنَّ المدرِّسين/ المدرِّسين المُساعدين يقومون بتدريس عدد ساعات أسبوعيًا أكثر من المُعلِّمين الخُبراء، ومهام التدريس للمُعلِّمين المُصرِّين تقع في الطرف الأدنى من النطاق مقارنةً بمتوسط مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبالتوازي مع مستوى التعليم الابتدائي، يُعدُّ غياب المُعلِّم عن المدرسة أيضًا أحد الشواغل الرئيسيَّة في العديد من المدارس الحكوميَّة الإعدادية وفقًا لما أفاد به مدراء المدارس في المُقابلات الشخصية، وبنسبة ٤٧٪ من مديري المدارس الإعدادية أنَّ غياب المُعلِّم مشكلةً مُتوسطة أو خطيرة، كما ذكر ٤٨٪ منهم أنَّ هناك مشاكل تنجم عن وصول المُعلِّمين مُتأخراً و/ أو مُغادرتهم مُبكراً، ممَّا يُشير إلى قصر وقت التفاعل ووقت التعليم.

الإنصاف والشمول:

على عكس المستوى الابتدائي، حيث يتشابه احتمال الوصول إلى المدرسة وإتمامها إلى حد كبير بالنسبة للأطفال في المناطق الأربع، ويُقلُّ احتمالُ إتمام الطلاب في المُحافظات الحدودية وصعيد مصر للمرحلة الإعدادية، ويبلغ احتمالُ إتمام التعليم الإعدادي ٨٦٪ للطلاب في منطقتي الحدود وصعيد مصر مقارنةً بـ ٩٢٪ في المناطق الحضرية والوجه البحري. وعلى الرغم من ذلك فإنَّ غالبية المدارس الإعدادية العامة (٦٩٪) تقع في المناطق الريفية ممَّا يعكس إلى حد كبير السكان في سين الدراسة في المناطق الريفية (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١ م).

بالنظر إلى الجوانب المتداخلة بشأن النوع الاجتماعي لعدم المساواة في التعلم يبلغ احتمال الحصول على التعليم الإعدادي بين أفقر الفتيات في المناطق الريفية نسبة ٨٨٪، واحتمال إتمامه ٢٤٪ فقط؛ مما يشير إلى مشكلة جسيمة تتعلق بارتفاع معدل التسرب (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١م). وفي مرحلة ما بعد المرحلة الابتدائية معظم الفتيات اللاتي ينقطعن عن الدراسة يعتبرن الزواج هو السبب، وهو ٣٣٪ في المرحلة الإعدادية، مما يشير إلى العوائق الاجتماعية والثقافية التي تحول دون إتمام الفتيات لدراستهن (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١م).

بين الأطفال الذين ينتمون إلى أفقر ٢٠٪ من الأسر ارتفاع صافي نسبة الحضور المعدلة للتعليم الإعدادي بمقدار ١٥ نقطة مئوية بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٨/٢٠١٧م، مقابل زيادات قدرها عشر نقاط مئوية للأطفال الذين ينتمون إلى أغنى ٢٠٪ من الأسر. (مبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة، ٢٠٢٠م). ومع ذلك، فإن الأطفال ذوي الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة لديهم نسب أقل بشكل ملحوظ في مؤشرات الوصول والمشاركة. علاوة على ذلك، وبسبب نظام التعليم في الظل أو نظام "الدروس الخصوصية"، فإنهم معرضون لخطر التخلف عن الركب فيما يتعلق بإنجازات التعلم من قبل الأطفال ذوي الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الأعلى نسبياً.

على الرغم من تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الوصول والمشاركة في المرحلة الإعدادية إلا أن الفروق بين الجنسين في نتائج التعلم لا تزال قائمة، ويكون أداء الطالبات في الصف الثامن في الرياضيات والعلوم أفضل منه بين أقرانهن من الذكور وفي عام ٢٠١٩م، وصلت ٢٩٪ من الإناث في الصف الثامن إلى المستوى المتوسط أو أعلى للرياضيات مقارنة بـ ٢٤٪ من الذكور (TIMSS، ٢٠١٩م)، وبالنسبة للعلوم، كانت النسب المماثلة ٢٦٪ للإناث و ٢٠٪ للطلاب (TIMSS، ٢٠١٩م)، وكان الاختلاف في نسب الإناث والذكور الذين وصلوا على الأقل إلى المعيار المتوسط مماثلاً لنظيره في عام ٢٠٠٧م لكل من الرياضيات والعلوم.

تقترح خطة التربية والتعليم والتعليم الفني هذه تحسين التعليم الإعدادي من خلال الاستجابة للتحديات التي يواجهها هذا التعليم الإعدادي من أجل ضمان بلوغ النتائج المتوقعة المدرجة أدناه. والبرنامج المقترح ذو أهمية بالغة؛ لتحقيق نتائج السياسات وأهدافها

النتائج والبرامج المتوقعة للمستوى الإعدادي:

- ضمان الوصول العادل إلى التعليم الإعدادي وإتمامه بنجاح لجميع الطلاب.
- معالجة الكفاءة الداخلية وأسباب التسرب، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المستبعدة والمهمشة.
- توافر عدد كافٍ من المدارس والفصول الدراسية؛ لاستيعاب السكان في سن المدرسة.
- تلبية معايير نسبة الطلاب إلى الفصول الدراسية.
- المدارس أكثر أمانًا وشمولية وملائمة للأطفال؛ مما يشجع على الالتحاق والحضور والاستمرار في الوقت المناسب.
- نشر المناهج والكتب المدرسية وأدلة المعلمين ذات الصلة والمحدثة.
- إتاحة عدد كافٍ من المعلمين ونشرهم على نحو عادل حسب الصف والمادة والمسار، وتلبية معايير نسبة التلاميذ إلى المعلمين.
- يحصل جميع المعلمين الحاليين والمُعَيَّنِينَ حديثًا على المؤهلات المطلوبة ويتلقى المعلمون دعمًا منظمًا وتدريبًا أثناء الخدمة، في المجالات ذات الأولوية بما يتماشى مع احتياجاتهم وأولويات نظام التعليم.
- نواتج تعلم مُحسَّنة وعادلة.
- الحد من الفوارق القائمة على أساس النوع الاجتماعي والإعاقة والموقع الجغرافي.
- تحسين القدرة على التنفيذ والرصد والتقييم وتعزيز حوكمة إدارة التعليم في القطاع الفرعي.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

توقعات الطلاب والمعلمين والفصول الدراسية (التعليم الإعدادي) ٢٠٢٢-٢٠٢٧ م

٢٠٢٧ م	٢٠٢٦ م	٢٠٢٥ م	٢٠٢٤ م	٢٠٢٣ م	٢٠٢٢ م	
القيّد						
٧,٦٧٧,٤٥٨	٧,٢٤٠,١٨٩	٦,٨٦٦,٣٠٦	٦,٥٤٩,٣٨٦	٦,٢٧٣,٠٥١	٦,٠٩٢,٣٤٦	عدد السكان في سنّ المدرسة
٩٠.١	٩٥.٣	٩٧.٦	١٠٠.٢	٩٩.٧	٩٩.٣	نسبة الالتحاق الإجمالية (%)
٦,٩١٣,٩٧٠	٦,٨٩٧,٨٤٨	٦,٧٠٤,٢٩٨	٦,٥٦٣,٢٣٨	٦,٢٥٣,٣٢٧	٦,٠٤٨,١٩٠	عدد الطلاب المقيدين
٦,٤٣٢,٢٦١	٦,٤١٧,٢٥٧	٦,٢٣٧,٢٣٢	٦,١٠٥,٩٨٠	٥,٨١٧,٦٥٨	٥,٦٢٦,٧٧٤	المدارس الحكومية
٤٨١,٧٠٩	٤٨٠,٥٩٠	٤٦٧,٠٦٦	٤٥٧,٢٥٨	٤٣٥,٦٦٩	٤٢١,٤١٦	المدارس الخاصة
المعلمون والفصول في المدارس الحكومية						
٣٠٧,٥٧٣	٢٩٨,٧٣٠	٢٨٢,٨٦٠	٢٦٩,٩٤٤	٢٥٠,٨٨٨	٢٣٦,٨٤٦	العدد المطلوب من المعلمين
١٧,٨٠٥	٢٤,٣٥٦	٢١,٠١٤	٢٦,٥٨٣	٢١,١٤٧	٢٠,٥٨٢	عدد المعلمين المطلوب تعيينهم (إجمالي)
١٦٨,٧٨٢	١٦٠,٨٥٨	١٤٩,٤٠٤	١٣٩,٨٠٦	١٢٧,٣٥٧	١١٧,٧٩٤	عدد الفصول اللازمة
١٧,٨٩١	١٣,٨٨٣	١٧,٤١٣	١٥,٥٥٦	١٨,٤٠٨	١٥,٥٢٢	عدد الفصول اللازم بناؤها (إجمالي)

المصدر: نموذج المحاكاة لليونسكو (٢٠٢٢ م)، التقدير بناءً على بيانات من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

مؤشرات الأداء الرئيسية ٣: التعليم الإعدادي، ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية	خط الأساس ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣م	المستهدف ٢٠٢٧م	المستهدف ٢٠٢٩م	المصدر
(١) نسبة القيد الإجمالي في الصف الأول من المرحلة الإعدادية (الصف ٧).	١٠٤,٦٪	١٠٠٪	١٠٠٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(٢) نسبة القيد الصافي في التعليم الإعدادي.	٩٦,٤	٩٦٪	٩٧٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(٣) مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الإعدادي (الذكور / الإناث).	مؤشر التكافؤ بين الجنسين ١,٠٣	مؤشر التكافؤ بين الجنسين ١,٠٠	مؤشر التكافؤ بين الجنسين ٠,٠٩	نظام معلومات إدارة التعليم
(٤) معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى مرحلة الثانوي العام.	٣٧,٥٩٪ الثانوي العام	٤٥٪ الثانوي العام	٥٠٪	نظام معلومات إدارة التعليم
	٤٣,٤٪ (إناث)	٤٥٪ (إناث)		
	٣٢,٦٢٪ (ذكور)	٤٥٪ (ذكور)		
(٥) معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى مرحلة الثانوي الصناعي.	١٧,٥٥٪	١٩٪	٢٠٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(٦) معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى مرحلة الثانوي الزراعي.	٤,٤٩٪	٥٪	٦٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(٧) معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى مرحلة الثانوي التجاري.	٦٣,١٥٪	١٦٪	١٧٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(٨) معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى مرحلة الثانوي الفني.	١,٢٩٪	١,٥٪	٢٪	تقارير الأطفال غير الملتحقين بالمدارس
(٩) معدل إتمام الدراسة بالمرحلة الإعدادية	٩٩٪	٩٩٪	٩٩٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(١٠) نسبة الطلاب في الصف الثامن في المدارس الحكومية الذين حققوا المستوى المتوسط أو أكثر في (الرياضيات / العلوم) في التقييمات الدولية (TIMES) (الذكور / الإناث).	الرياضيات ٢٠١٩م العلوم ٣٨٩ ٢٠١٩م	لم يتم الاشتراك	الرياضيات ٤٥٠ العلوم ٤٧٠	الإتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم على المستوى الدولي
(١١) نصيب المعلم من الطلاب.	٢٥,٢٣	٢١	٢٠	تقارير الأطفال غير الملتحقين بالمدارس
(١٢) معدل التسرب في المرحلة الإعدادية (الذكور / الإناث).	إجمالي ١,٧٣٪	١,٥٪	١,١٪	تقارير الأطفال غير الملتحقين بالمدارس
	١,٦٠ ذكور	١,٥٪	١,١٪	
	١,٨٧ إناث	١,٥٪	١,١٪	
(١٣) متوسط كثافة الفصول في المرحلة الإعدادية	٤٨,١٢	٤٠	٣٧	نظام معلومات إدارة التعليم

ثالثاً: التعليم الثانوي:

الوضع الحالي للتعليم الثانوي والتحديات التي يواجهها

هيكل التعليم الثانوي:

يتألف نظام التعليم الثانوي من شهادتين متميزتين للتعليم الثانوي (س١٥ - ١٧)، وهو مقسم إلى ثلاث سنوات في التعليم الثانوي العام، أو ثلاث أو خمس سنوات في التعليم الثانوي الفني، واستناداً إلى نتائج الإمتحانات النهائية في الصف التاسع من المرحلة الإعدادية يكون اختيار مسارات المستوى التالي في هذا التعليم: فأولئك الذين يؤدون أداءاً أقل جودة في الإمتحانات يتم وضعهم في المسار الثانوي الفني، وإمتحان الصف التاسع هو إمتحان يُجرى على مستوى المحافظات، بمعنى أن كل محافظة تقوم بإعداد إمتحان خاص بها، ولا توجد إمتحانات على المستوى الوطني حتى نهاية التعليم الثانوي، وهو إمتحان "الثانوية العامة"، والذي تكون نتيجته هي الأساس للقبول الانتقائي في التعليم العالي (الجامعي)، وفي وقت سابق كانت نتيجة الثانوية العامة تعتمد على نتائج الصفين ١١ و ١٢ مجتمعة، ولكن بموجب القانون ٢٠ لسنة ٢٠١٣ م، تم تغييرها؛ لتعتمد على نتائج الصف ١٢ منفردة.

القبول بالجامعة مركزي، ويتم إلحاق الطلاب بالكليات بناءً على درجات إمتحان الثانوية العامة، ويمكن لخريجي المدارس الفنية الالتحاق بالجامعة شريطة حصولهم على درجات عالية جداً في إمتحان الثانوية العامة؛ ونتيجة لذلك سينتقل جميع طلاب التعليم الثانوي العام تقريباً إلى الجامعة، بينما ينتقل معظم خريجي المدارس الثانوية الفنية إلى العمل بعد التخرج ما لم يواصلوا الالتحاق بإحدى الكليات الفنية.

الوصول والمشاركة.

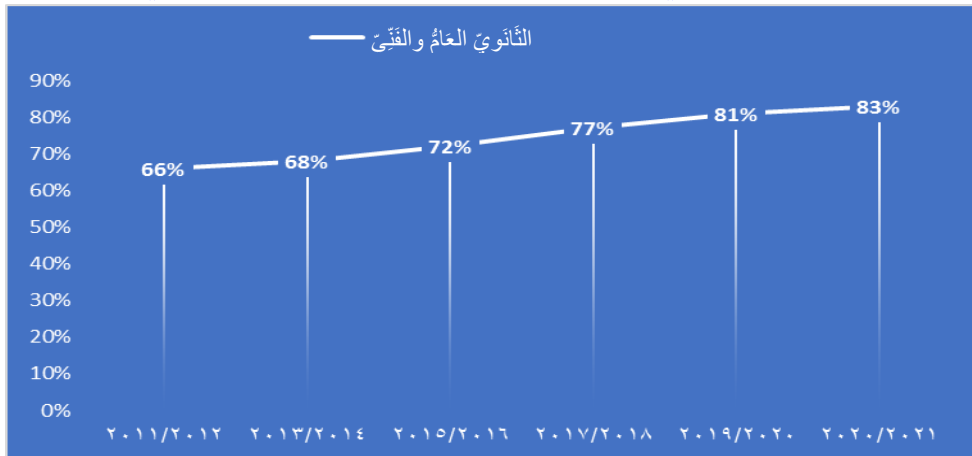
على مدى العقد الماضي زاد الالتحاق في المستويات الثانوية زيادة كبيرة، وقد شهد التعليم الثانوي أكبر زيادة في الالتحاق بنسبة ٣٣٪، من ٣,٣ مليون إلى ٤,٤ مليون، مع ما يقرب من نصف الطلاب المقيدون في المدارس الحكومية (٥١٪) والنصف الآخر في المدارس الفنية (٤٩٪) (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١ م)، وفي الفترة بين عامي ٢٠١٧/٢٠١٨ م و ٢٠٢٠/٢٠٢١ م، زاد

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

الوصول إلى التعلّم الثانوي (العالم والفني معاً) يسع نقاط مئويّة على التوالي؛ ليصل إلى ٨٣٪ مُعدّل الالتحاق الإجمالي (وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢١م)، كما تحسّن مُعدّل إتمام المرحلة الثانويّة من ٦٩٪ إلى ٧٧٪ للتعلّم الثانوي (وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢١م). وفي الوقت نفسه كان احتمال الوصول إلى التعلّم الثانوي وإتمامه ٨٦٪ و٧٦٪ على التوالي ممّا يشير إلى أنّ عدداً كبيراً نسبياً من طلاب المرحلة الثانويّة لا يكملون تعلّمهم الثانوي على الرغم من التّقدم الذي يحرزونه (وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢١م).

جدير بالذكر أنّه على الرغم من ارتفاع مُعدّلات الالتحاق الإجماليّة في مصر على مستوى التعلّم الثانوي مقارنةً بالدول ذات الدخل المتوسط الأدنى إلّا أنّ نظام التعلّم غير قادرٍ حالياً على استيعاب السكان في سنّ الدراسة الثانويّة بشكلٍ كاملٍ. وعلى الرغم من إكتناظ الفصول ووجود العديد من المدارس التي تعمل بنظام الفترات، لا تُوجد حالياً قدرة كافية؛ لاستيعاب جميع الأطفال في فئة السكان في سنّ المدرسة الثانويّة أو لتقليل أحجام الفصول عند مستوى مُعيّن من الالتحاق.

التعلّم الثانوي العام والفني، مُعدّلات الالتحاق الإجماليّة (جميع مُقدّمي الخدمة، ٪)



المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعلّم

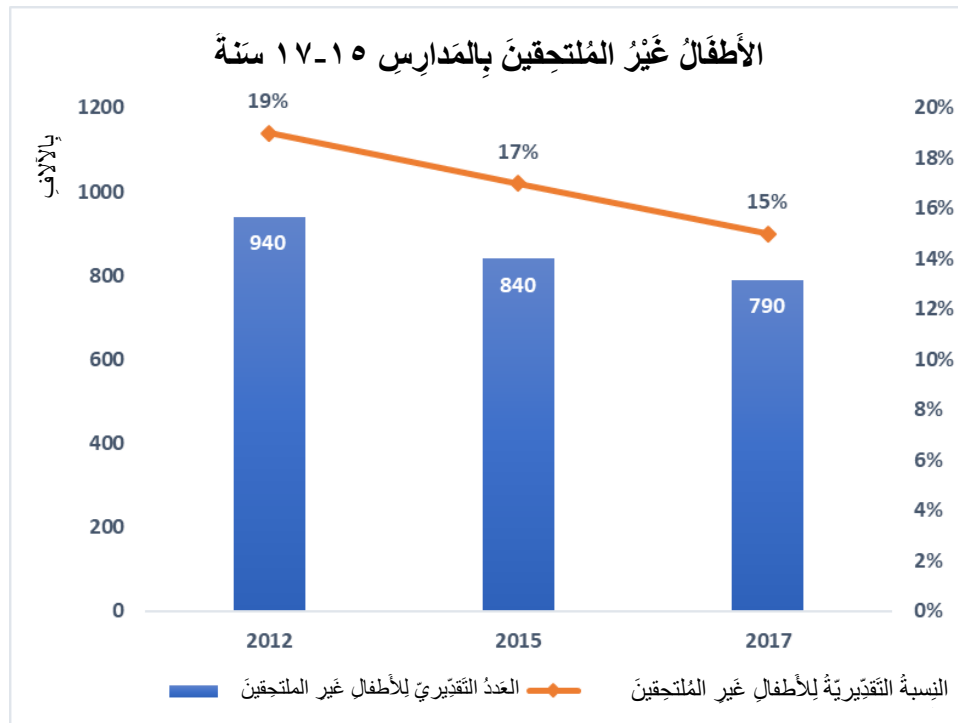
فيمّا يتعلّق بالدورة خارج المدرسة فإنّ الاتجاهات الحديثة وأعدة مثل الفئة العمرية في مرحلة التعلّم الأساسي؛ ممّا يبيّن انخفاضاً في كلّ من الأعداد الإجماليّة للأطفال خارج المدرسة وحصصهم، حيث تكون حصة الأطفال غير المُلتحقين بالمدارس في المرحلة الثانويّة في الفئة العمرية (١٥-١٧ سنة) من حوالي ١٩٪ إلى ١٥٪ بين عامي (٢٠١٢ و ٢٠١٨م)، (مبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة، ٢٠١٤، ٢٠١٧، ٢٠٢٠م)، ومن المُتوقع أن ينمو عدد السكان في سنّ المدرسة (١٥-١٧) للتعلّم الثانويّ بنسبة ٢١,١٪ ومن المُتوقع أن يزيد ١,١ مليون بين (٢٠٢١ و ٢٠٢٧م)، وإذا أخذنا في الاعتبار التعلّم الفني لمدة ٥ سنوات بين عامي (٢٠٢١ و ٢٠٢٧م)، فمن المُتوقع أن يزيد عدد السكان في سنّ الدراسة

الخطّة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-١٩ نسبة ١٧,٢٪، ما يعادل ١,٥ مليون نسمة، وجدير بالذكر أنّ مثل هذه الزيادة الهائلة في عدد السكان في سن الدراسة في هذا المستوى من شأنها أن تُقوّض التقدم الذي تم إحرازه مؤخراً، وإن لم يتم اتخاذ تدابير تهدف إلى تيسير استيعاب النمو في عدد السكان في سن المدرسة؛ فقد يرتفع عدد الأطفال غير الملحقين بالمدرسة في المستقبل، ويزداد عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس بنسبة ٢٥٪ لمن هم في سن ١٥-١٧ سنة (بافتراض أن معدل ترك المدرسة لا يزال كما هو في ٢٠١٧/١٨ م) (وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢١ م).

العدد التقديري وحصة الأطفال غير الملحقين بالمدارس، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ١٧ عاماً،

١٨/٢٠١٧



المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم

الإنصاف والشمول

من المرجح أن تكون عدة فئات مختلفة من الشباب خارج المدرسة في الفئة العمرية ١٥-١٧ سنة، وخاصة الأطفال من أفقر الأسر والأطفال ذوي الإعاقة، وفي المتوسط الشباب ذوو الإعاقة هم أكثر فئة عرضة لترك المدرسة بمقدار الضعف عن أولئك الذين ليس لديهم إعاقة بنسبة ٣٠٪ و ١٥٪ على التوالي (مبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة، ٢٠٢٠ م). ومع ذلك فإن أهم عامل من عوامل التفاوت حتى الآن هو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، وبالنسبة للشباب من أفقر ٢٠٪ من الأسر، ٣٦٪ منهم خارج المدرسة، بينما ٧٪ فقط من هؤلاء هم من أغنى الأسر (مبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة، ٢٠٢٠ م)، وإلى جانب الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والإعاقات كانت البيانات المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والفجوة الريفية أو الحضرية، والاختلافات الإقليمية ملموسة بشكل واضح أيضاً، فحوالي ١٨٪ من الإناث خارج المدرسة مقارنةً بـ ١٣٪ من الذكور، و ١٨٪ من أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية مقابل ١٢٪ في المناطق الحضرية (مبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة، ٢٠٢٠ م)، وهناك أيضاً تفاوتات عبر المناطق الأربع، ومن المرجح أن يكون الشباب في صعيد مصر خارج المدرسة (٢١٪)، يليهم في المقابل أولئك الذين يعيشون في المحافظات الحدودية (١٧٪)، ثم المحافظات الحضرية (١٥٪)، والوجه البحري (١١٪) (مبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة، ٢٠٢٠ م).

جدير بالذكر أن هناك تفاوتات ملحوظة في التحصيل العلمي حسب الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والموقع على مستوى التعليم الثانوي بين الأطفال الذين ينتمون إلى شريحة أفقر الأسر فقد ارتفع صافي نسبة الحضور المعدلة للتعليم الثانوي بمقدار ١١ نقطة مئوية بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧/٢٠١٨ م، على غرار زيادة قدرها ١٥ نقطة مئوية بين الأطفال الذين ينتمون إلى أغنى خمس أسر (مبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة، ٢٠٢٠ م). ومع ذلك على الرغم من هذه المكاسب لا يزال الأطفال من الأسر الفقيرة متأخرين عن أقرانهم من الأسر الأكثر ثراءً في المشاركة في التعليم الثانوي (٤٥٪ و ٨٣٪) (مبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة، ٢٠٢٠ م). علاوة على ذلك من المرجح أن يكون أولئك الذين ينتمون إلى أفقر الأسر قد أكملوا التعليم الثانوي الفني أكثر من أولئك الذين ينتمون إلى الأسر الأكثر ثراءً (٣٨٪ مقابل ٢٢٪)؛ مما يعكس عملية الاختيار للتعليم الثانوي من خلال نتائج امتحان الصف التاسع والوضع المتدني الملحوظ للتعليم الفني (مبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة، ٢٠٢٠ م). بالإضافة إلى ذلك بالنسبة للتعليم الثانوي فإن احتمال إتمام التعليم هو ٦٨٪ و ٧٣٪ على التوالي لمنطقتي الحدود والصعيد، مقارنةً بنسبة ٨٢٪ للمحافظات الحضرية والوجه البحري (مبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة، ٢٠٢٠ م).

وفيما يتعلّق بالبعد الجنساني للوصول والمشاركة في التعلّم الثانوي ففي ٢٠٢٠/٢٠٢١م، كان مؤشر التكافؤ بين الجنسين ٩٨٪ (وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢١م). ومع ذلك فإن احتمال التحاق الإناث بالتعلّم الثانوي الفني أقل بكثير من الفتيان، ومن المرجح بدرجة أكبر أن يلتحقن بالمدارس الثانوية العامة، وعلى الرغم من أن ملفات التعلّم المدرسي تتطابق إلى حد كبير مع الطلاب - الإناث والذكور على حد سواء - في مستوى التعلّم الأساسي السابق، فإن الوصول إلى التعلّم الثانوي أقل إلى حد ما بين الإناث مقارنة بالذكور (٨٢٪ مقارنة بـ ٨٥٪)، في حين أن احتمال إكمال الذكور لتلك المرحلة أقل من نظيره بين الإناث (٧٧٪ مقارنة بـ ٧٦٪) (وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢١م)، وإذا دققنا النظر في معدلات الإكمال والتسرب عن كتب يمكننا أن نلاحظ الاستجابات الجنسانية المتنوعة للفتيان والفتيات، فقد أفادت نسبة ٥٣٪ من الفتيات المتسربات من المدرسة أن زواجهن هو السبب في التسرب في حين أن الأسباب الرئيسية بين الفتيان مختلفة؛ فالسبب الأول هو تدني مستوى الأداء/ عدم الاهتمام بالتعلّم المستمر (٣٧٪)، والثاني هو الحصول على وظيفة (٣٥٪) (مبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة، ٢٠١٩م).

وعلى عكس مدارس التعلّم الأساسي التي تقع في المناطق الريفية وتنعكس إلى حد كبير سكان الريف في سن الدراسة فإن المدارس الثانوية الحكومية تنتشر أكثر في المناطق الحضرية؛ حيث يوجد بها ٥٤٪ من الثانوية العامة، و٥٦٪ من التجارة الفنية، و٦٧٪ من الفنية الزراعية، و٧٤٪ من المدارس الفنية الصناعية و٨٩٪ من المدارس الفندقية الفنية (وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢١م). علاوة على ذلك كانت نسبة الالتحاق الإجمالية بالمرحلة الثانوية (العامة والفنية) في عام ٢٠١٧م في المناطق الريفية ٣٣٪ فقط مقارنة بـ ١٢٧٪ في المناطق الحضرية؛ مما يشير بقوة إلى وجود نقص واضح في التعلّم الثانوي في المناطق الريفية، وربما يقترن بانخفاض الطلب بسبب ارتفاع معدلات الفقر نسبياً والأعراف الاجتماعية المتعلقة بتعلّم الفتيات.

التعليم الثانوي العام

الوضع الحالي للتعليم الثانوي العام والتحديات التي يواجهها.

هيكل التعليم الثانوي العام:

التعليم الثانوي العام في الصفوف من العاشر إلى الثاني عشر مخصص للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ١٧ عامًا والذين أكملوا تعليمهم الإعدادي العام بنجاح. في المدارس الحكومية والخاصة التي تدرس المناهج الوطنية والمدارس الأزهرية هناك مساران في التعليم الثانوي العام، ويختار الطلاب أحد مسارين مختلفين في المسار الثانوي العام: الأدبي والعلمي، وبدءًا من الصف ١١، يمكن للطلاب اختيار مسار الأدبي أو مسار العلمي بغض النظر عن درجاتهم في الاختبار النهائي للصف العاشر، ويدرس جميع الطلاب في كلا المسارين اللغة العربية والإنجليزية والدين والتربية الوطنية، بينما يدرس الطلاب في المسار الأدبي مواد التاريخ والفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع، أما طلاب مسار العلمي فيدرسون مواد الأحياء والكيمياء والرياضيات والفيزياء بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من المواد الاختيارية مثل اللغات الأجنبية الإضافية أو الدراسات الاجتماعية أو الموسيقى.

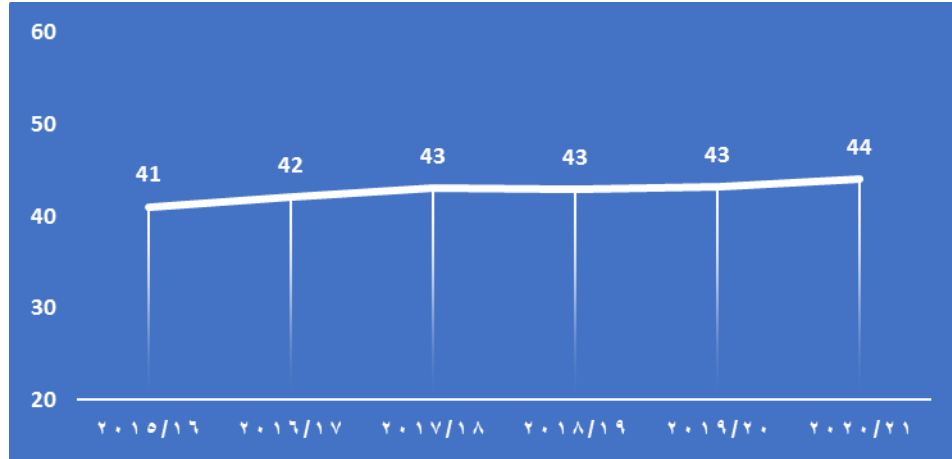
وجدير بالذكر أن مصر لا تزال تُفكر في الهيكل الشامل للمنهج نفسه، وكيف يؤدي التقدم الذي يحرزه الطلاب إلى نقاط خروج فعالة تناسب احتياجاتهم، وكيف ترتبط مختلف الفروع مثل التعليم الفني والعام ببعضها البعض، والمناهج التي يتم تدريسها في المرحلة الثانوية العامة هي نفسها في المدارس الحكومية والأزهرية باستثناء أن مواد اللغة العربية في الأخيرة مختلفة وأكثر تنوعًا وتدرس علوم الشريعة كمادة إضافية، ويخضع منهج التعليم الثانوي العام حاليًا للمراجعة، وتُجري وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني حاليًا أبحاثًا؛ لإعداد مناهج جديدة للصفوف ١٠-١٢ من التعليم الثانوي العام. وعند الانتهاء من التعليم الثانوي العام يؤدي الطلاب إمتحان إنهاء التعليم المدرسي: الثانوية العامة، وأصبحت درجات الطلاب في الاختبار النهائي للصف الثاني عشر هي العامل الوحيد الذي يحدد إمكانية التحاقهم بالتعليم الجامعي.

وتشير الإحصاءات إلى أنه في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١م، أدى الغالبية العظمى من الطلاب (٧٠٪) بمدارس الثانوي العام الحكومية إمتحان الثانوية العامة، ويسهم التعليم الخاص والتعليم الأزهرى بأكثر حصة في التعليم الثانوي العام (١٥٪ لكل منهما). وبالنسبة للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١م، يبلغ متوسط

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

حجم الفصل في مدارس الثانوي العام الحكومية ٤٤ طالبًا، وبالمقارنة بالمعايير العالمية يُعتبر متوسط حجم الفصل الحالي مرتفعًا بشكل ملحوظ (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١م).

اتجاه أحجام الفصول الدراسية الثانوية العامة للتعليم العام ٢٠١٥/٢٠١٦م - ٢٠٢٠/٢٠٢١م



المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم

علاوة على ذلك، فإن ٥٢٪ فقط من مدارس الثانوي العام الحكومية تعمل بنظام اليوم الكامل؛ مما يشير إلى انخفاض كبير في فرص التعلم بسبب فقدان ساعات التدريس (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١م).

حصص المدارس الثانوية العامة التي تعمل بنظام اليوم الكامل والفترات ٢٠٢٠/٢٠٢١م

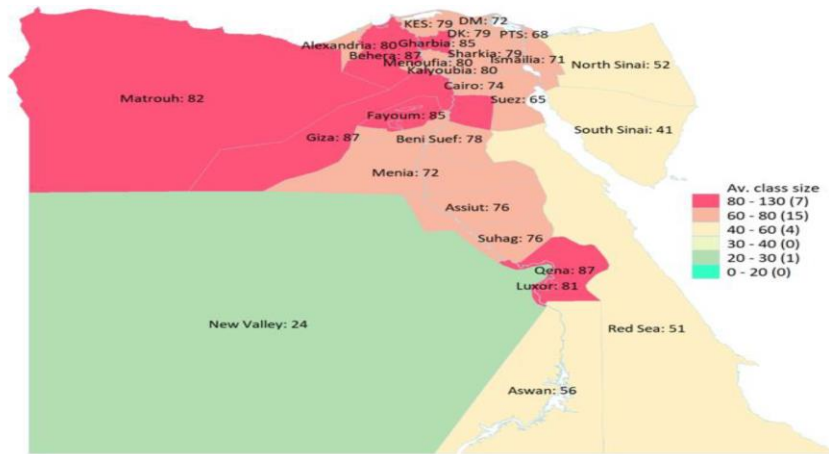


المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب المعدّل البسيط للتعلّم بنظام اليوم الكامل في المرحلة الثانوية العامة لا يزال متوسط حجم الفصل بالنسبة للمستوى التعليمي ٦٠ طالباً أو أكثر في غالبية المحافظات مما يقتضي اتخاذ تدابير عاجلة؛ للتصدي لهذا الوضع، وعلاوة على ذلك فإنه على الرغم من إكتظاظ الفصول ووجود عدد كبير من المدارس يُطبق نظام الفترات لا تتوافر حالياً القدرة الكافية لاستيعاب السكان في سن المرحلة الثانوية (تبلغ نسبة الالتحاق الإجمالية ٨٣٪).

التفاوتات في متوسط حجم الفصل في المدارس الثانوية العامة الحكومية عبر المحافظات

٢٠٢٠/٢٠٢١ م^٢



المصدر: حسابات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم

نظراً لأن جميع المعلمين متخصصون في المواد في المستوى الثانوي العام فإن انخفاض نسبة الطلاب إلى المعلمين يمثل أهمية بالغة؛ لضمان جودة التعلّم، وعلى الرغم من أن متوسط نسبة الطلاب إلى المعلمين في ٢٠٢٠/٢٠٢١ م للمدارس الحكومية هو ١:١٧ بالنسبة للتأوي العام، ولما تزال هناك بيانات هائلة في نسب الطلاب إلى المعلمين عبر مدارس التأوي العام الحكومية (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١ م)، إذ إن حوالي ٦٩٪ من مدارس التأوي العام بها أقل من ٢٠ طالباً لكل معلم، في حين أنه بالنسبة لمستوى التأوي العام فإن متوسط نسبة الطلاب إلى المعلمين مرتفع للغاية (المناطق الحمرأ) في بعض محافظات الوجه البحري (أسيوط وسوهاج) (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١ م). وتجدر الإشارة إلى أنه من بين مدارس التأوي العام في مصر،

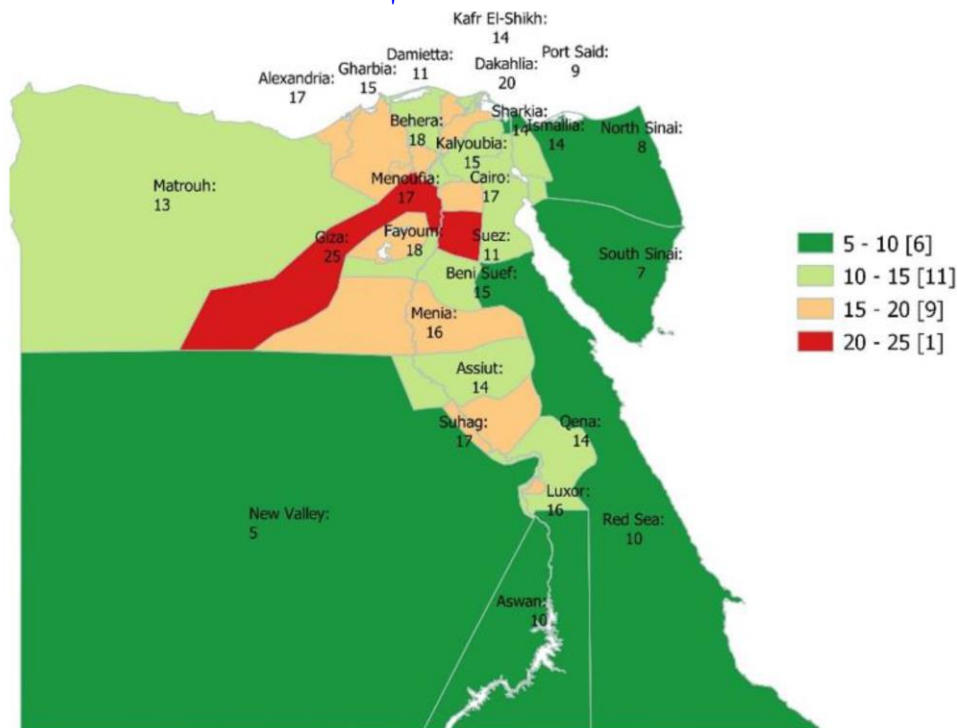
(١) يرد عدد المحافظات في كل فئة من فئتي حجم الفصول بين قوسين في مفتاح الخريطة، (٢) يُشير اللون الأخضر إلى حجم الفصل الصغير واللون الأحمر لحجم الفصل الكبير

الخطّة الإستراتيجية لوزارة التربيّة والتعلّيم والتعلّيم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

٣١٪ بها ٢٠ طالباً أو أكثر لكل مُعلِّم مُقارَنةً بمتوسطِ مُنظَّمةِ التَّعاونِ الإقْتصاديِّ والتَّنمِيَّةِ ١:١٣، ونسبةُ الطُّلابِ إلى المُعلِّمينَ أعلى من ١:٤٠ في ٣٪ فقط من تلكِ المَدارسِ؛ ممَّا يجعلُ أيَّاً منها فعَّالاً في تقديمِ التَّعلُّيمِ لِجميعٍ ولكَّه بعيدُ المَنالِ (مُنظَّمةُ التَّعاونِ الإقْتصاديِّ والتَّنمِيَّةِ - ٢٠١٩م، وَزارَةُ التَّربِيَّةِ والتَّعلُّيمِ والتَّعلُّيمِ الفَنِّيِّ - ٢٠٢١م).

التفاوتات في متوسط حجم الفصول في مدارس الثانوي العام الحكومية عبر المحافظات

۲۰۲۱/۲۰۲۰م



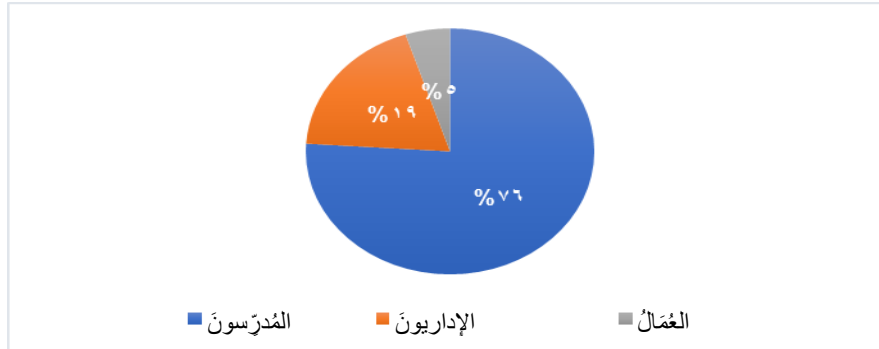
المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم - ملاحظة: لا يشمل المدرسين المتعاقدين.

جودة التعلم والتدريس:

وفيما يتعلق بالنسبة بين أعضاء هيئة التدريس وغير المدرسين فقد ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس بنسبة ٢٤٪ في الثنائي العام، بينما ارتفع العمال بنسبة ٥٢٪، وفي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، كانت نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى غير المدرسين ١:٣ في التعليم الثنائي العام (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١م)، مع الأخذ في الاعتبار أن ساعات التدريس السنوية المستهدفة لمستوى التعليم

الثانوي العام تقع عند الحد الأدنى بالمقارنة الدولية، فإن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى غير المدرسين ستعتبر غير فعالة إلى حد ما، مع الأخذ في الاعتبار اتجاهات التوظيف الأخيرة.

القوى العاملة في التعليم الثانوي العام الحكومي حسب الفئة ٢٠٢٠/٢٠١٩م

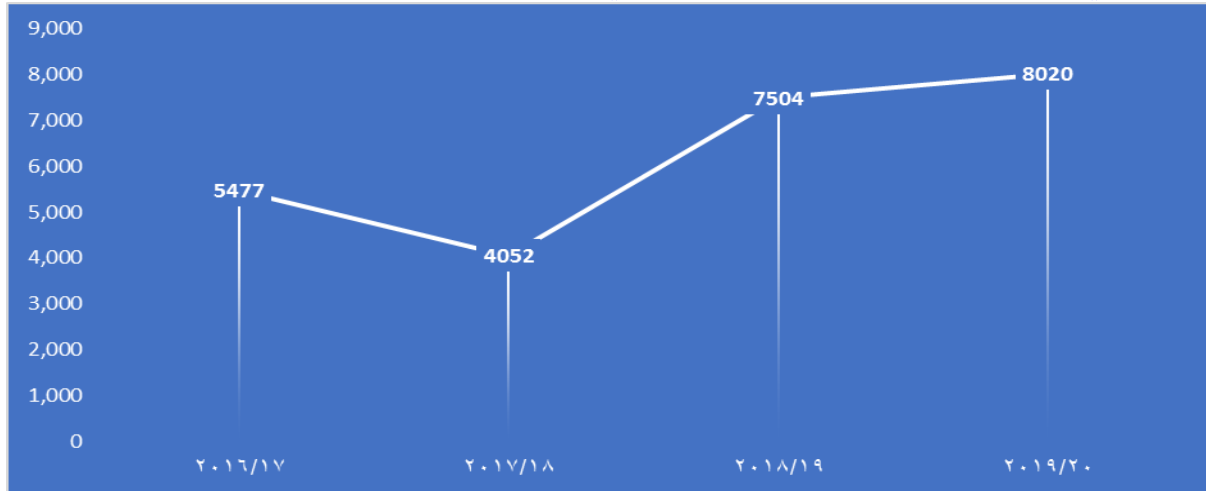


المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم

ونظراً لأن اختبار نهاية المرحلة في الصف ١٢ يحدد إمكانية التحاق الطالب بالتعليم الجامعي؛ فإن هيكل نظام التعليم يركز على الإمتحانات الحاسمة التي تعد محركاً بالغ الأهمية للدروس الخصوصية، وتشكل طلباً كبيراً على الدروس الخصوصية وفي نهاية المطاف زيادة في الإنصاف والشمول بالإضافة لذلك ففي ضوء ما يواجه مدارس الثانوي العام الحكومية من تحديات - تتمثل في اكتظاظ الفصول الدراسية ومحدودية التفاعل بين المعلمين والطلاب خلال اليوم الدراسي - فقد كان الطلب العام على الدروس الخصوصية مرتفعاً للغاية، وفي عام ٢٠١٨م، تلقى ٨١٪ من طلاب هذه المدارس دروساً خصوصية، ويؤدي إزداد الطلب على الدروس الخصوصية؛ لاجتياز الإمتحانات الحاسمة إلى تفاقم التفاوتات في التعليم؛ حيث إن الطلاب الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة أقل قدرة على تحمل تكاليف هذه الدروس؛ مما يؤثر بشكل مباشر على فرصهم في الالتحاق بالجامعة.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٩-٢٠٣٤ م

إجمالي الإنفاق على التعليم العام لكل طالب في التعليم الثانوي العام (بالجنيه المصري ٢٠١٨ م)



المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. ملاحظة: بناءً على القيم الفعلية

تقترح خطة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إصلاح التعليم الثانوي العام من خلال الاستجابة للتحديات التي يواجهها هذا القطاع الفرعي؛ لضمان بلوغ النتائج المتوقعة المدرجة أدناه، وتعتبر البرامج المقترحة ذات أهمية بالغة في تحقيق نتائج السياسات وأهدافها.

المخرجات والبرامج المتوقعة للتعليم الثانوي العام.

- توسيع نطاق الوصول والمشاركة بقدر أكبر من المساواة والإنصاف مع مزيج مناسب من التخصصات الموضوعية وإتاحة عدد كافٍ من المدارس والفصول الدراسية؛ لاستيعاب الخريجين المؤهلين من التعليم الأساسي، لا سيما في المناطق المحرومة.
- تحسين معدلات إتمام التعليم الثانوي العام.
- تحسين الكفاءة الداخلية ومعالجة أسباب التسرب مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المستبعدة والمهمشة.
- تحسين نواتج التعلم لخريجي التعليم الثانوي العام.
- المناهج والكتب المدرسية وأدلة المعلمين ذات الصلة والمحدثة والقائمة على الكفاءة.
- حصول جميع المعلمين الحاليين والمُعَيَّنِينَ حديثًا على المؤهلات المطلوبة وحصول المعلمين على التدريب أثناء الخدمة والدعم المتواصل في المجالات ذات الأولوية بما يتماشى مع احتياجاتهم وأولويات نظام التعليم.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

- الوصول العادل إلى التعلّم الثانوي العام وإتمامه للجميع وتقليل الفوارق على أساس الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والنوع الاجتماعي والإعاقة والموقع الجغرافي.
- زيادة تسيير التقنيات لتحسين الوصول إلى التعلّم الثانوي وجودته.
- تعزيز قيادة المدارس وإدارتها ورصدها وتقييمها على مستوى التعلّم الثانوي العام.
- ضمان الجودة في المدارس في مستوى التعلّم الثانوي العام.

توقعات الطلاب والمعلمين والفصول الدراسية - التعلّم الثانوي العام - ٢٠٢٢-٢٠٢٧ م

٢٠٢٧ م	٢٠٢٦ م	٢٠٢٥ م	٢٠٢٤ م	٢٠٢٣ م	٢٠٢٢ م	
القيّد						
٦,٥٨٦,٨٢٦	٦,٣١٨,٠٤٢	٦,٠٥٦,٣٣٩	٥,٨١٨,٧٤٤	٥,٦٢٦,٤٣٨	٥,٥٠٤,٨٧٤	عدد السكان في سن المدرسة
٤٥.٧	٤٤.٤	٤٣.٨	٤٢.٨	٤١.٢	٣٩.٦	نسبة الالتحاق الإجمالية (%)
٣,٠٠٩,٩٧٣	٢,٨٠٧,٢٢٤	٢,٦٥٠,٨٨٨	٢,٤٨٩,٤٣٨	٢,٣١٥,٥٦٩	٢,١٨٠,٦٩٤	عدد الطلاب المقيدين
٢,٤٥٠,٠٧٥	٢,٢٨٤,٨٩٨	٢,١٥٧,٢٨١	٢,٠٢٥,٤٥٢	١,٨٨٣,٧٧٩	١,٧٧٣,٦٧٦	- المدارس الحكومية
٥٥٩,٨٩٧	٥٢٢,٣٢٦	٤٩٣,٦٠٨	٤٦٣,٩٨٦	٤٣١,٧٩٠	٤٠٧,٠١٧	- المدارس الخاصة
المعلمون والفصول في المدارس الحكومية						
١٣٥,٥١٠	١١٩,٠٦٨	١٠٦,٢٧٤	١٠٠,٩١٦	٩٥,٦٠٧	٩٢,٣٩٢	العدد المطلوب من المعلمين
٢٠,٠١٤	١٥,٩٨٢	٨,٣٨٥	٨,١٧٧	٥,٩٨٧	٦,٩٦١	- عدد المعلمين المطلوب تعيينهم (إجمالي)
٨١,٦٦٩	٧١,٢٢٣	٦٣,٠٩٠	٥٥,٧٣٨	٤٨,٩٠٨	٤٣,٥٤٨	عدد الفصول اللازمة
٦,٠٥٨	١٢,٦٦٠	١٠,٣٤٦	٩,٥٦٥	٩,٠٤٤	٧,٥٧٣	- عدد الفصول اللازم بناؤها (إجمالي)

المصدر: نموذج المحاكاة لليونسكو (٢٠٢٢ م)، تقديرات بناءً على بيانات من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

مؤشرات الأداء الرئيسية ٤: التعليم الثانوي العام، ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية	خط الأساس - ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ م	المستهدف - ٢٠٢٧ م	المستهدف ٢٠٢٩ م	المصدر
(١) نسبة القيد الإجمالية في الصف العاشر	٣٥,١ %	٤٠ %	٤٥ %	نظام معلومات إدارة التعليم
(٢) نسبة القيد الصافي في الصف العاشر	٣٠,٤ %	٣٥ %	٤٠ %	نظام معلومات إدارة التعليم
(٣) مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي العام (الذكور / الإناث)	مؤشر التكافؤ بين الجنسين: ١,٣٤	مؤشر التكافؤ بين الجنسين: ١,٣	مؤشر التكافؤ بين الجنسين: ١,٠	نظام معلومات إدارة التعليم
(٤) معدل إتمام المرحلة الثانوية	٩٢,٧٥ %	٩٥ %	٩٨ %	نظام معلومات إدارة التعليم
(٥) معدل إتمام المرحلة الثانوية (الذكور / الإناث)	٣٤ %	٤٥ %	٤٧ %	نظام معلومات إدارة التعليم
(٦) متوسط نصيب المعلم من الطلاب	٢٢,٠٩	٢٠	٢٠	نظام معلومات إدارة التعليم
(٧) متوسط كثافة الفصول في المدارس	٤٠,٩٤	٣٥	٣٠	نظام معلومات إدارة التعليم

التعليم الثانوي الفني. الوضع الحالي للتعليم الثانوي الفني والتحديات.

هيكل التعليم الثانوي الفني.

ينتقل خريجو التعليم الإعدادي المهني ومن لم يحصلوا على درجة معينة في الإمتحان النهائي للصف التاسع في التعليم الإعدادي العام إلى التعليم الثانوي الفني، ويوجد برنامجان مختلفان للتعليم الثانوي الفني: الأول مدته ثلاث سنوات والثاني متقدم مدته خمس سنوات، وبعد إتمام التعليم الثانوي الفني يمكن للخريجين الالتحاق بالتعليم العالي، والمعاهد الفنية المتوسطة لمدة عامين أو المعاهد الفنية العليا لمدة أربع سنوات، ويتوقف اختيار المسار على درجاتهم في الإمتحان النهائي.

وتعد وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أكبر مقدم للتعليم الثانوي الفني وتقدم تخصصات زراعية وتجارية وفندقية وصناعية، بينما يوجد أيضاً عدد صغير من مدارس التعليم الثانوي الفني الخاصة التي تقدم تخصصات تجارية وفندقية وصناعية، وفي ٢٠٢٠/٢٠٢١ م، التحقت الغالبية العظمى من الطلاب (٩٠٪) بالمدارس الثانوية الفنية الحكومية (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١ م)، ولما توجد مدارس ثانوية فنية أزهريّة، بينما يسهم القطاع الخاص بشكل أكبر في التعليم الفني الثانوي، حيث إن ١٠٪ من الطلاب مقيّدون في التعليم الثانوي الفني الخاص (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١ م)، وتماشياً مع الاتجاهات الدولية تُقدّم معظم المدارس الفنية الثانوية الخاصة (٦٠٪) تدريباً على المهن في القطاع التجاري حيث تجعل تكاليف الوحدة الأقل بكثير التمويل الممول من رسوم الطلاب أكثر جدوى (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١ م). ويمثل القطاع الخاص ٣١٪ من جميع المدارس التجارية و٢٢٪ من المدارس التي تُقدّم دورات في الضيافة؛ في حين أن ٤٪ فقط من المدارس الزراعية و٩٪ من المدارس الصناعية تابعة للقطاع الخاص (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١ م).

وجدير بالذكر أنه على الرغم من الزيادة الملحوظة في الالتحاق بالتعليم الفني الثانوي خلال السنوات العشر الماضية، فقد ظلت نسبة الطلاب في كل نوع من المدارس الفنية ثابتة نسبياً، ويلتحق معظم طلاب التعليم الفني بالمدارس الصناعية (٤٧٪) أو التجارية (٣٨٪) (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١ م)، وقد ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الصناعية من ١٦٢ ألف طالب إلى ٩٩٩ ألف طالب في السنوات العشر الماضية (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١ م)، وخلال نفس الفترة ارتفع عدد الطلاب في المدارس التجارية من حوالي ٦٢١ ألف إلى حوالي ٨١٥ ألف، وبالنسبة

للمدارس الزراعية، فقد ارتفع عدد الطلاب من حوالي ١٧٠ ألف إلى ما يقرب من ٢٤٨ ألف (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١م)، وقد تم إدخال مدارس الفندقية الفنية في ٢٠١٥/٢٠١٦م، ومنذ ذلك الحين ارتفع عدد المتحقيين من حوالي ١٢ ألف إلى ٧٠ ألف في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١م (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١م).

ويتضمن مشروع إصلاح التعليم المصري أربعة أهداف رئيسية، ويتمثل أحد هذه الأهداف الرئيسية في جعل التعليم الثانوي الفني مساراً عملياً للتوظيف من خلال زيادة ملائمة البرامج وزيادة مشاركة أصحاب العمل.

ولتحقيق هذا الهدف صممت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إطاراً ووضعت منهجية لتحديث مناهج التعليم الفني الحالية، كما تم استبدال جميع برامج التعليم الفني ببرامج قائمة على {منهجية الجدارات}، وتعمل الوزارة على وضع المناهج الجديدة بالشراكة مع أصحاب العمل؛ لضمان أن تؤدي برامج التعلم إلى توفير الكفاءات التي يسعى إليها أصحاب العمل، وبالتالي زيادة صلة التعليم الفني بسوق العمل الحديث، وتجدر الإشارة إلى أن العديد من شركاء التنمية قد قاموا بمواصلة دعمهم مع إصلاحات المناهج الدراسية في التعليم الفني فعلى سبيل المثال أعد برنامج تنمية القوى العاملة دورتين متخصصتين جديديتين في مجال الخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وقد تم تزويد سبع عشرة مدرسة بمعدات جديدة لازمة لإجراء هذه الدورات، بتمويل إضافي؛ لتوفير المعدات تقدمه المفوضية الأوروبية من خلال مشروع التعليم الفني بمصر، وتدعم المفوضية أيضاً إصلاح المناهج الدراسية في مدارس السياحة والضيافة من خلال برنامج "التحول في المستقبل".

ومن خلال هذا الدعم يتم الآن تقديم المناهج القائمة على {منهجية الجدارات}، في ١٠٠ مدرسة للتعليم الفني، وتستهدف الوزارة إدخال مناهج تدريب قائمة على الكفاءة والجدارات، في جميع المدارس بحلول عام ٢٠٢٤م، وكجزء من إصلاحات المناهج الأوسع نطاقاً لقطاع التعليم الفني أعلنت الحكومة عن عزمها في تقديم سنة تحضيرية؛ لمعالجة مشكلة عدم كفاية مهارات القراءة والكتابة والحساب بين خريجي الصف التاسع الذين يلتحقون بالتعليم الفني الثانوي.

وفي عام ٢٠١٨م، وافقت الحكومة على إنشاء خمس جامعات فنية جديدة، ولن يؤدي ذلك إلى زيادة عدد الأماكن المتاحة في قطاع التعليم العالي فحسب، بل سيساعد أيضاً على تغيير صورة التعليم الفني لدى المجتمع ورفع مكانة التعليم الثانوي الفني.

علاوة على ذلك تعمل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني على إنشاء وكالات جديدة؛ لدفع تحسينات الجودة في التعليم الثانوي الفني، وتم إنشاء هيئة مستقلة جديدة تسمى الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد، وستكون مسؤولة عن ضمان جودة أداء مدارس التعليم الفني، وستكون مسؤولة مباشرة أمام الرئيس، وستوفر الاستقلال عن مقدمي الخدمة وإيجاد هيئة متخصصة معنية بجودة الخريجين المطلوبة لسوق العمل، وستخلق المعايير الجديدة المطلوبة للإعتماد المؤسسي؛ ولذلك قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أيضًا بإنشاء وحدة داخل الوزارة تسمى مركز تعزيز ضمان الجودة والإعتماد في برامج التعليم الفني، والتي ستوفر الدعم التنموي للمدارس الفنية العامة؛ لإعداد طلباتها للإعتماد من المركز، ورفع مستوى البنية التحتية والموارد والمعلمين؛ لاستيفاء المعايير المطلوبة بالإضافة إلى ذلك ستكون هناك أكاديمية جديدة تسمى أكاديمية التعليم الفني وهي مسؤولة عن تدريب معلمي التعليم الفني في المجالات الرئيسية للإصلاحات، ولأ سيمًا مناهج التدريب القائمة على {منهجية الجدارات}، والتدريس، والتقييم، وإعداد التقارير.

وجدير بالذكر أنه من أجل تعزيز الروابط بين جميع أشكال التعليم والتدريب الفني والمهني من ناحية وأصحاب العمل من ناحية أخرى تقوم الحكومة بإنشاء مجالس المهارات القطاعية بدعم من المفوضية الأوروبية (مشروع التعليم الفني) والتعاون الإنمائي الألماني، وستعمل هذه الهيئات الوسيطة على تسهيل مشاركة أرباب العمل في القطاع، وستوفر مراكز الخدمات التعليمية - كجزء من دعمها لقطاع المهارات - معلومات قيمة حول أنواع برامج التدريب الفني التي يطلبها أصحاب العمل، وسوف يقومون بتحديد المؤهلات، علاوة على ذلك بالشراكة مع كبار أصحاب العمل لتطوير المهارات المتخصصة والخبرة المؤسسية لقطاع اقتصادي معين، وقد شجعت البرامج على تنفيذ "نظام مزدوج" للتعليم الفني {مدارس التعليم والتدريب المزدوج} في شكل منهج يجمع بين فترات التعلم في المدرسة وفترات التعلم في مكان العمل، ويعتبر القطاع الخاص مسؤولًا عن جودة ما يتم تقديمه ويُطالب بإقامة شراكة مع إحدى الهيئات المانحة الدولية بحيث يحصل الخريجون على مؤهل معترف به دوليًا، وحتى الآن تم إنشاء ٢٤ مدرسة مستقلة (تعليم وتدريب مزدوج)، و٦٧ مدرسة داخل منشأة تدريبية، و٢٣٩ مدرسة ملحقة وبلغ عدد طلاب مدارس التعليم والتدريب المزدوج للعام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م (٥٠٩٣٦) طالبًا في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، علاوة على ذلك أدخلت الحكومة في عام ٢٠١٨م نوعًا جديدًا من المدارس الثانوية الفنية، وهي: مدارس التكنولوجيا التطبيقية، ويتم تأسيسها من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتمَّ خلاله بدء الدراسة ب (٣ مدارس فقط) بمحافظتي القاهرة والمنوفية، وبلغ عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقية الآن عام ٢٠٢٣ م (٥٢ مدرسة) ب ١٤ محافظة من محافظات الجمهورية (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، القليوبية، المنوفية، الدقهلية، السويس، المنيا، أسيوط، سوهاج، الوادي الجديد، بورسعيد، الشرقية، قنا). وحاليًا، لا يدفع الطلاب الملحقون بمدارس التكنولوجيا التطبيقية رسومًا، ويحصلون على راتب أثناء تدريبهم المهني بدعم مالي من رواد الصناعة وشركاء التنمية. بالإضافة إلى الحاجة الملحة للتحويل إلى اقتصاد أكثر استدامة وصديق للبيئة؛ من أجل مواجهة التحديات البيئية وقضايا تغير المناخ؛ وللمواكبة إحتياجات سوق العمل المصري لفنيين مهرة للعمل في ظل اعتماد مصر على مصادر الطاقة الشمسية والرياح كمصادر هامة من مصادر الطاقة، وكذلك إعداد وتدريب هيئات التدريس تربويًا وفنيًا؛ لتحقيق أهداف التعليم الثانوي الصناعي وذلك منذ ثلاث سنوات؛ لذلك إهتمت الوزارة في التوسع في المدارس والاختصاصات في هذا الشأن فقد وصل عدد مدارس التعليم الفني المتخصصة في صناعة طاقة الرياح والطاقة الشمسية (١٧) مدرسة مقسمة بين مدارس صناعية بنظام السنوات الثلاث وعددهم (١٠) مدارس ومدارس صناعية للتعليم والتدريب المزدوج وعددهم (٣) مدارس ومدارس فنية متقدمة صناعية بنظام الخمس سنوات وعددهم (٤) مدارس.

يبلغ عدد الطلاب المقيدین بالمدارس المتخصصة في صناعة الرياح والطاقة الشمسية (١٣٣٥) طالب بجميع السنوات الدراسية وعدد المعلمين للمواد الفنية النظرية والتطبيقات العملية (١٦٤) معلمًا وذلك حسب بيانات العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١م

يبلغ عدد المحافظات المنتشرة بها المدارس المتخصصة في صناعة الرياح والطاقة الشمسية (١١) محافظة (القاهرة - السويس - بنها - الشرقية - البحيرة - الإسكندرية - سوهاج - قنا - الوادي الجديد - أسوان - البحر الأحمر) وجاري إنشاء التخصص في محافظات الجيزة - والقصر - المنوفية . ويبلغ عدد التخصصات في صناعة الرياح والطاقة الشمسية (٣) تخصصات: فني طاقة متجددة. ، فني تركيب وصيانة طاقة شمسية. ، فني طاقة رياح .

بالإضافة إلى مدارس الكهرباء ، والصرف الصحي ، وكذلك تركيب ألواح شمسية على معظم مدارس التعليم الفني؛ لتوليد الكهرباء.

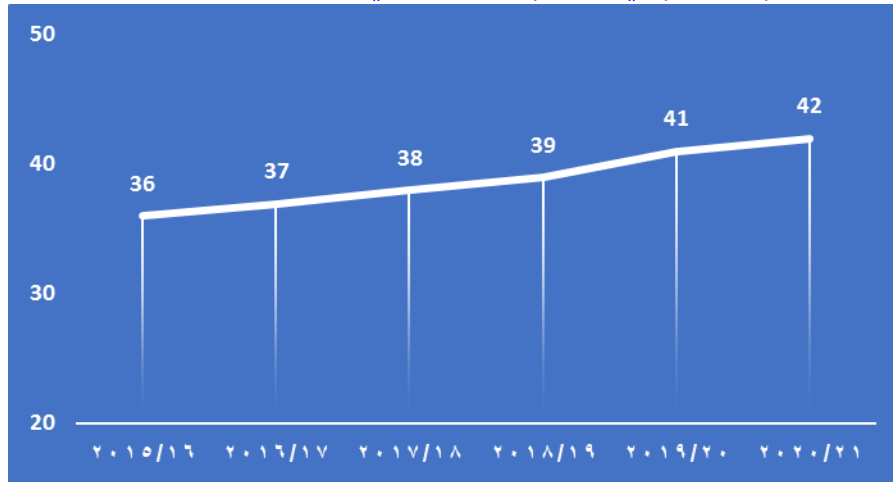
كما قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بإضافة عامين (الصف الرابع والخامس) للحصول على دبلوم الطاقة المتجددة " تركيب وتشغيل وصيانة الطاقة الشمسية "؛ وذلك؛ لخدمة سوق العمل وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م المستقبلية في قطاعي الكهرباء والطاقة المتجددة.

وَيُمْكِنُ لِبَرَامِجِ التَّعْلِيمِ وَالتَّدْرِيبِ الْفَنِيِّ وَالْمِهْنِيِّ الَّتِي تَتَّصِفُ بِالْمَهَارَاتِ وَالْمَعْرِفَةِ الْخَضْرَاءِ أَنْ تَلْعَبَ دَوْرًا أَسَاسِيًّا فِي إِعْدَادِ الطُّلَابِ لِلْوُضَائِفِ الْخَضْرَاءِ، وَتُعَزِّزِ التَّنْمِيَةَ الْمُسْتَدَامَةَ، وَدَعْمَ جُهودِ مِصْرَ؛ لِلتَّخْفِيفِ مِنَ الْأَثَارِ السَّلْبِيِّ لِتَغْيِيرِ الْمُنَاحِ، كَمَا يُمَكِّنُ أَنْ تُسَاعِدَ هَذِهِ الْبَرَامِجُ الطُّلَابَ عَلَى اكْتِسَابِ الْمَعْرِفَةِ وَالْمَهَارَاتِ الالْزَمَةِ لِلْعَمَلِ فِي مَجَالَاتٍ : مِثْلَ الطَّاقَةِ الْمُتَجَدِّدَةِ وَالزَّرَاعَةِ الْمُسْتَدَامَةِ وَابْنَاءِ الْأَخْضَرِ وَإِدَارَةِ النِّفَايَاتِ، وَمِنْ خِلَالِ تَطْوِيرِ بَرَامِجِ التَّعْلِيمِ وَالتَّدْرِيبِ الْفَنِيِّ وَالْمِهْنِيِّ الَّتِي تَأْخُذُ الْبِيئَةَ وَالْإِقْتِصَادَ الْأَخْضَرَ فِي الْإِعْتِبَارِ سَتَعْمَلُ مِصْرَ عَلَى تَعْزِيزِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ، وَالْحَدِّ مِنَ انْبِعَاثَاتِ الْكَرْبُونِ، وَالمُسَاهَمَةِ فِي التَّخْفِيفِ مِنَ الْأَثَارِ السَّلْبِيِّ لِتَغْيِيرِ الْمُنَاحِ مَعَ تَعْزِيزِ النِّمُو الْإِقْتِصَادِيَّ.

الْوُصُولُ وَالْمُشَارَكَةُ.

عَلَى الرَّغْمِ مِنْ دَلَائِلِ إِحْرَازِ التَّقَدُّمِ الْجَدِيدَةِ بِالنَّائِ فِي التَّعْلِيمِ الثَّانَوِيِّ الْفَنِيِّ فِي السَّنَاتِ الْأَخِيرَةِ، لَا تَتَوَفَّرُ حَالِيًا الْقُدْرَةُ الْالْزَمَةُ؛ لِاسْتِيعَابِ السُّكَّانِ فِي سِنِّ الْمَدْرَسَةِ لِلْمُسْتَوَى الْفَنِيِّ الثَّانَوِيِّ الْمُمَثِّلِ لِلتَّعْلِيمِ الثَّانَوِيِّ الْعَامِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْمِيعَارَ الْوُطْنِيَّ الْحَالِيَّ لِحَجْمِ الْفَصْلِ هُوَ ٣٦ لِلْمَدَارِسِ الثَّانَوِيَّةِ الْفَنِيَّةِ الْحُكُومِيَّةِ، فَإِنَّ مُتَوَسِّطَ حَجْمِ الْفَصْلِ فِي تِلْكَ الْمَدَارِسِ يَرْتَفِعُ بِشَكْلِ مُطْرَدٍ، وَبِالنِّسْبَةِ لِلْمَدَارِسِ الثَّانَوِيَّةِ الْفَنِيَّةِ الْحُكُومِيَّةِ كَانَ مُتَوَسِّطُ حَجْمِ الْفَصْلِ ٤٢ طَالِبًا فِي عَامِ ٢٠٢٠/٢٠٢١ م وَهُوَ أَعْلَى قَلِيلًا مِنَ الْمِيعَارِ الْوُطْنِيَّ.

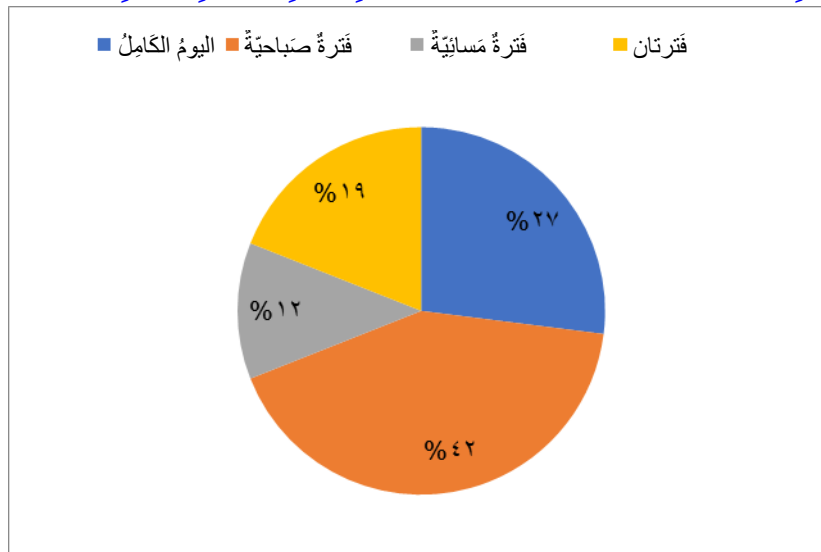
إِتْجَاهُ أَحْجَامِ الْفُصُولِ فِي التَّعْلِيمِ الثَّانَوِيِّ الْفَنِيِّ ٢٠١٥/٢٠١٦ م - ٢٠٢٠/٢٠٢١ م



المصدر: حسابات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم

كما أنّ المساحة التعلّميّة (الفصول الدراسيّة) غير الكافية في المدارس الثانويّة الفنيّة الحكوميّة تقلّل من قدرتها على توفير التعلّم عالي الجودة؛ حيثُ تعمل ٢٧٪ فقط من تلك المدارس حاليًا بنظام اليوم الكامل، وهو ما يعني فقدان ساعات التدريس لمدة ساعة واحدة على الأقل يوميًا للطلاب في المدارس التي تعمل بنظام الفترات؛ مما يعني انخفاضًا كبيرًا في فرص التعلّم لهذه الفئة من الطلاب.

حصص المدارس الثانويّة الفنيّة الحكوميّة العاملة بنظام اليوم الكامل ونظام الفترات ٢٠٢٠/٢٠٢١م

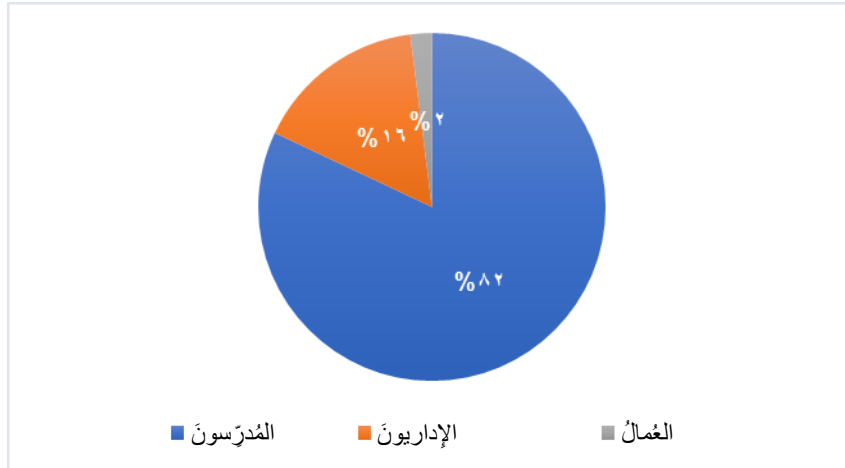


المصدر: حسابات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعلّم

جودة التعلّم والتدريس:

بالمقارنة مع المراحل الأخرى في التعلّم لم يزد عدد الموظفين الإداريين والعاملين بشكل ملحوظ؛ حيثُ ارتفع عدد الموظفين الإداريين بنسبة ٥٪، بينما انخفض عدد العمال بنسبة ٤٪، وعلى الرغم من أنّ نسبة الموظفين الإداريين والعاملين أعلى نسبيًا في مستويات التعلّم الأخرى؛ فإن أعضاء هيئة التدريس يمثلون الأغلبية الكبيرة (٨٢٪) في التعلّم الثانوي الفني (وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ٢٠٢١م)، وعلى الرغم من أنّ نسبة أعضاء هيئة التعلّم وغير المعلمين مبشرة إلا أنّه على مستوى التعلّم الثانوي الفني؛ فإن ١٩٪ من المعلمين غير حاصلين على كليات تربّية متخصصة أو دبلومة في التربّية؛ مما يثير المخاوف بشأن مؤهلات المعلمين.

المدارس الثانوية الفنية الحكومية العاملة بنظام اليوم الكامل والفترات ٢٠٢٠/٢٠٢١ م



المصدر: تقديرات تستند إلى بيانات نظام معلومات إدارة التعليم

ونظراً لأن أداء طلاب المدارس الثانوية الفنية في امتحان الثانوية العامة أقل جودة فمن المحتمل أن يكون لديهم فجوات في التعلم ومساعدة إضافية في نفس الوقت، ومع ذلك لم يتم تصميم مناهج التعليم الفني، ولم يتم تدريب المعلمين على كيفية تنفيذ تصميم التعلم الشامل بحيث تأخذ أنشطة التعلم في الاعتبار احتياجات التعلم المحددة للطلاب، والتي تتطلب نتيجة لذلك تدخلات مخصصة؛ لمعالجة فجوات التعلم والاحتياجات الإضافية لطلاب المدارس الثانوية الفنية.

وتجدر الإشارة إلى أن التحديات في سوق العمل ونظام التعليم تنعكس في عدم التوافق بين التحصيل العلمي والمهنة، ولما يتم تمثيل خريجي التعليم الفني الثانوي بشكل جيد في المهن التي يهدف التعليم الفني إلى إعدادهم لها، ومن بين الحاصلين على شهادة الثانوية الفنية، ٥٢٪ يعملون في مهن تتطلب مهارات مقارنة بـ ٦١٪ ممن تلقوا تعليمًا أساسيًا أو بدون تعليم، بينما يعمل ٤٢٪ في مهن منخفضة أو لا تتطلب مهارات مقارنة بـ ٣٦٪ من أقرانهم الأقل تعليمًا (مبادرة الوصول المفتوح للبيانات الدقيقة ٢٠١٩ م)، وبالتالي يبدو أن إكمال التعليم الفني الثانوي لا يمنح أي ميزة على الحصول على قدر ضئيل من التعليم أو عدم الحصول على أي قدر من التعليم على الإطلاق، كما أن نظام التعليم الفني لا يزود الخريجين الفنيين بالمعارف والمهارات التي يبحث عنها أصحاب العمل، ومن هذا المنطلق تهدف إصلاحات مشروع إصلاح التعليم المصري إلى جعل التعليم الفني أكثر صلة بسوق العمل المتغير.

الإنصاف والشمول:

يُمكن للتعليم والتدريب الفني والمهني تعزيز المشاركة الإنتاجية للمرأة في سوق العمل، وتزويدها بالمهارات اللازمة؛ لتولي وظائف المستقبل، ومع ذلك كما ذكرنا سابقاً من المرجح أن تلتحق الطالبات المصريات بالتعليم الثانوي العام ويقل احتمال التحاقهن بالتعليم الفني الثانوي مقارنةً بالذكر، وحتى داخل المدارس الفنية ذاتها تتباين نتائج التحصيل حسب النوع الاجتماعي، وتجدر الإشارة إلى أن الإناث ممثلات تمثيلاً زائداً في البرامج التجارية (٥٨٪ من الطلاب) وممثلات تمثيلاً ناقصاً للغاية في البرامج الزراعية (١٤٪ من الطلاب) والبرامج الصناعية (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢١م). علاوة على ذلك في إطار البرامج تتركز الإناث في مجالات مهنية محددة.

تقترح خطة التربية والتعليم والتعليم الفني تطوير التعليم الثانوي الفني من خلال الاستجابة للتحديات التي تواجهها هذه المرحلة؛ لضمان بلوغ النتائج المتوقعة المدرجة أدناه، وتعتبر البرامج المقترحة بالغة الأهمية في تحقيق نتائج السياسات وأهدافها.

النتائج والبرامج المتوقعة للتعليم الثانوي الفني:

- ضمان الموارد البشرية الكافية والمناسبة للتدريس والتعليم الفعال.
- تحسين جودة وملاءمة برامج التعليم الفني بحيث يكون لها تأثير إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تحسين صورة التعليم الفني ونظرة المجتمع له.
- المهارات المنقولة من خلال التعليم الفني أكثر استجابة للاحتياجات الديناميكية لسوق العمل والمجتمع.
- تحسين وإستدامة كفاءات أعضاء هيئة التدريس بشكل منهجي.
- إتاحة معدات ومواد للتدريس والتعليم مناسبة وكافية للتدريب.
- تحسين مزيج المهارات البشرية في المجالات المهنية؛ لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠م.
- قياس أداء وتأثير التعليم الفني مقابل الالتزامات الوطنية والدولية.
- تزويد الخريجين بمزيد من الفرص للحصول على المزيد من التعليم من أجل الاندماج الفعال في سوق العمل وإعداد برامج جديدة في جميع القطاعات بما في ذلك الوظائف الخضراء، والصناعة ٤.٠، والوظائف الزراعية الحديثة.
- تحديث التعليم التجاري حسب احتياجات الوظائف والتخصصات في المستقبل.
- تعزيز آليات تقييم التعليم الفني وإصدار الشهادات.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

توقعات الطلاب والمعلمين والفصول الدراسية - التعليم الثانوي الفني - ٢٠٢٢ - ٢٠٢٧ م

٢٠٢٧ م	٢٠٢٦ م	٢٠٢٥ م	٢٠٢٤ م	٢٠٢٣ م	٢٠٢٢ م	
القيد						
١٠,٥٣٢,٠٠٠	١٠,١٦١,٠٠٠	٩,٨٠٥,٠٠٠	٩,٤٨٦,٠٠٠	٩,٢٣١,٠٠٠	٩,٠٦٣,٠٠٠	عدد السكان في سن المدرسة
٣٠.٧	٢٩.٧	٢٩.١	٢٨.٢	٢٧.٠	٢٥.٧	نسبة الالتحاق الإجمالية (%)
٣,٢٢٩,٥٣٣	٣,٠١٤,٩٥٠	٢,٨٤٩,٨٢٧	٢,٦٧٧,٩٤٥	٢,٤٩٢,٠٤٣	٢,٣٢٧,٣٨٧	عدد الطلاب المقيدين
٢,٨٢٠,٤٦١	٢,٦٣٢,٨٥٠	٢,٤٨٨,٦٠٥	٢,٣٣٨,٧٠٩	٢,١٧٦,١٤١	٢,٠٣٦,٠٧٩	- المدارس الحكومية
٤٠٩,٠٧٢	٣٨٢,١٠١	٣٦١,٢٢٢	٣٣٩,٢٣٦	٣١٥,٩٠٢	٢٩١,٣٠٨	- المدارس الخاصة
المعلمون والفصول في المدارس الحكومية						
١٤٩,٤٧٣	١٣٨,٩٢١	١٣٠,٧٨٥	١٣٠,٦٧٣	١٢٩,٩١٩	١٣١,٥٨٨	العدد المطلوب من المعلمين
١٤,٧٢٠	١٢,٠٦٠	٤,٠٣٢	٤,٦٥١	٢,٢٧٩	١,٨٢٩	- عدد المعلمين المطلوب تعيينهم (إجمالي)
٥٢,٠٩٤	٤٦,٢٣٤	٤١,٤٤٨	٣٦,٨٩٧	٣٢,٤٣٤	٢٩,٣٥٧	عدد الفصول اللازمة
٦,٩٢١	١١,٤٨٤	٩,٧٧٨	٩,٦٠١	٩,٦٢٧	٨,٥٧١	- عدد الفصول اللازم بناؤها (إجمالي)

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

المصدر: نموذج المحاكاة لليونسكو (٢٠٢٢م)، تقديرات بناءً على بيانات من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

مؤشرات الأداء الرئيسية ٥: التعليم الثانوي الفني، ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية	خط الأساس ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ م	المستهدف ٢٠٢٧ م	المستهدف ٢٠٢٩ م	المصدر
(١) معدل الالتحاق الإجمالي (الذكور/ الإناث) الفئة العمرية ١٥ - ١٧	٢٤,٤٪	٢٧٪	٣٣٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(٢) مؤشر التكافؤ بين الجنسين (الذكور/ الإناث)	الجنسين: ٠,٧٥	الجنسين: ٠,٧٦	الجنسين: ٠,٥٠	نظام معلومات إدارة التعليم
(٣) معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى مرحلة الثانوي الصناعي.	١٧,٥٥٪	١٩٪	٢٠٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(٤) معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى مرحلة الثانوي الزراعي.	٤,٤٩٪	٥٪	٦٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(٥) معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى مرحلة الثانوي التجاري.	١٥,٦٣٪	١٦٪	١٧٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(٦) معدل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى مرحلة الثانوي الفندقي.	١,٢٩٪	١,٥٪	٢٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(٧) معدل إتمام المرحلة (الذكور/ الإناث)	٩٨,٢٨٪ نظام السنوات الخمس	٩٨,٥٪	٩٩٪	نظام معلومات إدارة التعليم
	٩١,٨٩٪ نظام السنوات الثلاث			
(٨) نسب خريجي التعليم الفني مصنفة حسب الكفاءة	٤٠٪	٥٥٪	٦٠٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(٩) نسبة الطلاب في التعليم الفني في التعليم الثانوي ككل (الذكور/ الإناث)	٥٢,١٪	٥٣٪	٥٥٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(١٠) نسبة الإناث المقيّدات في مدارس التعليم الفني	٤٢٪	لَمْ يُحَدَدَ بَعْدُ	لَمْ يُحَدَدَ بَعْدُ	نظام معلومات إدارة التعليم
(١١) عدد المدارس المعتمدة	٥٤ تراكمي	١٥	٢٠	تقارير الاعتماد
(١٢) عدد الشراكات مع شركات القطاع الخاص	١٤	٥٠	١٠٠ في عام ٢٠٣٠ م	نظام معلومات إدارة التعليم

وبالرغم من أن بناء الفصول لا يواكب الزيادة في الالتحاق إلا أن الوزارة قدمت مدارس متميزة لتوسطي الدخل، والتي تخضع لخطط توسع كبيرة على مستوى الجمهورية منها:

(١) المدارس الرسمية للغات والرسمية المتميزة للغات: والتي تُقبل نسبة كبيرة من الأسر والسكان على إلحاق أبنائها بها، وقد أنشئت في البداية تحت اسم المدارس التجريبية للغات في عام ١٩٨٩م، وتم تغيير المسمى إلى المدارس الرسمية لغات والمتميزة لغات من خلال القرار الوزاري رقم (٢٨٥) لسنة ٢٠١٤م. وهذه المدارس تدرس جميع المواد في هذه النوعية من المدارس باللغة الإنجليزية ماعدا مواد الهوية المصرية، وما يميز هذه المدارس أنها تقدم نفس خدمة التعليم بالمدارس الخاصة لغات بتكلفة أقل بكثير. وعدد هذه المدارس حالياً: ١١٣٨ مدرسة رسمية لغات + ١١٩ مدرسة رسمية متميزة + ٨ مدارس رسمية متميزة لغات "لغة أولى فرنسية"، و{المدرسة الواحدة بها أربع مراحل} قبل الابتدائي -الابتدائي -الإعدادي -الثانوي العام)، وبلغ إجمالي عدد المدارس (مراحل) ٣٣٨٩ مدرسة تشمل ٣٠٣٤٤ فصلاً، وبها عدد ١.٣٩٣٧٧٢ مليون طالب وطالبة منها ١١ مدرسة تعليم فني صناعي بها عدد ٣٣٢١ طالباً، ومدرسة ثانوي فني فندقي بها عدد ٤٧٢ طالباً. كما وصل إجمالي عدد المعلمين المعيّنين والمتعاقدين إلى ٤٨٥١٤ معلماً ومعلمة. وفقاً للإدارة العامة للبيانات المركزية في الوزارة ٢٠٢٢/٢٠٢٣م.

(٢) المدارس الرسمية الدولية الحكومية - تُعد المدارس الرسمية الدولية في مصر أحد المشروعات القومية الواعدة، والتي تتميز باحتفاظها بمناهج اللغة العربية والتربية الدينية والدراسات الاجتماعية، بالإضافة إلى المناهج الدولية، وهو تعليم دولي يُطبق لأول مرة في بيئة محلية وبجودة عالية؛ حيث بدأت الوزارة منذ عام ٢٠١٤م في تطبيق مناهج البكالوريا الدولية "IBO" في ثلاث مدارس حكومية متميزة بمعاونة من القطاع الخاص؛ لإتاحة الفرصة في التعليم المتميز على كل المستويات من أجل رفع مستوى التعليم في مصر كخطوة لمواكبة التطورات العالمية.

الأول: {مدرستان في عام ٢٠١٤م؛ حيث تُطبق مناهج البكالوريا الدولية "IBO" شهادة الدبلومة السويسرية (International Baccalaureate) I B وهي: المدرسة المصرية الدولية بالشيخ زايد، والمدرسة المصرية الدولية بالمعراج (تاريخ الإنشاء ٢٠١٤/٢٠١٥م)، وتم إنشاء المدرسة المصرية بالتجمع في ٢٠١٨/٢٠١٩م.

الثاني: لتدريس المناهج الأمريكية (IG) في (١٠) مدارس وهم المدرسة المصرية الدولية ب { الشروق - العبور - بورسعيد - المنصورة - طنطا - الإسكندرية - دمياط - زهراء مدينة نصر - مصطفى النحاس بمدينة نصر - أكتوبر }

تم تجهيز وتنفيد عدد (٣) مدارس في ٢٠٢٠/٢٠٢١ م؛ ليصل إلى ١٥ مدرسة، وتشغيل ٣ مدارس في ٢٠٢١/٢٠٢٢ م؛ ليصل عدد المدارس الدولية الحكومية إلى (١٨) مدرسة، وفي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ م وصل عدد المدارس الرسمية الدولية (٢٠) مدرسة (شهادة الدبلومة البريطانية) (IGCSE International General Certificate for Secondary Education)، وينظم العمل بهذه النوعية من المدارس القرار الوزاري رقم (٢٨٩) لسنة ٢٠١٦ م.

(٣) المدارس المصرية اليابانية: تسعى المدارس المصرية اليابانية في مصر إلى تطبيق النموذج الياباني من الأنشطة التعليمية "ثوكاتسو"، وتشير هذه الكلمة إلى مفهوم التنمية الشاملة للطفل من جميع الجوانب، والتي تركز على بناء شخصية الطفل المتمثلة في سلوكياته ومهاراته وقيمه واتجاهاته بنفس درجة الأهمية؛ لتنمية معارفه ومعلوماته ومهاراته العقلية، وقد بلغ عدد المدارس على مستوى الجمهورية في عدد ٢٦ محافظة ٥١ مدرسة، وعدد المعلمين العاملين بالمدارس وصل إلى ١٩٣٤ معلمًا في كل التخصصات الأكاديمية والأنشطة، وبلغ وعدد الطلاب المقيد بالمدارس من المستوى الأول في مرحلة رياض الأطفال، وحتى الصف الخامس الابتدائي وصل إلى ١١٤٨١ تلميذًا حتى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ م.

(٤) مدارس النيل المصرية (م.ن.م) (بالإنجليزية Nile Egyptian Schools (NES)) هي مدارس مصرية دولية تقدم نظامًا مقبولًا اجتماعيًا؛ لأنه يقدم ثقافة أجنبية واللغات الأجنبية بالإضافة للثقافة العربية وهي نموذج متميز للتفاعل بين الطلاب والمعلمين، وهذه المدارس تقدم نموذجًا تعليميًا عالي الجودة، قائمًا على كوادر مؤهلة ذات خبرة، وهذا النموذج يتيح للطلاب الحصول على شهادة مصرية معتمدة، ومُعترف بها عالميًا، وقد وصل عدد المدارس إلى ٩ مدارس بمحافظات ومدن: السادات - دمياط الجديدة - أسيوط الجديدة - أسوان الجديدة - القاهرة الجديدة (الأندلس والياسمين) - الشروق - الشيخ زايد - العبور - السادس من أكتوبر - المنوفية - الأقصر - المنيا، وتم تشغيل (٥) مدارس في ٢٠٢١/٢٠٢٢ م؛ ليصل عدد المدارس إلى (١٤) مدرسة، وحيث إنه في تاريخ ٢٠٠٩/٤/٥ م، تم إبرام اتفاقية بين كل من صندوق تطوير التعليم وهيئة الامتحانات الدولية بجامعة كامبريدج البريطانية (Cambridge Assessment International Education)، وبموجب هذه الاتفاقية تقدم وحدة شهادة النيل الدولية نظامًا تعليميًا متميزًا بمعايير عالمية؛ حيث يقدم لكل طالب ملتحق بنظام النيل التعليمي تعليمًا عالي الجودة يواكب أحدث النظم العالمية، وذلك من خلال تدريس مناهج مصرية

جديدة مُعدّة بالشراكة بين الوحدة وهيئة كامبريدج الدولية للتقييم والتعليم بمعايير دولية لمراحل التعليم المختلفة، ويكون التدريس ثنائي اللغة وفق نظام النيل التعليمي على أن يتضمن ذلك النظام تدريس اللغة العربية، وتدرّس التربية الدينية والدراسات الاجتماعية باللغة العربية.

(٥) النموذج المصري لمدارس STEM: مدارس المتفوقين في العلوم والرياضيات والتكنولوجيا:

تم إنشاء مدارس المتفوقين الثانوية في العلوم والتكنولوجيا STEM في مصر بموجب القرار الوزاري رقم (٣٦٩) لعام ٢٠١١ م، وقد بدأ العمل بأولى هذه المدارس وهي مدرسة المتفوقين الثانوية في العلوم والتكنولوجيا للبنين بالسادس من أكتوبر مع بداية العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢ م، وفي العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ م، وصل عدد المدارس إلى ١٩ مدرسة للمتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والمستهدف على المدى البعيد إنشاء مدرسة من هذا النوع في كل محافظة، وهذه المدارس ذات إقامة داخلية، تقبل المتعلمين الحاصلين على الشهادة الإعدادية من خلال مجموعة اختبارات للقبول، والقرار الوزاري رقم (٣٨٢) لعام ٢٠١٢ م يوضح آلية الالتحاق بالمدرسة.

ومن أهداف إنشاء المدارس الثانوية للمتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والتي تتمثل في: رعاية المتفوقين في العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا والاهتمام بقدراتهم، وتُعطي دور العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا في التعليم المصري، وتشجيع التوجه نحو التخصصات العلمية لدى نسبة كبيرة من الطلاب في المرحلة الثانوية، وتطبيق مناهج وطرق تدريس جديدة تعتمد على المشروعات الاستقصائية والمدخل التكاملي في التدريس، كما يتم فيها تحقيق التكامل بين منهج العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والهندسة بما يكشف عن مدى الارتباط بين هذه المجالات؛ لإعداد طالب لديه القدرة على التصميم والتفكير والإبداع والتفكير النقدي، ويتم استخدام طرق التدريس التي تعتمد على البحث والتقصي، والتعلم القائم على المشروعات Project-Based Learning، والتعلم من خلال التصميم Learning By Design، كما يتم التركيز على الجانب العملي والتطبيقي للمفاهيم وذلك بتوفير معامل متقدمة وهي معامل (الإلكترونيات - الهيدروليك - علوم الأرض والفضاء - الإنسان الآلي)، وهذه المعامل لها نشاط تُحتسب درجته ضمن مجموع الطالب في الصف الثالث الثانوي، ويوجد في هذه المدارس معمل التصنيع (Fab Lab)، ويمكن للطلاب توظيفه في أي مادة دراسية، كما يتم استخدام المشروعات العلمية التكاملية Capstone كمادة منفصلة ضمن المواد الدراسية التي يدرسها الطلاب حيث تمثل درجتها نسبة ٦٠٪ من المجموع الكلي للطلاب بالصفين الأول والثاني الثانوي، ونسبة ٤٠٪ من مجموعهم في الصف الثالث الثانوي.

(٦) التعليم الفني: مدارس التكنولوجيا التطبيقية:

قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بإطلاق منظومة مدارس التكنولوجيا التطبيقية عام ٢٠١٨م، وتم خلاله بدء الدراسة بـ (٣ مدارس فقط) بمحافظتي القاهرة والمنوفية، وبلغ عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقية في العام الحالي ٢٠٢٣م (٥٢ مدرسة) بـ ١٤ محافظة من محافظات الجمهورية (القاهرة - الجيزة - الإسكندرية - القليوبية - المنوفية - الدقهلية - السويس - المنيا - أسيوط - سوهاج - الوادي الجديد - بورسعيد - الشرقية - قنا).

حيث يعمل التعليم الفني في وزارة التربية والتعليم على تطوير وتحديث المناهج، وأساليب التدريب والتدريس؛ لمواكبة احتياجات سوق العمل المصري لفنيين مهرة؛ للعمل في ظل اعتماد مصر على مصادر الطاقة الشمسية والرياح كمصادر هامة من مصادر الطاقة، وكذلك إعداد وتدريب هيئات التدريس تربوياً وفنياً؛ لتحقيق أهداف التعليم الثانوي الصناعي، وذلك منذ ثلاث سنوات.

(٧) مدارس التعليم الفني المتخصصة في صناعة الرياح والطاقة الشمسية:

تتمثل في (١٧) مدرسة مقسمة بين مدارس صناعية بنظام السنوات الثلاث وعددهم (١٠) مدارس ومدارس صناعية للتعليم والتدريب المزدوج وعددهم (٣) مدارس ومدارس فنية متقدمة صناعية بنظام السنوات الخمس وعددهم (٤) مدارس.

ويبلغ عدد الطلاب المقيدون بالمدارس المتخصصة في صناعة الرياح والطاقة الشمسية (١٣٣٥) طالباً بجميع السنوات الدراسية وعدد المعلمين للمواد الفنية النظرية والتطبيقات العملية (١٦٤) معلماً وذلك حسب بيانات العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١م.

ويبلغ عدد المحافظات التي تنتشر بها المدارس المتخصصة في صناعة الرياح والطاقة الشمسية (١١) محافظة (القاهرة - السويس - بنها - الشرقية - البحيرة - الإسكندرية - سوهاج - قنا - الوادي الجديد - أسوان - البحر الأحمر) وجاري إنشاء التخصص في محافظات الجيزة - الأقصر - المنوفية)، ويبلغ عدد التخصصات في صناعة الرياح والطاقة الشمسية (٣) تخصصات: فني طاقة متجددة، وفني تركيب وصيانة طاقة شمسية، وفني طاقة رياح.

ومن أهم التحديات البنية التحتية المحدودة و الوصول إلى القدرة المدرسية الكافية؛ لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، وعلى جميع مستويات النظام هناك نقص في المعروض من الفصول الدراسية؛ مما يؤدي إلى اكتظاظها، وانخفاض فاعلية التدريس، وإعاقة التوسع المناسب في المدارس.

وفي الواقع حتى مع اكتظاظ الفصول الدراسية فإن مساحة الفصول الدراسية في حد ذاتها غير كافية لعدد الطلاب، فبين المدارس الحكومية، ١٩,١٪ (٥١٠٩ مدرسة) بها أحجام فصول تصل إلى ٥٠ طالباً، و ١٢,٩٪ (٢٧٤٠ مدرسة) بها أحجام فصول تتراوح بين ٥٠ - ٦٠ طالباً، و ٧,٦٪ (٢٠٢٠ مدرسة) بها أحجام فصول تتراوح بين ٦٠ - ٧٠ طالباً، و ٦,٧٪ (١٧٩٧ مدرسة) بها أحجام فصول تضم ٧٠ طالباً.

رابعاً: المدارس المجتمعية. الوضع الحالي والتحديات.

تُوفّر المدارس المجتمعية أو مدارس الفصل الواحد بشكل عامّ التعلّم للأطفال الذين تجاوزوا سنّ الالتحاق بالمدارس الابتدائية أو الذين تسربوا منها وهي مدارس حكومية تعمل في ظلّ نظام التعلّم العام، وتطبّق نهجاً مرناً من شأنه أن يسمح بتقديم أكثر من مستوى واحد من محتوى المنهج الدراسي في نفس الفصل الدراسي، وتتخذ هذه المدارس أشكالاً مختلفة؛ للاستجابة للاحتياجات المحددة للمجتمع.

وجدير بالذكر أنّ التعلّم المجتمعيّ يركّز بشكل خاصّ على التعلّم الابتدائيّ ويستهدف الأطفال في الفئة العمرية ٩-١٤ عاماً مع مراعاة عدم قبول الطفل من سنّ ٦ - ٨ سنوات إلا إذا لم تكن هناك مدرسة حكومية قريبة وغالباً ما يكون إنشاء المدرسة المجتمعية في المجتمعات والقرى التي تقع على بعد أكثر من كيلو مترين من أقرب مدرسة ابتدائية حكومية، ومن ناحية أخرى يُوفّر نموذج التعلّم المجتمعيّ أحجاماً صغيرة للفصول الدراسية، وتوفّقات مرنة، وطريقة تعلّم متعددة الصفوف، كما يتمّ تعيين المعلمين محلياً (من المجتمع نفسه)، وغالباً ما يتمّ تعيين مدرّسين اثنين في الفصل؛ لإتاحة التدريس والتعلّم بشكل أفضل لصفوف متعددة، ويخضع المعلمون الجدد لتدريب المعلمين قبل الخدمة، وتدريب المعلمين المستمرّ أثناء الخدمة، كما يخضعون للإشراف بانتظام، ويتبع منهج هذا النظام معايير وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني، ولكنه منظّم بطريقة تُتيح التعامل مع وضع (المُتعدّد الصفوف).

ويطبّق التعلّم المجتمعيّ منذ عام ١٩٩٢م، وكان تصوّراً مبدئياً كشراكة بين وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني واليونسيف؛ حيث تُوفّر الوزارة الإشراف الفني والكتب المدرسية وحصّة (٧٥٪) من رواتب المعلمين، وتقدّم اليونسيف الدعم الفني والمالي؛ لضمان الجودة، وعدد الفصل في هذه المدارس هو فصل أو فصلين دراسيين يُقدّمان التعلّم يتابع نهج مُتعدّد الصفوف، مع التركيز بشكل خاصّ على ضمان المساواة في الوصول إلى الفتيات، ويتمّ إنشاء هذه المدارس بشكل أساسي في مناطق خارج تجمّعات المدارس الحكومية الرسمية، ويتمّ التنفيذ من خلال المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي، ويُوجد التعلّم المجتمعيّ في الغالب في المناطق

الْخُطَّةُ الْإِسْتِرَاطِيَّةُ لَوِزَارَةِ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ الْفَنِّيِّ ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

الرَّيفِيَّةُ النَّائِيَّةُ (٩٢٪ مِنْ الْمَدَارِسِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ تَقَعُ فِي الْمَنَاطِقِ الرَّيفِيَّةِ فِي ٢٠٢٠/٢٠٢١ م)، وَهِيَ الْمَنَاطِقُ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا أَعْلَى الْأَرْجَحِ أَعْلَى مُعْدَلَاتِ التَّسَرُّبِ مِنَ الْمَدَارِسِ.

-إِتَاحَةُ التَّعْلِيمِ الْمُجْتَمَعِيِّ لِعَدَدِ (١٤٤٣٦٤) تَلْمِيزًا وَتَلْمِيزَةً: عَدَدِ (٤٥٧٥٢) تَلْمِيزًا ، وَعَدَدِ (٩٨٦٢١) تَلْمِيزَةً يَعْدُو (٤٩٣٤) مَدْرَسَةً مُجْتَمَعِيَّةً.

عَدَدُ مَدَارِسِ الْفَصْلِ الْوَاحِدِ	الصَّدِيقَةُ لِلْفَتَيَاتِ	الْمُجْتَمَعُ	الْأَطْفَالُ فِي ظُرُوفٍ صَعْبَةٍ
٢٤٣٥	٩٥٩	١٤٤٠	١٠

نِظَامُ الْإِلْتِقَاقِ:

- يُقْبَلُ الْأَطْفَالُ مِنْ سِنِّ ٦ إِلَى ١٤ عَامًا بِالْأَمَاكِنِ الْفَقِيرَةِ وَالْمُهْمَشَةِ وَالْبَعِيدَةِ عَنِ الْخِدْمَةِ التَّعْلِيمِيَّةِ.
- بِالنِّسْبَةِ لِلْأَطْفَالِ فَوْقَ سِنِّ تِسْعِ سَنَوَاتٍ يُجْرَى لَهُمْ إِبْتِهَارُ تَحْدِيدِ مُسْتَوًى؛ لِإِلْحَاقِهِمْ بِالصَّفُوفِ الدِّرَاسِيَّةِ الْمُنَاسِبَةِ لِمُسْتَوَاهُمْ التَّحْصِيلِيِّ.
- يَتِمُّ قَبُولُ كُلِّ مِنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بِهَذِهِ الْمَدَارِسِ؛ لِتَقْلِيلِ عَدَدِ الْمُتَسَرِّبِينَ.

تصنيف مدارس التعليم المجتمعي:

أولاً: مدارس الفصل الواحد:

تُعتبر مدارس الفصل الواحد نقطة انطلاق التعليم المجتمعي في مصر منذ عام ١٩٩٣م وبدأت الفكرة بعدد ٢١١ مدرسة في الأماكن الفقيرة والمهمشة والمحرومة من الخدمة التعليمية. والغرض من تلك المدارس هو إعطاء الفرصة الثانية للفتيات المتسربات؛ ليتعلمن في أماكن إقامتهن دون أي أعباء مادية أو عقبات تحول دون ذهابهن إلى المدارس. وبلغ عدد المدارس الآن ٢٤٣٥ مدرسة تقريباً.

ثانياً: المدارس الصديقة للفتيات:

يُعد تعليم الفتيات هدفاً أساسياً ضمن أهداف الخطة الاستراتيجية للتعليم في مصر، ومن هذا المنطلق اهتمت وزارة التربية والتعليم المصرية بالتوسع في إنشاء المدارس المجتمعية بنوعياتها المختلفة وذلك من خلال الشراكة مع المجلس القومي للطفولة والأمومة ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، وهذه المدارس قام المجلس القومي للطفولة والأمومة بإنشائها ورعايتها عام (٢٠٠٤م) في عدد ثمانية محافظات (البحيرة- الجيزة- الفيوم- بنى سويف- المنيا- أسيوط- سوهاج- شمال سيناء)، وعددها (٩٨٨) مدرسة تقريباً، وظلت تحت رعايته حتى تم تسليمها للوزارة عام ٢٠١٢م.

ثالثاً: مدارس المجتمع: (الجمعيات الأهلية) وتنقسم إلى نوعين:

النوع الأول: مدارس المجتمع التابعة للجمعيات الأهلية:

إيماناً من الوزارة بدور مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية؛ للمشاركة في العملية التعليمية وفي إطار فلسفة الدولة والجهود التي تبذلها؛ للتوسع في الخدمات التعليمية وتنشيط المشاركة المجتمعية حيث إن بعض المجتمعات تحتاج إلى الخدمات التعليمية للأطفال المتسربين من المدرسة بسبب ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية فقد صُرح للجمعيات الأهلية بفتح مدارس على غرار الفصل الواحد طبقاً للقرار الوزاري رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٠م والذي يُنظم العلاقة بين الوزارة ودور الجمعيات الأهلية في العملية التعليمية وقد حدد القرار الوزاري دور الجمعيات الأهلية في توفير مكان المدرسة والأثاث واختيار المعلمات بالتنسيق مع الوزارة وتوفير القوى البشرية اللازمة للتعليم والإشراف والتوجيه الفني وتوفير الكتب المدرسية والمواد التعليمية.

وبلغ عدد هذه المدارس ١٤٥٨ مدرسة تقريباً حتى عام ٢٠٢١م.

النوع الثاني: المدارس الصديقة للأطفال في ظروف صعبة.

من أخطر المشاريع التي يجب على الجميع الاهتمام بها لما لها من خطورة بالغة على جميع طوائف الشعب مشروع المدارس الصديقة للأطفال في ظروف صعبة، والتي تستوعب عمالة الأطفال وأطفال الشوارع، وهي تجربة رائدة ذات أهداف سامية تُقدّم منهجاً علمياً وعملياً؛ لحل مشكلات تلك الفئة التي تعيش ظروفاً صعبة وتُعاني مشاعر الخوف والحِزَم من أبسط حقوق الطفولة والمتمثلة في المسكن والمأكل والإحساس بالأمان؛ حيث يُحيط الخطر بهم، وعلى المجتمع من كل اتجاه سواء بسبب المرض، أو الإدمان، أو الوقوع في براثن الجريمة، أو عصابات الشوارع، أو بسبب العمالة المُرهِقة للأجساد الضعيفة.

ومن هذا المنطلق تعاونت وزارة التربية والتعليم مع مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت والجمعيات الأهلية بمصر؛ لوضع وتنفيذ برنامج إستراتيجي؛ لرعاية تلك الفئة من خلال تنفيذ نموذج رائد يُساعد على خفض ظاهرة الأطفال العاملين وأطفال الشوارع. وقد بدأت الفكرة منذ عام ٢٠٠٤ م حتى عام ٢٠٠٨ م في ثلاث مراحل بعدد ٣ مدارس ووصل عددهم الآن إلى ١٠ مدارس تقريباً.

وتقوم فلسفة هذه المدارس على تعديل سلوك هؤلاء الأطفال وإعادة دمجهم داخل أسرهم وتعليمهم مبادئ القراءة والكتابة والحساب من خلال مدة تأهيلية قد تصل إلى عام ويُعقد لهم في نهاية المدة امتحان تحديد مستوى؛ لتسكينهم على الصفوف الدراسية المناسبة لمستواهم التحصيلي؛ حتي يتمكنوا من دراسة المناهج المتعددة المستويات الخاصة بالتعليم المجتمعي. وتجدر الإشارة إلى أنه من خلال المستوى الحالي للالتحاق بتلك المدارس؛ سيصل عدد الملتحقين بها إلى ما يُعادل ٢٠٪ تقريباً من عدد الأطفال خارج المدرسة في الفئة العمرية ٦-١٤ عاماً (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢١م)، ويكون عدد الطلبة في الفصول صغيراً؛ إذ يبلغ في المتوسط ٢٨ طالباً، ومتوسط نسب الطلاب إلى المعلمين مناسب؛ حيث يبلغ متوسطها حالياً ١٨ : ١ (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢١م).

ووفقاً للتقييمات السابقة كانت إحدى الخصائص المميزة للتعليم المجتمعي هي بناء نموذج يعتمد على فهم متعمق لمشهد التعليم بأكمله في مصر بجميع احتياجاته والأولويات والتحديات والفرص طويلة الأجل المرتبطة به، ويعود الفضل لهذا النموذج أيضاً في إحداث تأثير تحويلي في نظام التعليم ككل، وقد قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بوضع مبادئ التعليم المجتمعي مثل تلك التي تتمحور حول الإدارة والمشاركة التي تُركّز على المدرسة، والتعلم النشط المتمركز حول الطفل ونهج التقييم الموثوقة.

ومَعَ ذَلِكَ فَقَدْ كَافَحَتِ الْمَدَارِسُ الْمُجْتَمَعِيَّةُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ؛ لِتَأْمِينِ الْمَوَارِدِ الْكَافِيَةِ لِلْعَمَلِ بِفَعَالِيَّةٍ؛ مِمَّا يَجْعَلُهَا تَعْتَمِدُ عَلَى الدَّعْمِ الْخَارِجِيِّ غَيْرِ الْحُكُومِيِّ (اليُونيسف، ٢٠٢١م)، كَمَا وَاجَهَتْ أَيْضًا تَحْدِيثَاتٍ بِشَأْنِ نَشْرِ الْمُعَلِّمِينَ وَالِاحْتِفَاطِ بِهِمْ فِي مُوَاجَهَةِ تَجَمُّدِ تَعْيِينَ الْمُوظَّفِينَ الْحُكُومِيِّينَ وَالْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِدَفْعِ الرُّوَاتِبِ.

وَجَدِيرُ بِالذِّكْرِ أَنَّهُ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْقِيُودِ الْمَالِيَّةِ الَّتِي تَحْدُ مِنْ نَشْرِ الْمُعَلِّمِينَ وَالِاحْتِفَاطِ بِهِمْ فِي الْوَاقِعِ عِنْدَ التَّطَرُّقِ لِمُؤَهَّلَاتِ الْمُعَلِّمِينَ؛ فَإِنَّ نِسْبَةَ الْمُعَلِّمِينَ الَّذِينَ لَيْسَ لَدَيْهِمْ أَيُّ مُؤَهَّلَاتٍ تَعْلِيمِيَّةٍ مُرْتَفَعَةٍ بِشَكْلِ مُثِيرٍ لِلْقَلْقِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَدَارِسِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ التَّابِعَةِ لَوِزَارَةِ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ الْفَنِيِّ (٣٤٪)، وَالَّتِي يَكُونُ طُلَافُهَا عَلَى الْأَرْجَحِ أَكْثَرَ إِحْتِيَاجًا مِنْ غَيْرِهِمْ لِلدَّعْمِ الْأكَادِيمِيِّ (وَزَارَةِ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ الْفَنِيِّ، ٢٠٢١م). عِلَاوَةً عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى غِرَارِ مُسْتَوِيَاتِ التَّعْلِيمِ الْأُخْرَى، فَإِنَّ تَوَزُّيْعَ الْقُوَى الْعَامِلَةِ فِي التَّعْلِيمِ بَيْنَ أَعْضَاءِ هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ وَغَيْرِ الْمُدَرِّسِينَ مُنْخَفِضٌ لِلْعَايَةِ، وَهُوَ مَا يُمَثِّلُ حَوَالِي ٣: ٢ (وَزَارَةِ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ الْفَنِيِّ، ٢٠٢١م).

وَتُوفِّرُ خَارِطَةُ الطَّرِيقِ لِلتَّعْلِيمِ الْمُجْتَمَعِيِّ وَالَّتِي تُجْرَى مُنَاقَشَتُهَا حَالِيًا فِي الْوِزَارَةِ الْفُرْصَةَ؛ لِتَوْسِيعِ نِطَاقِ نَمُودَجِ هَذَا التَّعْلِيمِ وَتَحْسِينِهِ، وَتُرْكُزُ الْمَرْحَلَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ الدَّعْمِ الْفَنِيِّ الْمُقَدَّمِ مِنَ الْيُونيسفِ الْآنَ عَلَى

دَعْمِ مُوَائِمَةِ مَنَهِجِ التَّعْلِيمِ الْمُجْتَمَعِيِّ وَتَقْيِيمِهِ، إِلَى جَانِبِ تِلْكَ الَّتِي يَتِمُّ تَطْوِيرُهَا فِي إِطَارِ مَشْرُوعِ إِصْلَاحِ التَّعْلِيمِ الْمِصْرِيِّ، وَوَضْعِ إِطَارٍ لِكِفَافَاتِ الْمُعَلِّمِينَ وَكَذَلِكَ لِبِنَاءِ قُدْرَاتِهِمْ، بِمَا فِي ذَلِكَ الدَّعْمِ حَوْلَ كَيْفِيَّةِ الْإِشْرَافِ عَلَى هَذِهِ الْمَدَارِسِ.

وَتَجْدُرُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ تَعَزُّيْزَ آلياتِ التَّنْسِيقِ فِي الْوِزَارَةِ مِنْ خِلَالِ التَّحْدِيثِ الْمُنتَظَمِ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلَ وَمِنْ أَسْفَلَ إِلَى أَعْلَى وَمُشَارَكَةِ الْمَعْلُومَاتِ بِشَأْنِ الْإِحْتِيَاجَاتِ الْحَالِيَّةِ وَالْمَوَارِدِ الْمُتَاحَةِ سَيَظْمَنُ اسْتِهْدَافَ الشَّرَاكَاتِ وَفَاعِلِيَّتِهَا بِشَكْلِ أَفْضَلِ.

وَبالإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ فَإِنَّ تَعَزُّيْزَ الرُّوَابِطِ مَعَ الْقِطَاعَاتِ الْحُكُومِيَّةِ الْأُخْرَى مِثْلَ وَزَارَةِ التَّضَامُنِ الْإِجْتِمَاعِيِّ، وَوَزَارَةِ الشَّبَابِ وَالرِّيَاضَةِ، وَوَزَارَةِ الْإِتِّصَالَاتِ وَتِكْنُولُوجِيَا الْمَعْلُومَاتِ، وَغَيْرِهِمْ سَيَظْمَنُ تَكَامُلَ الْخَدَمَاتِ الْعَامَّةِ الْمُقَدَّمَةِ لِهَذِهِ الْفَنَةِ الضَّعِيفَةِ مِنَ الْأَطْفَالِ؛ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى نَتَاجٍ أَفْضَلَ عَلَى الْمَدَى الطَّوِيلِ.

عِلَاوَةً عَلَى ذَلِكَ تَقْتَضِي الْحَاجَةُ الْمُلْحَةُ إِلَى الْمَزِيدِ مِنَ التَّطْوِيرِ لِنِظَامِ الرِّصْدِ وَالتَّقْيِيمِ الْحَالِيِّ، بِمَا فِي ذَلِكَ الْبَيَانَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَطْفَالِ خَارِجَ الْمَدْرَسَةِ وَتَتَبُّعِ إِتْمَامِ الطُّلَابِ لِدِرَاسَتِهِمْ فِي الْمَدَارِسِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ، وَاسْتِمْرَارِهِمْ فِيهَا.

ومن ناحية أخرى لوحظ أن استخدام الشركاء المختلفين لأدوات مختلفة للرصد والتقييم يعبق الجهود المبذولة لتقييم تقدم المعلمين؛ لذا ينبغي الاستعانة بحزمة أدوات موحدة للرصد والتقييم تكون المصدر الرئيسي؛ لإجراء التدخلات المتعلقة بالتقييم، وستتولى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني عملية التطوير المستمر للحزمة بدعم من شركاء التنمية المعنيين.

وتتترح خطة التربية والتعليم والتعليم الفني تطوير التعليم المجتمعي من خلال الاستجابة للتحديات التي يواجهها هذا القطاع الفرعي؛ لضمان بلوغ النتائج المتوقعة المدرجة أدناه.

وتعتبر البرامج المقترحة بالغة الأهمية في تحقيق نتائج السياسات وأهدافها والتي تساهم في مكافحة التسرب ودعم برامج محو الأمية من خلال الإدارة العامة لمحو الأمية والتابعة للإدارة المركزية للتسرب من التعليم بديوان عام الوزارة.

النتائج والبرامج المتوقعة للتعليم المجتمعي:

- تعزيز القدرة الوطنية على تقديم تعليم أساسي جيد للجميع، مع التركيز بشكل خاص على الفتيات من خلال إنشاء مدارس مجتمعية فعالة قابلة للتطوير تساهم في تنمية المجتمع.
- عدد أقل من الأطفال غير الملحقين بالمدارس من خلال توفير فرص للتعليم الأساسي عالية الجودة وسهلة الوصول قائمة على احتياجات المجتمع وصديقة للفتيات في المجتمعات الريفية المحرومة في محافظات صعيد مصر: أسيوط وسوهاج وقنا.
- تعزيز القدرات الإدارية والفنية لموظفي المدارس المجتمعية؛ لتوسيع نطاق نموذج تعليمي أساسي قائم على المجتمع وصديق للفتيات، وذلك بالاعتماد على جهود المجتمع المحلي.
- تحديد عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس وتوجيههم إلى مسار التعلم الأكثر ملاءمة أو إلى "برنامج التعميم" ومتابعتهم بعد ذلك.
- تقليل عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس بشكل تدريجي من خلال إعادة دمجهم بسرعة في النظام المدرسي الرسمي.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

توقعات الطلاب والمعلمين والفصول الدراسية (المدارس الجمعية) ٢٠٢٢-٢٠٢٧ م

٢٠٢٧ م	٢٠٢٦ م	٢٠٢٥ م	٢٠٢٤ م	٢٠٢٣ م	٢٠٢٢ م	القيد
١٤,٥٧٧,٥١٢	١٤,٨٣٩,٢٨٨	١٤,٩٧٦,٨٤٨	١٤,٩٩٣,٩١٢	١٤,٩٠٧,٨٨٠	١٤,٧٥٧,٢٥٦	عدد السكان في سن المدرسة
١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	نسبة الالتحاق الإجمالية (%)
١٥١,٠٩٤	١٥٢,٨٢٧	١٥٣,٢٩٨	١٥٢,٥٧٢	١٥٠,٨٠٣	١٤٨,٦٦٣	عدد الطلاب المقيدين
١٥١,٠٩٤	١٥٢,٨٢٧	١٥٣,٢٩٨	١٥٢,٥٧٢	١٥٠,٨٠٣	١٤٨,٦٦٣	- المدارس الحكومية
المعلمون والفصول في المدارس الحكومية						
٨,١٣٤	٨,٢٢٧	٨,٢٥٣	٨,٢١٤	٨,١١٩	٨,٠٠٣	العدد المطلوب من المعلمين
١٥٤	٢٢٢	٢٨٦	٣٣٩	٣٥٥	٦٨١	- عدد المعلمين المطلوب تعيينهم (إجمالي)
٥,٣٠٥	٥,٣٦٣	٥,٣٧٨	٥,٣٥١	٥,٢٨٧	٥,٢١٠	عدد الفصول اللازمة
٢٢٠	٢٠٣	٢٤٨	٢٩٠	٣٢٦	٣٣٩	- عدد الفصول اللازم بناؤها (إجمالي)

المصدر: نموذج المحاكاة لليونسكو (٢٠٢٢ م)، تقديرات بناءً على بيانات من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

مؤشرات الأداء الرئيسية ٦: المدارس المجتمعية ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية	خط الأساس ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ م	المستهدف ٢٠٢٧ م	المستهدف ٢٠٢٩ م	المصدر
(١) نسبة الأطفال المتسربين من المدرسة في سن التعليم الابتدائي.	إجمالي ٢٣,٠٪	٥,٠٪	٣,٠٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(٢) نسبة القيد الإجمالي في المدارس المجتمعية	١,١	١	٩,٠	نظام معلومات إدارة التعليم
(٣) نسبة القيد الصافي في المدارس المجتمعية	٩,٠	٨,٠	٧,٠	نظام معلومات إدارة التعليم
(٤) متوسط كثافة الفصل في المدارس المجتمعية	١٠,٢٩	٢٨	٢٧	نظام معلومات إدارة التعليم
(٥) متوسط نصيب المعلم من الطلاب.	٤٧,١٨	١٦	١٥	نظام معلومات إدارة التعليم
(٦) نسبة الطلاب الذين اجتازوا امتحان الصف ٦ (الذكور/الإناث)	٩٧,٠٪	١٠٠,٠٪	١٠٠,٠٪	نظام معلومات إدارة التعليم

**خامساً: مدارس التربية الخاصة
الوضع الحالي والتحديات.**

أهم منارات في تاريخ التربية الخاصة في مصر.

١٩٨٤ م أول مدرسة خاصة لتعليم المكفوفين والصم.

١٩٠٠ م أول مدرسة حكومية للمكفوفين.

١٩٣٩ م أنشأت وزارة المعارف أول فصول للصم.

١٩٣٤ م بدء تأسيس مدارس جديدة مستقلة لذوي الإحتياجات الخاصة.

١٩٤٥ م بدأت إدارة التربية الخاصة المعنية برعاية وتعليم التلاميذ ذوي الإعاقة في مصر تحت مسمى (إدارة الخواص) وتتبع الإدارة العامة للتعليم الابتدائي.

١٩٦٤ م تم إنشاء الإدارة العامة للتربية الخاصة والتي ضمت ثلاث إدارا هي النور للتربية البصرية - الأمل للتربية السمعية - التربية الفكرية.

التشريعات المنظمة للتربية الخاصة والدمج:

١٩٦٩ م، صدور القرار الوزاري رقم ١٥٦ بشأن اللائحة التنظيمية لمدارس وفصول التربية الخاصة.

١٩٩٠ م، صدور القرار الوزاري ٣٧ بشأن اللائحة التنظيمية لمدارس وفصول التربية الخاصة. القرارات الوزارية لتصحيح نظام الدمج التعليمي وبما يتماشى مع المتغيرات الحديثة للتربية الخاصة مثل: - القرار الوزاري رقم ٢٢٩ / ٢٠١٦ م، بشأن دمج الطلاب ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم الفني.

- الكتاب الدوري ٢٠١٦/٦٠م، بشأن توزيع طلاب الدمج والإعاقات الحركية والمكفوفين بفصول الدور الأرضي.

- القرار الوزاري رقم ٢٥٢ / ٢٠١٧م، بشأن دمج الطلاب ذوي الإعاقات البسيطة بالتعليم العام.

- القرار الوزاري رقم ٢٩١ / ٢٠١٧م، بشأن اللائحة التنظيمية لمدارس وفصول التربية الخاصة.

- القرار الوزاري رقم ٢٠ / ٢٠١٩م، بشأن إنشاء فصول ملحقة بمدارس النور للمكفوفين ومدارس الأمل للصم للطلاب مزدوجي ومتعددي الإعاقات ونظام القبول بها.

- الكتاب الدوري (٣) لسنة ٢٠١٩م، لتطبيق اللائحة التنفيذية لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨م

- المشاركة في عدد من الفاعليات التي تدعم حقوق ذوي الإعاقات من طلاب الدمج والتربية الخاصة مثل : المشاركة في صياغة اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٢٠١٨/١٠م، والخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، والمشاركة في وضع خطة الوزارات المختلفة؛ لتطبيق مواد قانون ذوي الإعاقات والأقزام وذلك بمقر مجلس النواب المصري، وكذلك المشاركة في وضع الإطار الاستراتيجي الوطني؛ للقضاء على العنف ضد الأطفال مع منظمة اليونسف والاتحاد الأوروبي والمجلس القومي للأُمومة والطفولة.

مدارس وفصول التربية الخاصة:

تعليم ذوي الإعاقات المتوسطة و الشديدة في مصر يشمل:

- مدارس التربية الفكرية، وتضم (٢٩٤٢٠ طالباً) موزعين على ١٨٤ مدرسة.

- مدارس التربية السمعية، وتضم (١٠٩٦٥ طالباً) موزعين على ١٢٣ مدرسة.

- مدارس التربية البصرية، وتضم (٣٧١٨ طالباً) موزعين على ٣١ مدرسة.

وتغطي تلك المدارس والفصول الملحقة كافة محافظات الجمهورية.

١٤ فصلاً لمتعددي الإعاقات وذلك لأول مرة في مصر والعالم العربي في ٨ محافظات (القاهرة - القليوبية

- الغربية - الإسكندرية - بني سويف - الجيزة - الفيوم - الشرقية) بعدد (١٢٥ طالباً)

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

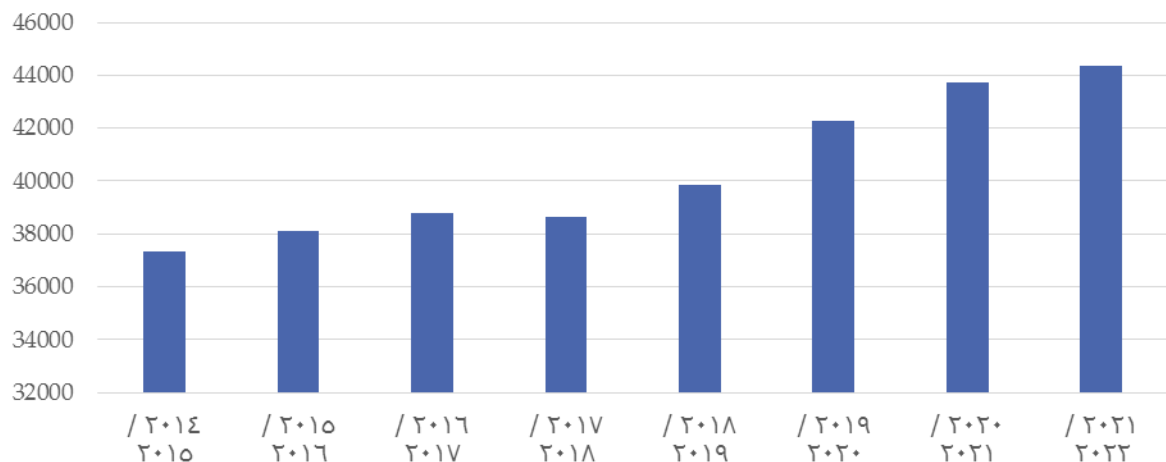
إحصاء ٢٠٢١-٢٠٢٢ م

يتوفّر لبعض المدارس نظام الإقامة الداخلية حيثُ يحصل الطالب على ثلاث وجبات يوميًا للطالب بالإضافة إلى زيّ كامل (شتوي وصيفي وأحذية) وفي حال عدم توافر نظام المبيت تُقدّم وجبات غذائية مطهية أو جافة.

إحصائيات التربية الخاصة

إجمالي عدد الطلاب (فكري - سمعي - بصري)	العام الدراسي
٣٧٣٣١	٢٠١٤ / ٢٠١٥ م
٣٨١٣٥	٢٠١٥ / ٢٠١٦ م
٣٨٧٩٢	٢٠١٦ م / ٢٠١٦
٣٨٦٤١	٢٠١٧ / ٢٠١٨ م
٣٩٨٥٩	٢٠١٨ / ٢٠١٩ م
٤٢٢٥٥	٢٠١٩ / ٢٠٢٠ م
٤٣٧١٩	٢٠٢٠ م / ٢٠٢١
٤٤٣٧٣	٢٠٢١ م / ٢٠٢٢

إجمالي عدد الطلاب (فكري - سمعي - بصري)



الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

أهم القرارات الوزارية المنظمة لعملية الدمج التعليمي:

٢٠٠٨م صدر القرار الوزاري رقم ٤٢ بشأن لجنة دمج الأطفال ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام.

٢٠١٦م صدر القرار الوزاري رقم ٢٢٩ بشأن دمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم الفني لأول مرة.

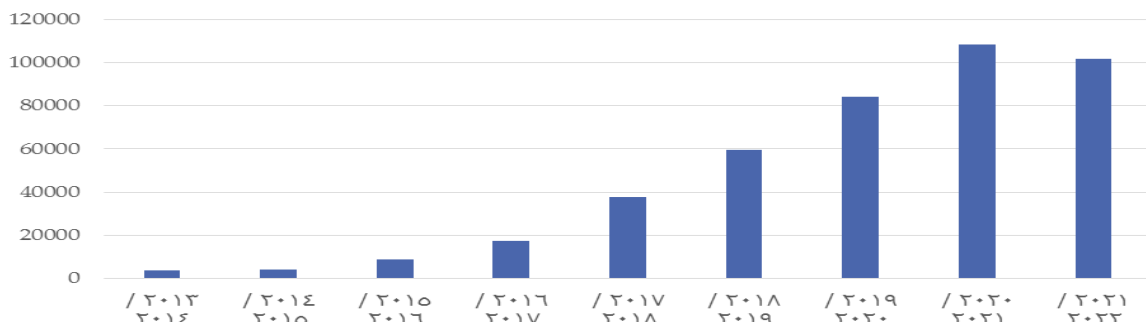
٢٠١٧م صدر القرار الوزاري رقم ٢٥٢ المعدل للقرار الوزاري رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٥م بشأن دمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام.

٢٠١٩م صدر الكتاب الدوري رقم ٣ لمواكبة قانون الإعاقة.

إحصائيات الدمج

إجمالي عدد الطلاب المدمجين	العام الدراسي
٣٦١٣	٢٠١٣ / ٢٠١٤م
٤١٢٥	٢٠١٤ / ٢٠١٥م
٨٨٠٠	٢٠١٥ / ٢٠١٦م
١٧٢٢٩	٢٠١٦ / ٢٠١٧م
٣٧٥١٩	٢٠١٧ / ٢٠١٨م
٥٩٣٩١	٢٠١٨ / ٢٠١٩م
٨٣٩٥٢	٢٠١٩ / ٢٠٢٠م
١٠٨٢٢٤	٢٠٢٠ / ٢٠٢١م
١٠١٥٠٠	٢٠٢١ / ٢٠٢٢م

إجمالي عدد الطلاب المدمجين



التحديات التي تواجه الدمج:

- العدد المحدود لعُرف المصادر.
- كيفية تعامل المعلمين مع طلاب الدمج.
- عدم جاهزية مباني المدارس القديمة لطلاب الدمج.
- ولمواجهة هذه التحديات يتم الآتي :
- تدريب مجموعة على كيفية إنتاج أدوات مُتسوري؛ لتوفير نفقات عُرف المصادر.
- التدريبات التخصصية للمُعَلِّمين.
- البنية التحتية للمدارس وتأهيلها للدمج.
- جميع المباني المدرسية الجديدة من عام ٢٠١٦م بها كود إتاحة الدمج لِمدارسِ التعلّم العام.
- تطوير بعض المدارس القديمة مع بعض الجهات.

الإتاحة لذوي الإعاقة:

- تغطية كافة محافظات الجمهورية بمدارس التربية الخاصة وتشمل مدارس التربية الفكرية، ومدارس التربية السمعية للصم وضعاف السمع، ومدارس النور للمكفوفين وضعاف البصر، والفصول الملحقة للإعاقات السمعية أو الفكرية أو البصرية بمدارس التعلّم العام وجاري سنوياً افتتاح عدد من رياض الأطفال بمدارس التربية الخاصة.
- تجهيز وتشغيل عدد ٦٣٩ غرفة مصادر ب ١٩ محافظة؛ لخدمة التلاميذ ذوي الإعاقة البسيطة بعدد من المحافظات بالتعاون مع عدد من الشركاء المحليين والدوليين.
- تجهيز وتشغيل ١٤ فصلاً رسمياً لمتعددي ومزدوجي الإعاقة وذلك لأول مرة في مصر والعالم العربي ب ٨ محافظات.

- إتاحة مركز العاشر لاستقبال ٣٠٠ حالة يومياً.

- إتاحة مركز المطرية لاستقبال ٢٠ حالة يومياً.

تطوير المناهج الدراسية:

- تم وضع معايير ومؤشرات لمناهج الصم وكذلك المحتوى الإشاري في كتب الصم في ضوء نظام التعليم الجديد "مشروع" إصلاح التعليم المصري" بمعرفة خبراء مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية والإدارة المركزية لشؤون التربية الخاصة.
- تم تنفيذ دليل للأنشطة اللاصفية للطلاب المدمجين بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة ودليل معلم الدمج للصفوف الثلاثة الأولى من المرحلة الابتدائية في ضوء نظام التعليم الجديد "مشروع" إصلاح التعليم المصري" وتنفيذ مؤتمرات في مناهج الصف الرابع الابتدائي؛ لتناسب الطلاب ذوي الإعاقة المدمجين.
- تطوير عمليات التشخيص، والتقويم، والقياس التربوي بمدارس ذوي الإعاقة من خلال تحديد مواصفات الورقة الامتحانية لمدارس وفصول ذوي الإعاقة (صم ومكفوفين).

الدعم التكنولوجي لذوي الإعاقة:

- إمداد كافة مدارس التربية الخاصة بأجهزة حاسب آلي، وطابعة، وجهاز عرض (داتا شو) بالإضافة نسخ من قاموس لغة الإشارة الإلكتروني الموحد للصم لمدارس الصم وطابعة برايل ورخص إيبصار للبرامج الناطقة لمدارس المكفوفين.
- تقديم دعم تكنولوجي مُمثل في أجهزة حاسب آلي، وطابعة، وجهاز عرض (داتا شو) لعدد ٣٠٠ مدرسة تعليم عام دامج على مستوى الجمهورية.
- ومن المخطط له تقديم الدعم التكنولوجي ل ١٦٠٠ مدرسة من مدارس التعليم العام الدامجة خلال ثلاث سنوات (تم تقديم الدعم لعدد ١٠٠ مدرسة خلال عام ٢٠٢٢ م حتى تاريخه.

الأنشطة التربوية لذوي الإعاقة:

- إقامة أكبر خطة لبطولات رياضية وترفيهية في تاريخ التربية الخاصة المصرية بجميع المحافظات على عدد من المستويات المحلية والإقليمية والجمهورية لذوي الاحتياجات الخاصة من مدارس التربية الخاصة والدمج في كرة القدم الخماسية وألعاب القوى والعروض المسرحية والأعمال الفنية وسباقات الدراجات وتوجت تلك الأنشطة بالملتقى العربي الأول لمدارس التربية الخاصة والدمج برعاية وحضور فخامة رئيس الجمهورية بصرم الشيخ ٢٠١٨ م ولأ تزال تلك الفاعليات تجرى بشكل دوري حتى تاريخه.
- إطلاق احتفالات بالأيام العالمية التي تخص ذوي الاحتياجات الخاصة مثل اليوم العالمي لمتلازمة داون واليوم العالمي للتوحد واليوم العالمي لفرط الحركة وتشتت الانتباه واليوم العالمي للصم واليوم

العالمي للعصا البيضاء واليوم العالمي للغة الإشارة بجميع مدارس التعليم العام الدامجة والتربية الخاصة على مستوى الجمهورية بمشاركة قيادات شعبية وتنفيذية والسادة المحافظين والمستشارين العسكريين.

- المشاركة بالبعثة المصرية للأولمبياد الخاص بالنمسا؛ لتمثيل مصر دولياً.

التنمية المهنية للمعلمين: للتعامل مع ذوي الإعاقة:

- تم تدريب ما يزيد عن عدد ٧٥ ألف معلم وأخصائي وقيادة مدرسية من التربية الخاصة و مدارس التعليم العام الدامجة من كافة المحافظات على حزم تدريبية متخصصة في تعليم ذوي الإعاقة مثل: (التوعية بالدمج وآلياته وإنشاء حملات التوعية - تأهيل القيادات التربوية - خصائص ذوي الإعاقة المدمجين - الاختبارات والمقاييس النفسية - تصحيح واستخدام الوسائل التعليمية في التدريس لذوي الإعاقة - الإستراتيجيات الحديثة في التدريس - إدارة الفصول عالية الكثافة - نهج ماريا منتسوري - إعداد الخطط التربوية الفردية - تعديل السلوك وتنمية المهارات - رفع كفاءة معلمي غرف المصادر - تأهيل معلمي الصم وضعاف السمع - تأهيل معلمي المكفوفين وضعاف البصر - تأهيل معلمي التربية الفكرية - القاموس الإرشادي للصم - لغة برايل للمكفوفين).

- ومن المخطط له تدريب عدد ١٠٠٠٠٠ معلم وأخصائي وقيادة مدرسية من التربية الخاصة و مدارس التعليم العام الدامجة على برامج الدمج خلال الثلاث سنوات القادمة (تم تدريب ١٥ ألف خلال عام ٢٠٢٢ حتى تاريخه).

الشراكات:

تم عقد عدد من بروتوكولات التعاون مع مؤسسات حكومية ومنظمات العمل المدني؛ لدعم القوى العاملة في مجال الدمج التعليمي مثل: بروتوكول تعاون مع اليونيسف حول تطوير عملية الدمج وتدريب معلمي مدارس التعليم العام الدامجة بالتعاون مع الكليات المتخصصة (كلية علوم الإعاقة والتأهيل بجامعة الزقازيق - كلية علوم ذوي الاحتياجات الخاصة بجامعة بني سويف - كلية الطفولة المبكرة بجامعة الإسكندرية - كلية التربية بجامعة عين شمس - كلية التربية النوعية بجامعة بنها)، و بروتوكول مع جمعية نداء لخدمة و تأمين جودة التعليم والتأهيل للأطفال ضعاف السمع ومستخدمي المعين السمعي ومزروعي القوقعة ومزدوجي ومتعددي الإعاقة، و بروتوكول مع مطرانية ببا والفسن وسمطا بشأن تقديم الدعم الفني والصحي لمدارس الدمج و التربية الخاصة ببني سويف، و بروتوكول مع الأمانة العامة للصحة النفسية والاتحاد النوعي للأندية الروتاري وبنك التعمير والإسكان؛ لتقديم الدعم الفني للمدارس الدامجة، و بروتوكول مع كلية علوم ذوي الإعاقة والتأهيل بجامعة الزقازيق؛ لتقديم الدعم الفني لمدارس الدمج و التربية الخاصة والدمج و أخيراً بروتوكول تعاون مشترك مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشأن دعم وتطوير مدخلات العملية التعليمية؛ لتحسين الخدمات المقدمة للطلاب ذوي الإعاقة .

سادساً: الحوكمة والإدارة على مستوى التربية والتعليم والتعليم الفني
والتعليم الفني
الوضع الحالي والتحديات.

يخضع التعليم قبل الجامعي لإشراف وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والأزهر الشريف، والوزارة هي أكبر منظم ومقدم للتعليم قبل الجامعي، وبالإضافة إلى عشرات الآلاف من المدارس الحكومية التي تمتلكها وتديرها بشكل مباشر، فهي تنظم أيضاً التعليم الخاص وتُشرف عليه، ويتكون نظام التعليم العام من أربعة مستويات: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في القاهرة، ومديريات التعليم على مستوى المحافظات (المديرية)، إدارات التعليم على مستوى المناطق (إدارة)، والمدارس.

وعلى النحو المبين في أسس التغيير، فإن تحسين مرونة النظام التعليمي واستجابته للنوع الاجتماعي وكفاءته وفاعليته هو أحد الركائز الأساسية، ويشار إليه على أنه هدف شامل لخطة التربية والتعليم والتعليم الفني، ويرتبط تحسين الحوكمة وإصلاح الإدارة ارتباطاً وثيقاً بطرق ووسائل تحقيق أهداف السياسات والأولويات وتحقيق الأهداف عالية المستوى المحددة في مشروع إصلاح التعليم المصري.

ووفقاً لتحليل الوضع الحالي للتعليم الذي تم إجراؤه في عام ٢٠٢١م، بشكل عام هناك تحديات في إدارة نظام التعليم، وتتمثل إحدى القضايا الرئيسية في البيروقراطية السائدة ومركزية النظام: مثل خضوع الوزارة والمحافظات والمديريات والمدارس لإجراءات بيروقراطية مطوّلة؛ للحصول على الموافقة على تخصيص الأموال؛ ونقل المعلمين؛ وما إلى ذلك، وهو ما يمكن أن يمنع المدارس من تنفيذ خططها التنموية، علاوة على ذلك لا يمكن للوزارة ولأ المحافظات اتخاذ أي قرارات بشأن تعيين طاقم التعليم، بما في ذلك المعلمين دون دورة طويلة من الموافقات من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وعند اتخاذ القرارات قد تكون تلك القرارات غير متوافقة مع الاحتياجات بسبب القيود الحكومية، وفي بعض الأحيان يؤدي تضارب السلطات بين كيانات مختلفة إلى تلقي المدارس لتعليمات متناقضة على سبيل المثال: لمتوسط نسب الطلاب في الفصول الدراسية ومن ناحية أخرى بسبب عدم وجود آليات لأنظمة الاتصال الفعال بين مستويات الإدارة وعمليات صنع القرار من أعلى إلى أسفل فقد يحدث عدم توافق بين الموارد المطلوبة للوفاء بتعليمات القرارات الوزارية والموارد المدرسية المتاحة وعلاوة على ذلك هناك تحديات تتعلق بالمشاركة الفعالة لأولياء الأمور في

إدارة المدرسة، وبعض مجالس الأمناء وأولياء الأمور والمعلمين غير نشطة جزئياً أو كلياً، وتختلف قدرتها على دعم إدارة المدرسة وفقاً لمستوى التعليم والفقر في المجتمع المحيط بالمدرسة.

وتجدر الإشارة إلى أن هياكل المديرية والإدارات تعكس إلى حد كبير صور وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني المركزية، ويرأس مديرية التربية والتعليم وكيل وزارة، وهو موظف من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني يخضع من الناحية الفنية للوزارة وإشرافها، ولكنه في الوقت ذاته يخضع إدارياً للمحافظة، ويرأس الإدارة التعليمية مدير عام يتبع وكيل الوزارة ويشرف عليه أيضاً المجلس المحلي للمنطقة، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني على غرار هيكل الحكومة العام في مصر شديدة المركزية، ومع ذلك يقترح مشروع إصلاح التعليم المصري نظام تقديم حيث يكون للوزارة والوزير دور قيادي إستراتيجي، وتكون الكيانات والهيئات دون الوطنية مثل الهيئة العامة للأبنية التعليمية مسؤولة عن التنفيذ اليومي.

وفي كثير من الحالات يعمل صناع القرار في مجال التعليم على أساس بيانات تعليمية غير صحيحة أو متناقضة؛ مما يؤثر سلباً على قدرتها على تحديد الأولويات بين الأنشطة والميزانية تحديداً دقيقاً بالإضافة إلى ذلك يتم إصدار مئات القرارات والمذكرات الوزارية سنوياً وإرسالها إلى المدارس وفي كثير من الحالات يتم استخدام القديمة منها دون الرجوع إلى التحديثات المستجدة؛ حيث لا يوجد أرشيف قانوني؛ مما يؤدي بدوره إلى عدم دراية المدارس في كثير من الأحيان بالقواعد واللوائح المحدثة والاستمرار في العمل على أساس القواعد واللوائح القديمة، وعلى الرغم من وجود العديد من الإدارات المعنية بالمتابعة والتقييم تواجه الإدارة تحدياً يتمثل في ضعف أنظمة التقييم والرصد والحوافز وعدم وجود إطار متكامل للرصد والتقييم القائم على النتائج، كما تفتقر إدارات الوزارة إلى التنسيق والتكامل بسبب الهيكل التنظيمي المعيب وعدم وضوح الالتزامات والمسؤوليات على المستويات الإدارية المختلفة.

ومن ثم، وكجزء من إستراتيجيات الوزارة؛ لتوسيع نطاق التحول الرقمي والابتكار ووفقاً لإصلاحات الحوكمة والإدارة الواردة في خطة التربية والتعليم والتعليم الفني سيتم توسيع نطاق نظام معلومات إدارة التعليم التقليدي بشكل أكبر، وتجاوز المهام الإدارية الروتينية، وإحصاء الطلاب، بحيث يصبح نظاماً يوفر معلومات في الوقت الحقيقي ومتكاملاً وسهل الوصول إليه، ويمكن الاستفادة به في توجيه عملية صنع القرارات بشأن التعليم على جميع المستويات وتعزيز المساءلة؛ مما يؤدي إلى تحسين التعليم، وعلى هذا النحو سيصبح نظام معلومات إدارة التعليم أداة رقمية فعالة؛ لدعم كل من (١)

الإدارة اليومية على جميع المستويات، (٢) والتخطيط والإدارة الاستراتيجية للتعليم، والحوكمة والمساءلة، والرصد والتقييم، وسيعمل على تبسيط الحصول على البيانات التي يتم إنشاؤها بواسطة مكونات خطة التربية والتعليم والتعلّم الفنى المختلفة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها؛ لتعظيم الاستفادة منها في صياغة قرارات إدارية وتعليمية ذات مغزى؛ ولتوجيه تحسينات النظام المستمرة عبر قطاع التعليم.

وسيكون هذا النظام عبارة عن نظام معلومات متكامل من حيث أنه: (١) يدمج جميع المعلومات ذات الصلة حول المؤسسات التعليمية والطلاب والتعلم والموارد البشرية والمباني والمعدات والمحتوى الرقمي بالإضافة إلى عمليات الإدارة الاستراتيجية للقطاع عبر مستويات إدارية مختلفة، (٢) يدمج جميع أنظمة الإدارة الرقمية والتعلم في منظومة واحدة وقابل للتشغيل المتبادل (٣) يرتبط بالمنظومة الرقمية الحكومية الأوسع، بما في ذلك أنظمة تحديد الهوية الوطنية؛ للتحقق التلقائي من هوية المتعلمين والموارد البشرية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنظومة المتكاملة - نظام معلومات إدارة التعليم - ستعمل على تبسيط ممارسات جمع البيانات عبر نظام التعليم ككل؛ لمنع تكرار المعلومات عبر أنظمة البيانات المختلفة، وستقوم برقمنة عمليات إدخال البيانات وإضفاء اللامركزية عليها؛ لتحسين كفاءة البيانات وجودتها، ومن ناحية أخرى سيكون النظام متاحاً وفعالاً مع المستخدمين ويلبي احتياجاتهم المتنوعة من خلال توفير خدمات معلومات مفيدة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين وقادة المدارس ومديري القطاعات والعامّة، لا سيما من خلال بوابات إلكترونية مخصصة لذلك، وسيتم تصميم خدمات المعلومات؛ لتوفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب وسهلة التقسي، تخدم أصحاب المصلحة في نظام معلومات إدارة التعليم، وتكون مصنفة على مستويات مختلفة (وطنية، إقليمية، مناطق، مجموعة الإشراف، مدرسة، قسم، فصل دراسي، مستوى الطالب) حسب النوع الاجتماعي مع إبراز أوجه عدم المساواة وإظهار الاتجاهات بمرور الوقت.

وتعتبر الحوكمة الفعالة ضرورية؛ لتحقيق النتائج المتوخاة في خطة التربية والتعليم والتعلّم الفنى، وقد تمت مناقشة الجوانب المختلفة للحوكمة وإدارة النظام والتخطيط في الأجزاء ذات الصلة من هذه الوثيقة؛ لوضع تلك القضايا في سياقات مناسبة.

وتتترح خطة التربية والتعليم والتعليم الفني هذه حوكمة التعليم وتطوير إدارته؛ للاستجابة للتحديات التي تواجه النظام؛ لضمان بلوغ النتائج المتوقعة المدرجة أدناه، وتعتبر البرامج المقترحة بالغة الأهمية من أجل تحقيق نتائج السياسات وأهدافها.

النتائج المتوقعة.

- دعم المدرسين والمعلمين بالمدارس دعماً جيداً، وإدارة المعلمين على نحو أكثر كفاءة وفعالية؛ لتقديم تعليم وتعلم عالي الجودة.
- وضع معايير مهنية جديدة للمعلمين، وترخيص مؤهلات المعلمين وكفاءاتهم، وتحفيز المعلمين من خلال تحسين الاعتراف بدورهم وتطبيق نظام الترقى القائم على الاستحقاق وحزمة المكافآت.
- وضع إطار واضح ومتماسك للمعايير والمؤشرات المهنية للمعلمين و(وحدات-دورات تدريبية)؛ للتطوير المهني عبر الإنترنت مصممة؛ لتطوير مهارات تعليمية محددة.
- تعزيز هيئات إدارة التعليم دون الوطنية، بما في ذلك القيادة المدرسية، وتمكينها؛ لتكون مسؤولة بشكل فعال عن تنفيذ خطة القطاع.
- اللامركزية التدريجية وتفويض المهام؛ لتقريب عملية صنع القرار من المستفيدين، والحوكمة بمزيد من المساءلة والتنسيق وبمنظرة شاملة للنظام.
- إيجاد نظام فعال للإدارة والتنظيم، بما في ذلك المساءلة على نطاق المنظومة وطرائق التمويل المستدامة والعادلة.
- تطوير قدرات المسؤولين الوطنيين والإقليميين والمحليين للتخطيط والإدارة على مستوى النظام، وتحسين التقييم، والابتكار والبحث.
- إنتاج نظام معلومات إدارة التعليم المنسق لبيانات جيدة وموثوقة في الوقت المناسب يمكن الوصول إليها، والاستعانة بها في جميع قطاعات التعليم الفرعية.
- الصرف الكافي وفي الوقت المناسب للميزانية المخصصة والمشتريات الفعالة في الوقت المناسب.
- تحديث تشريعات ولوائح ومعايير قطاع التعليم، بما يتماشى مع استراتيجيات التنمية الوطنية ومواءمتها.
- زيادة الكفاءات؛ لتحقيق أقصى استفادة من ميزانية التعليم؛ للحصول على تأثير أكبر من الموارد المتاحة واستدامة المسوح المتكررة فضلاً عن طرق دمج بيانات الميزانية والبيانات المالية مع بيانات التعلم والتعليم.
- وضع إطار للتقييم لكل تقييم تجميعي موحد مطلوب في نظام مشروع إصلاح التعليم المصري الجديد.
- تعزيز إدارة الشراكات المتعددة الخاضعة للمساءلة المتبادلة.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

مؤشرات الأداء الرئيسية ٨: الحوكمة والإدارة على مستوى وزارة التربية والتعليم

والتعليم الفني ، ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية	خط الأساس ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ م	المستهدف ٢٠٢٣ م	المستهدف ٢٠٢٩ م	المصدر
(١) نفقات التعليم (الميزانية الوظيفية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (النفقات بعد خدمات الدين)	٢,٦٪	٢,٦٪	٣٪	تقارير الاستعراض المشترك لقطاع التعليم
(٢) نفقات التعليم (الميزانية الوظيفية) كنسبة من إجمالي نفقات الحكومة (النفقات بعد خدمات الدين)	٦,٦٪	١٥٪	٢٠٪	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني / وزارة المالية
(٣) نسبة المعلمين (البيانات المصنفة في جميع مستويات التعليم)	رياض الأطفال: ١٠٠٪ الابتدائي: ٦٢٪ الإعدادي: ٥٤٪ الثانوي الفني: ٤٩٪ الثانوي العام: ٤٣٪ المدارس المجتمعية: ٩٧٪	لم يُحدد بعد	لم يُحدد بعد	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
(٤) نظام شامل ومتكامل لإدارة المعلومات	نعم	نعم	نعم	تقارير الأنشطة
(٥) إصدار تقرير الاستعراض لوزارة التربية والتعليم (سنوي) في الموعد المحدد مع تحليل كامل	نعم	نعم	نعم	تقارير الاستعراض المشترك لقطاع التعليم
(٦) نسبة المحافظات التي لديها خطط تشغيل سنوية	١٠٠٪	١٠٠٪ ليست تقارير الأنشطة فقط، وإنما خطة تشغيل كاملة بما في ذلك الأنشطة	١٠٠٪	تقارير الأنشطة

سابعاً: التحول الرقمي والابتكار

الوضع الحالي والتحديات:

كان من تداعيات انتشار جائحة كوفيد-١٩، أن أصبح للتكنولوجيا الرقمية دورٌ متزايد الأهمية في جميع جوانب التعليم من التعلم والتدريس إلى الإدارة والتنظيم، وقد أدى إغلاق المدارس إلى اعتماد جديد على التقنيات الرقمية لاستمرارية التعليم، واتباع طرق جديدة لاستخدام التكنولوجيا كأداة تربوية، وتقدير جديد لمكاناتها التحويلية، ومع ذلك فإن تحقيق التحول الرقمي المنشود يتطلب فهماً عميقاً للأنظمة والعوامل التي تمكن من الاستخدام الفعال للتكنولوجيا الرقمية؛ لتوسيع الوصول للتعليم والمساواة في التعليم إلى جانب المعرفة التفصيلية بالسياق. ومن ناحية أخرى كشفت الجائحة عن الفجوات والثغرات في التواصل الرقمي والكفاءات والمحتوى عالي الجودة فيه، بل أيضاً في النظام الأساسي وهيكلة الإدارة المطلوبين؛ لتمكين التكامل الرقمي الفعال والمسؤول والمستدام. ونظراً للتعقيد الديناميكي للتكنولوجيا الرقمية أدركت مصر الحاجة إلى استراتيجية شاملة وطويلة الأمد للتحول الرقمي في نظامها التعليمي، ومن ثم تبذل الحكومة جهوداً واسعة النطاق في إطار "مصر الرقمية"؛ لتوسيع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورفع جودتها في جميع أنحاء مصر؛ بهدف ضمان إمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها وسهولة استخدامها. وتجدر الإشارة إلى أنه في بداية الإصلاح الرئيسي لنظام التعليم K-12 في عام ٢٠١٨م، شرعت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في عملية إعداد استراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمستقبل التعليم في مصر، والتي اكتملت في عام ٢٠٢٢م، وقد استجابت هذه الاستراتيجية إلى الجوانب الشاملة مع التركيز بشكل حاسم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتعليم في مشروع إصلاح التعليم المصري ورؤية ٢٠٣٠م. ومن ناحية أخرى تهدف الاستراتيجية إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم؛ لتعزيز التعلم ودعم التدريس، والتطوير المهني للمعلمين، ومعالجة أنماط التعلم المتنوعة وحالات عدم المساواة، وزيادة الأداء العام للنظام البيئي التعليمي قبل الإعلان عن مشروع إصلاح التعليم المصري والانتقال إلى رقمنة التعليم.

وتستند خطة التحول الرقمي على إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لها أربع محاور، والتي تشمل: (١) أسس البنية التحتية (٢) مساحات التعلم (٣) الإدارة المهنية للمعلمين (٤) أنظمة البيانات، كما أنها تهدف إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية على النحو التالي:

- ربط جميع الفصول الدراسية والمعلمين والطلاب بالمدارس الثانوية بالإنترنت، والموارد الرقمية التي أنشأتها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وتزويدهم بأجهزة لوحية ولوحات بيضاء رقمية وتوسيع الخدمات المماثلة إلى الفصول الدراسية ذات الصفوف الدنيا في الوقت المناسب.
- إنشاء منظومة تعليمية بمكونات رقمية متكاملة تمامًا، تدعم التعلم المدمج وأهداف نظام التعليم الجديد، أو مشروع إصلاح التعليم المصري.
- وضع أنظمة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التطوير المهني المستمر للمعلمين، والتي تهدف إلى تبسيط عملية التدريب أثناء الخدمة، وتزويد الفصول الدراسية بنموذج مشروع إصلاح التعليم المصري للتدريس، وتمكين المعلمين من إدارة تطويرهم المهني، والتأكد من أن كل أنماط التدريب تتماشى مع نظام التعليم الجديد.
- تبسيط وإضفاء الطابع المؤسسي على الحصول على البيانات الناتجة عن مكونات الإستراتيجية المختلفة، وتعظيم فائدتها؛ لصياغة قرارات إدارية وتعليمية ذات مغزى، وتوجيه تحسينات النظام المستمرة عبر قطاع التعليم.
- وقد تم تسريع الجهود المبذولة؛ للتخلص من بعض العقبات المحددة المتعلقة بمبادرة التحول الرقمي، المخطط لها في إطار مشروع إصلاح التعليم المصري قبل جائحة كوفيد-١٩؛ للتخفيف من تأثير الجائحة على التعليم، وتشمل هذه المبادرات التحويلية الأخيرة ما يلي:
- جعل القنوات التلفزيونية التعليمية الحالية التي تبث الدروس حسب الصف والموضوع على التلفزيون الوطني شرطًا أساسيًا.
- تسريع وتوسيع نطاق استخدام المنصات التعليمية عبر الإنترنت الذي يوفر للطلاب من رياض الأطفال إلى الصف ١٢ إمكانية الوصول إلى المواد التعليمية، بما في ذلك المناهج الدراسية، استجابةً لجائحة كوفيد-١٩.
- تم بالفعل إنشاء الفصول الافتراضية لرياض الأطفال للصفين الأول والثاني والصف الأول من المرحلة الابتدائية وتم توسيعها بسرعة.

- المحتوى التعليمي بأكمله (الكتب المدرسية، التعليمات، الدروس الافتراضية، إلخ،...) للصفوف من الرابع إلى الثاني عشر متوفر حاليًا ويمكن الوصول إليه لجميع المواطنين من خلال موقع التعليم الإلكتروني التابع لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
- إنشاء منصة Edmodo عبر الإنترنت، تمكن الطلاب والمدرسين وأولياء الأمور من التواصل والوصول إلى برامج ال Office (Microsoft Word و Excel و PowerPoint) ..

محتويات منصة التعليم المصرية

مستوى الابتدائي - الصفوف (٤ و ٥ و ٦) والإعدادي	مستوى الإعدادي والثانوي العام	مستوى الثانوي العام
- إذاعة جدول الحصص الأسبوعي على القنوات التعليمية على التلفزيون. - مكتبة إلكترونية لجميع المواد، بما في ذلك دروس الكتاب المدرسي في صيغة PDF ومقاطع الفيديو والمصادر الأخرى.		
- "Edmodo": منصة للتواصل بين الطلبة والمدرسين وأولياء الأمور، يوفر استخدام برامج Word و Excel و Power Point		
- "Stream": منصة لنشر الدروس التي تم عرضها على القنوات التعليمية على التلفزيون.		
- "Hesas Masr": منصة عليها الحصص التفاعلية للصفوف ٩ - ١٢.		
- رابط لنظام إدارة التعلم يشمل على محتوى رقمي تفاعلي لموضوعات المنهج.		

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، المقابلات في إطار تحليل التعليم ٢٠٢١ م

وتُظهر مثل هذه المبادرات التحول نحو تكامل أعمق للمناهج الهجينة والرقمية في نظام التعليم في مصر، بما يتماشى مع مشروع إصلاح التعليم المصري الذي يضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الأمام كركيزة أساسية وأداة لإصلاح التعليم.

واستهدفت استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أولًا المدارس الثانوية (من خلال طرح الأجهزة اللوحية والامتحانات الإلكترونية والكتب المدرسية الرقمية)؛ للتأثير بشكل سريع على امتحان الثانوية العامة؛ لإنهاء التعليم المدرسي؛ ومن ثم الالتحاق بالجامعة وثقافة التعلم ذات الصلة في هذا المستوى التعليمي بعد ذلك.

و تتمثل الإستراتيجية في طرح البنية التحتية للإنترنت إلى المستويات الأدنى باتباع نهج مُتدرجٍ للتحوّل الرقمي، وفي عمليات الطرح المستقبلية قد تختلف تفاصيل الأجهزة عبر مستويات المدرسة مع إتمام عملية التشبيك، وعند الانتهاء من الخدمات الرقمية لكل مستوى تعليمي.

ثمّ تصميم النظام الجديد؛ لتحويل ثقافة التعلم والتدريس من خلال أطر المناهج الجديدة، ومنهجيات التعلم والتدريس المُحدثة، ونهج مُتدرجٍ للتحوّل الرقمي من خلال إستراتيجية مُتعددة الجوانب تتضمن بناء منظومة متكاملة ذات خدمات رقمية، وبدء تشغيل قنوات تلفزيونية تعليمية (مدرستنا ١ و ٢ و ٣)، وتحديث المحتوى التفاعلي باستمرار مع إتاحة أجهزة التعلم في متناول الطلاب والمُعَلِّمين، ويهدف النظام إلى تعزيز التعلم مع تلبية احتياجات الطلاب في المراحل المختلفة وإعتباراً من ٢٠٢١/٢٠٢٢م، ثم طرح مشروع إصلاح التعليم المصري حتى الصف ٤ مع التوقع أنّه بحلول عام ٢٠٣٠م سيتم دمجه بالكامل حتى الصف الثالث الثانوي.

إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

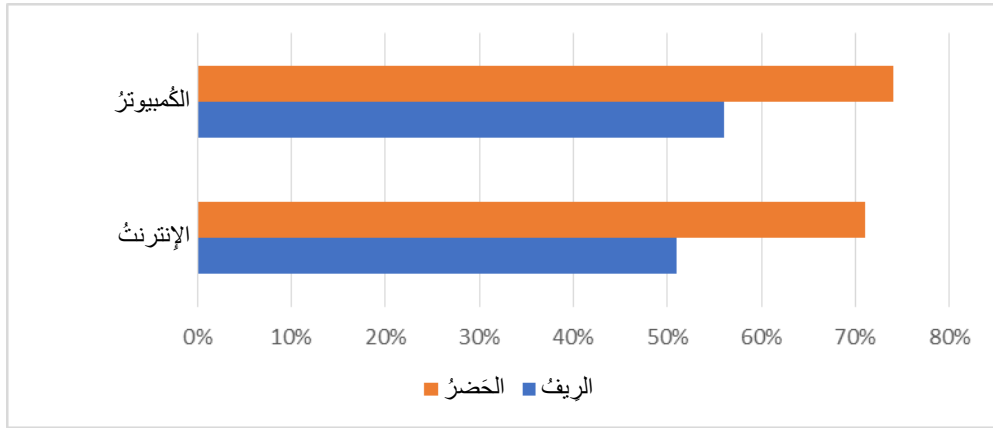


المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (٢٠٢٢م)، إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تَجَدُّرُ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الشَّرَاكَاتِ بَيْنَ أَصْحَابِ الْمَصْلَحَةِ الْمُتَعَدِّدِينَ وَالتَّهَجِّجِ الشَّامِلَةِ لِلْحُكُومَةِ قَدْ يَسَّرَتْ إِحْرَازَ تَقَدُّمٍ فِي تَوْسِيعِ نَطاقِ الوُصُولِ إِلَى الإِتِّصَالِ الرَّقْمِيِّ وَالْمُحتَوَى الرَّقْمِيِّ لِكُلِّ مِنَ الْمَدَارِسِ وَالْأَفْرَادِ، وَقَدْ تَمَّ بِالتَّنْسِيقِ مَعَ مُرَوِّدِي خِدْمَةِ الْإِنْتَرْنِتِ فِي مِصْرَ تَزْوِيدُ الْمَدَارِسِ بِاتِّصَالَاتِ إِنْتَرْنِتِ عَالِيَةِ السَّرْعَةِ، وَمِنْ أَجْلِ الْحِمَايَةِ مِنْ مَشَاكِلِ الشَّبَكَةِ وَالِاتِّصَالِ وَتَقْلِيلِ الْحَاجَةِ إِلَى التَّنْزِيلِ تَمَّ تَزْوِيدُ كُلِّ مَدْرَسَةٍ بِخَادِمٍ يَحْتَوِي عَلَى الْمُحتَوَى التَّعْلِيمِيِّ بِالْكَامِلِ وَشَبَكَةٍ مَحَلِّيَّةٍ، وَكَجُزٍّ مِنْ خُطَّتِهَا؛ لِإِصْلَاحِ وَرَقْمَةِ نِظَامِ التَّعْلِيمِ تَمَّ تَزْوِيدُ الْمُعَلِّمِينَ وَالْمُشْرِفِينَ أَيْضًا بِأَجْهَازٍ لَوْحِيَّةٍ بِمُحتَوَى تَمَّ تَحْمِيلُهُ مُسَبِّقًا، وَاعْتِبَارًا مِنْ الْعَامِ الدِّرَاسِيِّ ٢٠١٨ / ٢٠١٩ - ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ م، تَمَّ تَوْصِيلُ مَا يَقْرُبُ مِنْ ٢٥٠٠ مَدْرَسَةٍ ثَانَوِيَّةٍ بِالْإِنْتَرْنِتِ وَتَمَّ نَشْرُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الشَّاشَاتِ التَّفَاعُلِيَّةِ لِجَمِيعِ الْفُصُولِ الدِّرَاسِيَّةِ فِي الْمَدَارِسِ الثَّانَوِيَّةِ الْبَالِغِ عَدْدُهَا ٣٦ أَلْفَ شَاشَةٍ مُنْذُ عَامِ ٢٠١٨ م، وَقَدْ تَلَقَّى ١,٨ مِلْيُونِ طَالِبٍ فِي الْمَرَحَلَةِ الثَّانَوِيَّةِ أَجْهَازَ لَوْحِيَّةٍ، يَبْنِمَا تَلَقَّى حَوَالِي ٧٥ أَلْفَ مُدْرَسٍ ثَانَوِيٍّ أَجْهَازَ لَوْحِيَّةٍ أَيْضًا، وَعِلَاوَةً عَلَى ذَلِكَ، تَمَّ إِقَامَةُ شَرَاكَةٍ جَدِيدَةٍ مَعَ شَرَكَةِ مَيْكْرُوسُوفْت؛ لِتَسْرِيعِ التَّحَوُّلِ الرَّقْمِيِّ فِي التَّعْلِيمِ؛ وَلِضَمَانِ إِسْتِمْرَارِيَّةِ عَمَلِيَّةِ التَّعْلِيمِ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ مِصْرَ خِلَالَ جَائِحَةِ كُوفِيد-١٩، وَسَيُؤَدِّي هَذَا إِلَى قِيَامِ مَيْكْرُوسُوفْت بِتَوْفِيرِ Office 365 لِجَمِيعِ الْمُعَلِّمِينَ وَالطُّلَابِ مَجَانًا؛ مِمَّا يُخَفِّفُ مِنْ قِيُودِ الْبَرَامِجِ.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْوَزَارَةَ قَدْ حَقَّقَتْ تَقَدُّمًا مُذْهِلًا فِي فِتْرَةٍ زَمْنِيَّةٍ قَصِيرَةٍ نِسْبِيًّا إِلَّا أَنَّ الْوُصُولَ إِلَى تِكْنُولُوجِيَا الْمَعْلُومَاتِ وَالِاتِّصَالَاتِ وَاسْتِخْدَامِهَا فِي الْمَدَارِسِ الْإِعْدَادِيَّةِ لَا يَزَالُ مَحْدُودًا نِسْبِيًّا، فَفِي عَامِ ٢٠١٩ م، إِسْتِخْدَمَتْ ٣٦٪ فَقَطُ مِنَ الْمَدَارِسِ الْإِعْدَادِيَّةِ نِظَامَ إِدَارَةِ التَّعْلِيمِ عِبْرَ الْإِنْتَرْنِتِ؛ لِدَعْمِ التَّعْلِيمِ، يَبْنِمَا تَمَّ تَزْوِيدُ ٦٧٪ بِإِمْكَانِيَّةِ الْوُصُولِ إِلَى الْكُتُبِ الرَّقْمِيَّةِ (TIMSS، ٢٠١٩ م)، وَمِنْ بَيْنِ طُلَابِ الصَّفِّ الثَّامِنِ كَانَ ٣٩٪ فَقَطُ لَدَيْهِمْ إِمْكَانِيَّةُ الْوُصُولِ إِلَى أَجْهَازِ الْكُمْبِيُوتَرِ أَثْنَاءَ دُرُوسِ الرِّيَاضِيَّاتِ، وَ٥٨٪ أَثْنَاءَ دُرُوسِ الْعُلُومِ (TIMSS، ٢٠١٩ م)، وَيَبْدُو أَنَّ الْإِسْتِخْدَامَ الْفِعْلِيَّ لِأَجْهَازِ الْكُمْبِيُوتَرِ هَذِهِ مَحْدُودٌ؛ حَيْثُ إِنَّ ٦٢٪ مِنْ مُعَلِّمِي الرِّيَاضِيَّاتِ بِالصَّفِّ الثَّامِنِ، وَ٤٧٪ مِنْ مُعَلِّمِي الْعُلُومِ بِالصَّفِّ نَفْسِهِ لَمْ يَسْتِخْدَمُوا الْكُمْبِيُوتَرَ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَوْ لَمْ يَسْتِخْدَمُوهُ أَبَدًا تَقْرِيْبًا؛ لِدَعْمِ التَّعْلِيمِ أَثْنَاءَ التَّدْرِيسِ (TIMSS، ٢٠١٩ م). عِلَاوَةً عَلَى ذَلِكَ لَا يَزَالُ الْإِفْتِقَارُ إِلَى الْإِتِّصَالِ بِالْإِنْتَرْنِتِ فِي الْمَنَازِلِ عَائِقًا أَمَامَ التَّعْلِيمِ عَنْ بُعْدِ لِعَدَادٍ كَبِيرٍ مِنَ الطُّلَابِ وَالْأُسَرِ، وَهُنَاكَ تَفَاقُوتَاتٌ كَبِيرَةٌ فِي الْأَجْهَازِ وَالْوُصُولِ إِلَى الْإِنْتَرْنِتِ بَيْنَ الْمَنَاطِقِ الرِّيفِيَّةِ وَالْحَضَرِيَّةِ وَكَذَلِكَ بَيْنَ الْأُسَرِ الْفَقِيرَةِ وَالْأُسَرِ الْأَكْثَرِ ثَرَاءً، فَفِي ٢٠١٩/٢٠٢٠ م، كَانَتْ نِسْبَةُ ٧٤٪ مِنَ الْأُسَرِ الْحَضَرِيَّةِ تَمْتَلِكُ جِهَازَ كُمْبِيُوتَرٍ، مُقَابِلَ ٥٦٪ فَقَطُ مِنَ الْأُسَرِ الرِّيفِيَّةِ، وَمِنْ بَيْنِ الْأُسَرِ الْحَضَرِيَّةِ، كَانَ ٧١٪ لَدَيْهِمْ إِتِّصَالٌ بِالْإِنْتَرْنِتِ مُقَابِلَ ٥١٪ فَقَطُ مِنَ الْأُسَرِ الرِّيفِيَّةِ (وَزَارَةُ الْإِتِّصَالَاتِ وَتِكْنُولُوجِيَا الْمَعْلُومَاتِ، ٢٠٢٠ م).

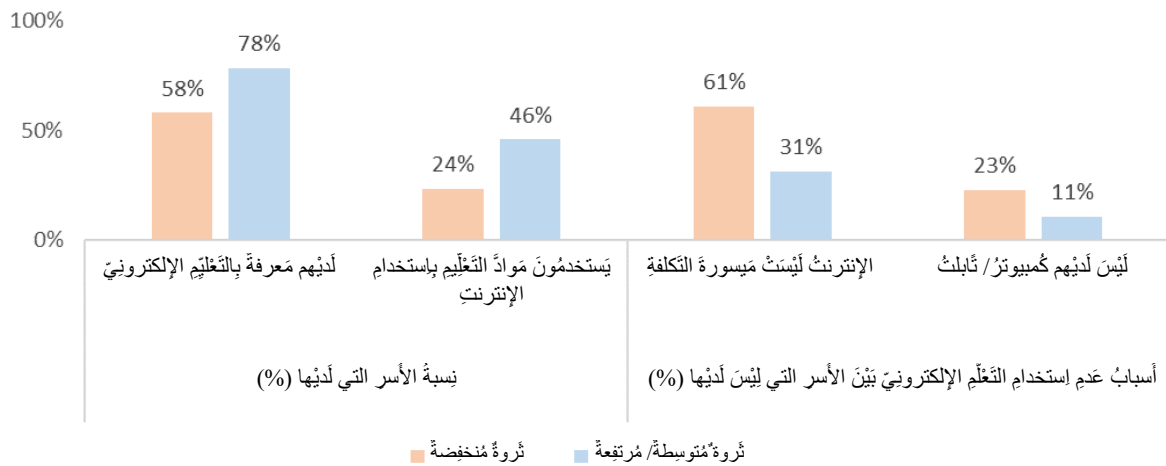
شكل: وصول الأسر إلى أجهزة الكمبيوتر والإنترنت حسب الموقع ٢٠٢٠/٢٠١٩م



المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٢٠م

بالإضافة إلى التفاوتات في الوصول إلى الأجهزة والإنترنت هناك اختلافات كبيرة أيضاً في المعرفة واستخدام التعلم الإلكتروني بين الأسر، ففي أكتوبر ٢٠٢٠م، كان ما يُقدَّر بـ ٧٨٪ من الأسر المتوسطة والعالية الثراء وحوالي ٦٠٪ من الأسر منخفضة الثراء لديهم بعض المعرفة بالتعلم الإلكتروني؛ مما يشير إلى الحاجة إلى إتاحة فرص للتعلم عن بُعد والتعلم المختلط للطلاب (الرصد في الوقت الحقيقي، ٢٠٢٠م)، وكان استخدام المواد التعليمية على الإنترنت بنسبة ٤٦٪ فقط بين الأسر ذات الثراء المتوسط والمرفع وبنسبة ٢٤٪ بين الأسر ذات الثراء المنخفض (الرصد في الوقت الحقيقي، ٢٠٢٠م). وخلال العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١م، كانت نسبة ٣٩٪ تقريباً من طلاب الصفوف من الرابع إلى التاسع لا يستخدمون أي منصات أو قنوات تعليمية؛ مما يشير إلى قلة الإقبال على الخيارات المتاحة للتعلم عن بُعد (الرصد في الوقت الحقيقي، ٢٠٢٠م).

معرفة التعلّم الإلكتروني واستخدامه، أكتوبر ٢٠٢٠ م



المصدر: تقديرات مُرجحة تستند إلى بيانات الجولة الثالثة من دورة الرصد في الوقت الحقيقي، ديسمبر ٢٠٢٠ م.

إلى جانب الاختلافات الواضحة في المعرفة واستخدام التعلّم الإلكتروني بين الأسر كانت التكلفة أحد الأسباب الرئيسية لاستخدام المنخفض نسبياً للتعلّم الإلكتروني والموادّ التعلّميّة عبر الإنترنت، وقد وجد حوالي ٦١٪ من الأسر ذات الثراء المنخفض و٣١٪ من الأسر ذات الثراء المتوسط والمرتفع أنّ الوصول إلى الإنترنت باهظ التكلفة، ومع ذلك عملت الحكومة عن كثب مع شركات الاتصالات؛ لضمان خفض رسوم الاتصال عند دخول الطلاب على المنصات التعلّميّة؛ ولتوفير الوصول المجاني للإنترنت إلى مواقع الوزارات المعنية والدورات والموادّ وبوابات التعلّم؛ استجابةً لجائحة كوفيد-١٩. علاوة على ذلك خصّصت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سعة إنترنت متزايدة؛ لدعم نظام الامتحانات الإلكترونيّة باستخدام الأجهزة اللوحية، ومع ذلك لم يتحدد بعد مدى زيادة هذه الجهود بشكل فعال في الوصول إلى فرص التعلّم عن بُعد.

مقدمة عن طريقة التعلم المختلط للصفوف من ١٠ - ١٢:

في العام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٠م، على سبيل المثال كان نظام التعليم يخدم ٢٥ مليون طالب في ٥٥ ألف مدرسة، ووصلت كثافة الفصول الدراسية إلى ٧٠-٨٠ طالباً في بعض المناطق، ومن بين ٦٠٠ ألف معلم عامل كان هناك مليون معلم فقط في الفصول الدراسية، والباقي يعملون في الإدارة.

وتجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا يمكن أن تُخفف من بعض التحديات القصيرة والطويلة الأجل التي كان قطاع التعليم يواجهها؛ لذلك أطلقت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني العديد من المبادرات؛ لمعالجة هذه الفجوات؛ ودعم التعلم؛ وتحديث أدواتها وتقنياتها؛ لتقديم خدمات تعليمية تناسب القرن الحادي والعشرين، وكان دمج مناهج التعلم الهجين (المختلط) في النظام أحد هذه المبادرات مع إمكانية التطبيق وخاصة على مستوى المدرسة الثانوية.

وعلى الرغم من أن النموذج لم يخضع لفترات تجريبية طويلة إلا أن النتائج الأولية تشير إلى قدرته على تخفيف الضغط على نظام التعليم في الاستجابة للنمو السكاني المتزايد، والكثافة العالية للفصول الدراسية، وتكاليف البنية التحتية المرتفعة. فعلى سبيل المثال وفقاً لتقديرات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني فإن التدريس المختلط يمكن أن يخفف من احتياجات المعلمين بنسبة لا تقل عن ٢٥٪، وبالتنسيق مع استراتيجية الوزارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيتم تزويد المعلمين والمعلمين بالمحتوى والمواد والتدريب اللازمين، وسيتم تجهيز الفصول الدراسية بالكامل بالبنية التحتية الرقمية اللازمة؛ لتيسير أسلوب التعلم المختلط في مستوى التعليم الثانوي، ويُعرف الكثير عن التدريس في الفصول الدراسية وحول التدريس عبر الإنترنت، ولما تزال الظروف الخاصة بمساحة التعليم المختلط قيد البحث، وعلى هذا النحو تقوم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بجمع البيانات حول هذه العملية؛ لضمان تطويرها وتحديثها بشكل متكرر؛ لتلبية الاحتياجات والظروف المتغيرة.

ويهدف استمرار أسلوب التعلم الهجين وتوسيع نطاقه إلى ضمان استخدام الموارد المالية والمادية لقطاع التعليم بفاعلية وكفاءة، وزيادة معدلات الالتحاق الإجمالية والصافية للمستوى الثانوي، وتخصيص المزيد من الموارد للصفوف المبكرة.

الابتكار في التعليم:

يتعلق الابتكار في التعليم بأكثر من مجرد التكنولوجيا؛ حيث إنه يتعلق بكيفية استخدام التكنولوجيا والقيام بالأشياء بطريقة جديدة؛ لتمكين الطلاب من أن يصبحوا متعلمين مدى الحياة، فهو يشجع كلاً من المعلمين والطلاب على استكشاف جميع الأدوات والبحث عنها واستخدامها؛ لاكتشاف شيء جديد، وإنه أفضل طريقة؛ لدفع التعليم إلى الأمام؛ لأنه يجبر الطلاب على استخدام مستوى أعلى من التفكير؛ لحل المشاكل.

يسعى الابتكار في التعليم دائماً إلى الحصول على المعرفة التي ستدعم الأفكار الجديدة والفريدة من نوعها في التقنيات التعليمية التي ستصل إلى الطلاب بطرق أكثر فاعلية وإثارة، إنه يخطو خارج الصندوق، ويتحدى أساليبنا وإستراتيجياتنا من أجل دعم نجاح جميع الطلاب، وكذلك أنفسنا، وقد يكون هذا التحول صغيراً أو إصلاحاً شاملاً، فهو يسمح للخيال بالازدهار وعدم الخوف من تجربة أشياء جديدة، وفي بعض الأحيان تفشل هذه الأشياء الجديدة ولكنها رائعة عندما تكون ناجحة. تعزيز الابتكار بين موظفينا وطلابنا أمر ضروري إذا أردنا ضمان نجاحهم في هذا العالم المتغير باستمرار، فالابتكار يجب أن يكون في صميم العمل والتعليم، ويجب خلق بيئة تتم فيها رعاية مهارات الإبداع والتفكير النقدي حتى يتمكن موظفونا وطلابنا من التوصل إلى حلول مبتكرة لمشاكل عالمنا الواقعي.

ولذلك تقوم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بتطوير وزيادة كفاءة المراكز الاستكشافية ومراكز الموهوبين.

وتعتمد فلسفة المراكز الاستكشافية على التركيز على أن الإنسان هو صانع الحضارة وهو مكتشف القوانين ومبتكر التكنولوجيا، وأن هذه الحضارة والتكنولوجيا تحققت؛ نتيجة تفاعل الإنسان مع ما يحيط به، وتعتبر سلسلة المراكز الاستكشافية التعليمية طليعة المتاحف التعليمية التجريبية في مصر؛ حيث تهتم برعاية الموهوبين في العلوم وتنمية مواهبهم العلمية.

ومن هذا المنطلق فإن المراكز الاستكشافية التعليمية تطمح لنشر فكر التعلم الاستكشافي والابتكار والتعلم المستمر بهدف بناء شخصية مبتكرة تخدم مجتمعها وفقاً لنظام يعتمد على المشاركة المجتمعية الفاعلة والمنتجة.

وتتميز المراكز بعمل الأنشطة والدورات المتخصصة على مدار السنة (نادي العلوم - نادي الروبوت - نادي الإلكترونيات - نادي الفنون - دورات كمبيوتر - دورات تصوير - دورات لغات

إنجليزي، وفرنسي، وإيطالي، وألماني - دورات تنمية بشرية - نادي الاحتياجات الخاصة وغيرها من الأنشطة،،،،)

وعدد «المراكز الاستكشافية» التابعة لوزارة التربية والتعليم (٤٩) مركزاً في ٢٧ محافظةً وهدفها تغيير مفهوم التعليم من الحفظ والتلقين إلى البحث والتجريب والإبداع والابتكار وإتاحة المناهج التفاعلية للطلبة واكتشاف ورعاية الموهوبين.

بالإضافة إلى المراكز الاستكشافية توجد مراكز الموهوبين والتعليم الذكي وعددها ٥٧ مركزاً والتي تُعطي حالياً ٢٠ محافظةً.

تقترح خطة التعليم قبل الجامعي هذه التحول الرقمي والابتكار الذي يُسهّل الاستجابة للتحديات على مستوى القطاع؛ لضمان بلوغ النتائج المتوقعة المُدرجة أدناه، وتُعتبر مجالات البرامج والأنشطة الرئيسية المقترحة بالغة الأهمية لتحقيق أولويات السياسات والأهداف الاستراتيجية المحددة.

النتائج المتوقعة للتحول الرقمي والابتكار:

- تحول المنظومة التعليمية رقمياً بمكونات رقمية متكاملة تماماً يدعم التعلم المدمج.
- جميع الفصول الدراسية والمدرسين والطلاب في الصفوف من ١٠ - ١٢ مُزوَّدة بالإنترنت ومُجهزة بأجهزة لوحية ولوحات بيضاء رقمية.
- ضمان الجودة والوصول المنصف إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول إلى أقصى حد.
- مراجعة وتحديث منظومة التعلم الرقمي.
- تعزيز تجربة التعلم وتحسين نتائج التعلم.
- تبسيط عملية التدريب أثناء الخدمة؛ لتزويد الفصول الدراسية بمشروع إصلاح التعليم للتدريس.
- تمكين المعلمين من إدارة تطوُّرهم المهني وتدريبهم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعزيز الإبداع والابتكار في المؤسسات التعليمية.
- إضفاء الطابع المؤسسي والرسمي على جمع البيانات؛ لدعم صياغة قرارات إدارية وتعليمية هادفة.

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

مؤشرات الأداء الرئيسية ٩: التحول الرقمي والابتكار، ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

قائمة مؤشرات الأداء الرئيسية	خط الأساس ٢٠٢٢ / ٢٠٢٢ م	المستهدف ٢٠٢٧ م	المستهدف ٢٠٣٠ م	المصدر
(١) حصة المدارس التي تستخدم الإنترنت في التدريس (في التعليم الثانوي)	الثانوي: ١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(٢) حصة المدارس التي تستخدم الكمبيوتر في التدريس (البيانات المصنفة في جميع مستويات التعليم)	الإبتدائي: ٧٨٪ الإعدادي: ٩٥٪ الثانوي: ٩١٪	٩٠٪ في جميع المستويات	١٠٠٪ في جميع المستويات	نظام معلومات إدارة التعليم
(٣) نسبة الإداريين وصناع السياسات المدربين على استخدام التكنولوجيات الرقمية (البيانات المصنفة في المدارس والمديريات ومستويات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني)	٦٠٪	٩٠٪	١٠٠٪	نظام معلومات إدارة التعليم
(٤) نسبة الشباب والبالغين الذين لديهم مهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب المهارة	٦٠٪	٩٠٪	١٠٠٪	نظام معلومات إدارة التعليم

رَبطُ مَصْفُوفَةِ سِيَّاسَاتِ خُطَّةِ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ الْفَنِيِّ ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م بِرُؤْيَا

مِصْرَ ٢٠٣٠ م ، وَبِرَنَامَجِ عَمَلِ الْحُكُومَةِ (مِصْرُ تَنْطَلِقُ)

الرَّوَابِطُ الْمُبَاشِرَةُ بِالْأَهْدَافِ الْأُمَمِيَّةِ ٢٠٣٠ م



الرَّوَابِطُ الْمُبَاشِرَةُ بِأَجَنْدَةِ إِفْرِيقِيَا ٢٠٦٣ م:

(١) إِفْرِيقِيَا مُزْدَهَرَةٌ تَرْتَكِزُ عَلَى النِّمُو الشَّامِلِ وَالتَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ .

(٣) إِفْرِيقِيَا تَنْعَمُ بِالْحُوكْمَةِ الرَّشِيدَةِ وَالدِّيمُقْرَاطِيَّةِ وَاحْتِرَامِ حُقُوقِ الْإِنْسَانِ وَالْعَدَالَةِ وَسِيَادَةِ الْقَانُونِ .



(٦) إِفْرِيقِيَا تَتَوَلَّى شُعُوبَهَا قِيَادَةً تَنْمِيَّتِيًّا وَتَعْتَمِدُ عَلَى الطَّاقَاتِ الَّتِي وَلَاسِيَّمَا الْمَرْأَةُ وَالشَّبَابَ، وَتُحِيطُ الْأَطْفَالَ بِرِعَايَتِهَا.

الروابط المباشرة بالأجندة الوطنية : رؤية مصر ٢٠٣٠ م (المُحدثة)



الروابط المباشرة بالأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة (مصر تنطلق)



- الهدف الاستراتيجي: لخطة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م المُحدثة:
الهدف الاستراتيجي الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته
الهدف العام: الارتقاء بنظام التعليم
- الهدف الاستراتيجي: لخطة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م:
الهدف الاستراتيجي السادس: الحكومة والشراكات .
الهدف العام:

- تعزيز الشراكات .
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي .

الأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة.

- الأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة: بناء المواطن المصري.
البرامج الرئيسة لبرنامج عمل الحكومة: تأكيد الهوية العلمية.
البرامج الفرعية لبرنامج عمل الحكومة الرئيسة للوزارة:
١ - إتاحة التعليم للجميع دون تمييز .
٢ - تطوير التعليم الفني .

٣- إتاحة التعليم الفني التطبيقي .

➤ **الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الحكومة :** التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي .

البرامج الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة: توفير الموارد التمويلية اللازمة؛ لتنفيذ البرامج .

البرامج الفرعية لبرنامج الحكومة الرئيسية للوزارة:

١ - توسيع قاعدة التمويل بالمشاركة مع الصناديق السيادية الإقليمية

والدولية و صندوق مصر السيادي.

٢- تفعيل أصول الدولة غير المستغلة وتوفير الموارد اللازمة.

٣- تعزيز المسؤولية المجتمعية مع القطاع الخاص.

الأولوية - أ - زيادة الوصول والمشاركة

البرامج الفرعية للحكومة الرئيسية للوزارة	البرامج الفرعية للوزارة	المشروعات / الأنشطة
(١) إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.	- إتاحة المدارس والفصول الكافية لجميع المراحل.	- تحديد العرض والطلب للتعليم في كل مرحلة؛ لتحديد احتياجات الإنشاء المتعلقة بالوصول / التوسع، بما في ذلك تحليل المخاطر؛ لتحديد المدارس التي تقع في المناطق المعرضة للخطر (الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان)، وتحديد أولويات احتياجات الإنشاء / التجديد. - إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة على أساس ما تم تحديده. - تجديد / إصلاح / إعادة تأهيل المدارس القائمة على أساس ما تم تحديده. - إعداد أماكن / مساحات شاغرة؛ لتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم المستهدف. - إنشاء المزيد من مرافق في المناطق الحدودية وإعطاء الأولوية لمحافظة مصر العليا والمناطق الحضرية المكتظة بالسكان.
- إتاحة الأنشطة التعليمية.	- توفير الوصول إلى مرافق الرياضة واللعب التي تهدف إلى تنمية مهارات الطلاب.	
- إتاحة التغذية.	- توفير التغذية لجميع المراحل.	
- مصادر التعلم.	- إتاحة الكتب ومصادر التعلم المختلفة.	
- إتاحة المدارس المتميزة لمتوسطي الدخل.	- إتاحة المدارس اليابانية / STEM.	
- إتاحة عدد كافٍ من المعلمين	- تعيين المزيد من المعلمين والأخصائيين في تكنولوجيا المعلومات بما يتناسب مع زيادة عدد المعلمين، ووفقاً للمعايير الوطنية لنسبة التلاميذ إلى المعلمين. - وضع وتنفيذ خطة؛ لجذب أفضل المرشحين لمهنة التدريس وتحفيز المعلمين.	
(٢) تطوير التعليم الفني.	- التوسع في التخصصات الحديثة.	- التوسع في التخصصات وفقاً للخطة الإستثمارية للدولة / ووفقاً لسوق العمل / وتخصصات تتناسب مع التوزيع الجغرافي: ساحلية، بدوية،

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

البرامج الفرعية للحكومة الرئيسية للوزارة	البرامج الفرعية للوزارة	المشروعات / الأنشطة
		زراعية، إلخ... / ووفقاً للجنس والنوع الاجتماعي .
	- اعتماد مناهج دراسية قائمة على منهجية الجدارات بالمشاركة مع شركاء التنمية ، ورجال الأعمال .	- استكمال اعتماد مناهج دراسية قائمة على منهجية الجدارات بالمشاركة مع شركاء التنمية ، ورجال الأعمال .
	- تحسين مهارات المعلمين .	- إعداد برامج تدريبية للتنمية المهنية لمعلمي التعليم الفني .
	- تحسين النظرة المجتمعية للتعليم الفني .	- ربط التخصصات بسوق العمل . - إعداد خطة للوعي بأهمية التعليم الفني .
	- مشاركة أصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني .	- إجراء الشراكات مع رجال الأعمال وشركاء التنمية في تطوير التعليم الفني .
٣) إتاحة التعليم الفني التطبيقي .	- التوسع في مدارس التكنولوجيا التطبيقية .	- زيادة أعداد مدارس التكنولوجيا التطبيقية بالشراكة مع رجال الأعمال وشركاء التنمية .
٦) تعزيز المسؤولية المجتمعية مع القطاع الخاص .	- التوسع في مدارس النيل والدولية الحكومية .	- المدارس الدولية الحكومية / مدارس النيل / المشاركة مع القطاع الخاص . - زيادة عدد المؤسسات المرخصة لتوفير التعليم من خلال الشراكات بين القطاعين: العام والخاص وبرامج الحوافز .

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

المشروعات / الأنشطة	البرامج الفرعية للوزارة	البرامج الفرعية للحكومة الرئيسية للوزارة
- تفعيل الخدمات المقدمة من المدينة التعليمية ٦ - أكتوبر . - تفعيل الخدمات المقدمة من اتحاد الطلاب بالعجوزة وبور سعيد . - تفعيل الخدمات المقدمة من المجتمع التعليمي بالإسماعيلية . - الاستفادة من أصول وممتلكات الوزارة .	- تفعيل الخدمات - المقدمة أصول - ممتلكات وزارة التربية - والتعليم .	٥) تفعيل أصول - الدولة غير - المستغلة وتوفير - الموارد اللازمة.

الهدف الاستراتيجي: لخطة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م

➤ **الهدف الاستراتيجي: لخطة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م:**

الهدف الاستراتيجي الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.
الهدف العام: (٢) الارتقاء بنظام التعليم.

➤ **الهدف الاستراتيجي: لخطة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م:**

الهدف الاستراتيجي الثاني: العدالة الاجتماعية والمساواة.

الهدف العام: أ- الحد من الفجوة بين الجنسين.

ب- الإدماج وتكافؤ الفرص.

➤ **الهدف الاستراتيجي: لخطة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م:**

الهدف الاستراتيجي السادس: الحوكمة والشركات

الهدف العام: أ- تعزيز الشراكات.

ب- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الحكومة

➤ **الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الحكومة:** بناء الإنسان المصري.

- **البرامج الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة:** تأكيد الهوية العلمية.

- **البرامج الفرعية لبرنامج الحكومة الرئيسية للوزارة:** (١) إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.

(٢) تطوير التعليم الفني.

➤ **الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الحكومة:** تحسين مستوى معيشة الشعب المصري.

أ- **البرامج الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة:** شبكات الأمان الاجتماعي.

- **البرامج الفرعية لبرنامج الحكومة، الرئيسة للوزارة:** الرعاية الاجتماعية.

ب - **البرامج الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة:** معالجة الفجوات التنموية.

- **البرامج الفرعية لبرنامج الحكومة، الرئيسة للوزارة:**

(١) التنمية المحلية بصعيد مصر.

(٢) التنمية المتكاملة بشبه جزيرة سيناء.

ج - **البرامج الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة:** عدم التمييز النوعي.

- **البرامج الفرعية لبرنامج الحكومة، الرئيسة للوزارة:**

(١)- تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

(٢)- دعم أنشطة الأسر المنتجة.

الأولوية: ب - الإنصاف والشمول

البرامج الفرعية للوزارة	البرامج الفرعية للوزارة	المشروعات / الأنشطة
(١) إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.	- إتاحة المدارس ومواعمة المرافق / مواءمة مواد المناهج الملائمة للإعاقات المختلفة (التربية الخاصة) والنوع الاجتماعي / التوسع في تجهيز مدارس التعليم العام؛ لدمج الإعاقات البسيطة.	- توسيع نموذج التعليم الشامل في المدارس المراعي للنوع الاجتماعي، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة . - تطوير المواد والموارد التعليمية (الرقمية والورقية) التي تلبي احتياجات الطلاب، بما في ذلك الذين يعانون من إعاقات عقلية والأطفال في المناطق الريفية . - إتاحة المدارس / مواءمة مباني {مدارس التربية الخاصة} بما يتناسب مع احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، وإتاحة المواد المساعدة في التعلم . - مواءمة المناهج الدراسية للطلاب ذوي الإعاقات السمعية والبصرية في المدارس غير الشاملة، وفقاً لإطار مناهج الإعاقة .
- إتاحة الأنشطة لذوي الإعاقة .	- ممارسة المسابقات والأنشطة الرياضية والترفيهية والثقافية للطلاب ذوي الإعاقة .	- سد منابع الأمية . - التحرر من الأمية . - ما بعد الأمية (التعليم المستمر) . - التنمية المهنية للقائمين على محو الأمية .
- إتاحة التعليم للكبار ومحو الأمية.	- تحسين إمكانية وصول الأطفال المحرومين للمدارس (مدارس الفرصة الثانية)	- تقديم إعانات أسرية مشروطة مقابل قيد الأطفال في المدارس التي تستهدف الأسر المحرومة . - توسيع برامج التعليم البديلة والمبتكرة والمرنة ومُخفِضة التكلفة لقيد المزيد من الأطفال والطلاب ، لا سيما من الفئات المحرومة . - بناء مرافق / فصول في المناطق الريفية . - توفير الوصول إلى التغذية في المدارس من خلال استهداف فقر الأسر وإعطاء الأولوية للمناطق الأكثر فقراً مع التركيز الجغرافي على مناطق: مثل صعيد مصر . - وضع وتنفيذ تدابير مراعية للمنظور الجنساني للتصدي لمشكلة تسرب المراهقات من المدرسة بسبب الزواج المبكر .
- زيادة الانتقال / الالتحاق / إتمام التعليم الإعدادي / الثانوي لأفقر الفتيات في المناطق الريفية / إتاحة المدارس للإجنيين .	- التصدي للأعراف الاجتماعية (على سبيل المثال من خلال إطلاق حملات ونوادي الفتيات ومجالس الآباء والمدرسين)، وعوايق التكلفة (على سبيل المثال: الزي المدرسي والحقائب المدرسية والأدوات المدرسية) .	

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

البرامج الفرعية للحكومة الرئيسة للوزارة	البرامج الفرعية للوزارة	المشروعات / الأنشطة
(٨) تفعيل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.	- تفعيل وحدة تكافؤ الفرص وحقوق الإنسان.	- تنفيذ المبادرة الوطنية دوي: لتمكين الجنسين ومراعاة الفئات الأكثر احتياجاً. - تأهيل الوحدات للتميز المؤسسي. - إعداد ندوات ومؤتمرات عن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. - عمل استبيانات وبطاقات إحصائية عن إجمالي فجوة النوع في الوظائف القيادية بالتعليم قبل الجامعي.
(٧) الرعاية الاجتماعية	- التأمين على الطلبة. - إتاحة التعليم لجميع الطلاب الوافدين واللاجئين والاندماج في المجتمع المصري.	- التأمين على بعض الطلاب ذوي (ظروف خاصة). - الإعانة الاجتماعية للطلاب غير المقتدرين. - المساهمة في علاج نسبة عجز الطلاب. - المساهمة في علاج الطلاب مرضى السكر / الأورام. - تنفيذ خطة الرعاية الاجتماعية للطلاب الوافدين من مختلف الجنسيات.
(٤) توسيع قاعدة التمويل بالمشاركة مع الصناديق السيادية الإقليمية والدولية و صندوق مصر السيادي.	- إتاحة المدارس في القرى الأكثر احتياجاً - مبادرة (حياة كريمة) الإشتراك في مبادرة (حياة كريمة) للطلاب وأولياء الأمور في فروع المراكز الاستكشافية بالمحافظات.	- القرى الأكثر احتياجاً وحياة كريمة. - إشتراك الطلاب وأولياء الأمور في فروع المراكز الاستكشافية بالمحافظات في المشروعات الصغيرة والمشروعات العلمية بالإضافة إلى الندوات العلمية والتوعوية.
(٩) دعم أنشطة الأسر المنتجة.	- تنمية مهارات الطلاب ذوي الإعاقة والدمج على مشروعات المدرسة المنتجة. - تفعيل المدرسة المنتجة. - بمدارس التعليم المجتمعي - تنمية مهارات الطلاب على مشروعات المدرسة المنتجة. - إعداد مستثمر صغير.	- تدريب الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة على المشاركة في مشروعات المدرسة المنتجة. - استيعاب ودمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مشروعات المدرسة المنتجة. - مشاركة مدارس التعليم المجتمعي في (٢٧) مديرية في مشروعات المدرسة المنتجة. - مشاركة كافة الطلاب دون تمييز في الجنس أو العقيدة في جميع مشروعات التنمية المهارات اليدوية. - اكتشاف المواهب وتنميتها من خلال مشروعات المدرسة المنتجة. - معارض الحرف اليدوية؛ للحفاظ على التراث الثقافي والهوية المصرية. - إعداد مستثمر غير قادر على إعداد مشروعه الخاص في ريادة الأعمال للحد من البطالة وإعداد مواطن منتج، مدرسة منتجة في إطار من العمل الجماعي.
(١٠) التنمية المحلية بصعيد مصر.	- دراسة الوضع القائم وإعداد خطط لتطوير التعليم بصعيد مصر.	- تحليل الوضع الراهن بمدارس صعيد مصر؛ للوقوف على نقاط الضعف والقوة. - إعداد خطط تنفيذية؛ لتطوير التعليم لكل مديرية تعليمية بصعيد مصر،

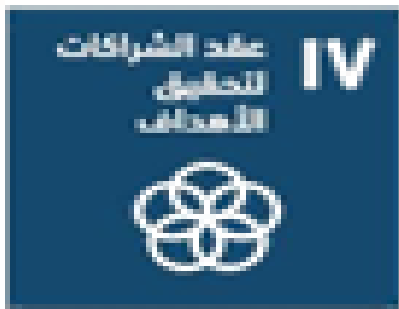
الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

المشروعات / الأنشطة	البرامج الفرعية للوزارة	البرامج الفرعية للحكومة الرئيسية للوزارة
- تحليل الوضع الراهن بالإدارات التعليمية والمدارس بشمال وجنوب سيناء؛ للوقوف على نقاط الضعف والقوة. - إعداد خطط تنفيذية؛ لتطوير التعليم بشمال سيناء (العريش - بئر العبد - الشيخ زايد - رفح - الحسنة - نخل) . - إعداد خطط تنفيذية؛ لتطوير التعليم بجنوب سيناء (الطور-ذهب-أبو رديس- رأس سدر- نويبع- سانت كاترين - شرم الشيخ)	- دراسة الوضع القائم وإعداد خطط لتطوير التعليم .	(١١) التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء.

المحور الثاني- الجودة والتميز في التعليم وفقاً لمعايير التنافسية العالمية.

الأهداف الاستراتيجية: لخطة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م
المُحدثة.

الروابط المباشرة بالأهداف الأممية ٢٠٣٠ م



الروابط المباشرة بأجندة إفريقيا: ٢٠٦٣ م :

(١) إفريقيا مزدهرة تُركّز على النمو الشامل والتنمية المستدامة .

(٣) إفريقيا تنعم بالحكومة الرشيدة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون .



الروابط المباشرة بالأجندة الوطنية رؤية مصر ٢٠٣٠ (المحدثة).



الهدف الأول:
الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري
وتحسين مستوى معيشته



الهدف السادس:
الحكومة والشراكات

الروابط المباشرة بالأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة (مصر تنطلق)



الهدف الإستراتيجي: لخطّة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م المُحدّثة:

الهدف العام: (١) الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.

(٢) الارتقاء بنظام التعليم .

الهدف الإستراتيجي لبرنامج الحكومة : بناء الإنسان المصري .

البرامج الرئيسة لبرنامج عمل الحكومة: تأكيد الهوية العلمية .

البرامج الفرعية لبرنامج الحكومة ،الرئيسة للوزارة:

١- تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي .

٢- تطوير التعليم الفني .

٣- تنافسية نظم ومخرجات التعليم .

٤- تحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي .

٥- تعزيز دور البحث العلمي في تحسين بيئة الأعمال .

الأولوية: ج جودة التعليم والتدريس.

البرامج الفرعية للحكومة الرئيسية للوزارة	البرامج الفرعية للوزارة	المشروعات / الأنشطة
١٢) تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي .	- تطوير وتحديث المناهج - مراجعة المناهج القائمة.	- تطوير مناهج التعليم استجابة لمهارات القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك المهارات في المناهج الدراسية الجديدة وضمان التعلم القائم على اللعب والتعليم الشامل وطرق التدريس المستجيبة للنوع الاجتماعي وتغير المناخ، والانضباط الإيجابي وتغير المناخ، والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ومحو الأمية الرقمية بما يتوافق مع المناهج الدراسية. - جعل المناهج ومصادر مواد التعلم والتدريس متاحة على المنصات التعليمية. - موازنة المناهج الدراسية للطلاب ذوي الإعاقات السمعية والبصرية في المدارس غير الشاملة وفقاً لإطار مناهج الإعاقة . - وضع إطار المناهج الدراسية للطلاب ذوي الإعاقات الذهنية .
- رفع الوعي بأهمية التعليم .	- إعداد برامج لرفع وعي الأسر بشأن أهمية التعليم، وإطلاق حملات؛ للوصول / التوعية / الدعوة بشأن فوائد التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة . - تحديد أسباب تسرب الأطفال من المدارس أو عدم انتظامهم في الحضور، وتحسين معدل الحضور.	
١٥) تعزيز دور البحث العلمي في تحسين بيئة الأعمال .	- تعزيز مدارس التعليم والتدريب المزدوج .	- زيادة عدد مدارس التعليم والتدريب المزدوج / زيادة وحدات الانتقال لسوق العمل بمدارس التعليم الفني .

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

المشروعات / الأنشطة	البرامج الفرعية لِلوزارة	البرامج الفرعية لِلحكومة الرئيسة للوزارة
- إعداد أدوات التقييم التجميعي والتكويني وإجراؤها وتطبيقها؛ لتبسيط التعلم عن ظهر قلب والدروس الخصوصية . - تقييم القراءة في الصفوف الدراسية الأولى (EGRA) وتقييم الرياضيات في الصفوف الدراسية الأولى (EGMA) لطلاب الصف الرابع من التعليم الابتدائي . - المشاركة في الدراسات البحثية الدولية، بما في ذلك "الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم على المستوى الدولي" (TIMSS) و"الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم" (PIRLS)؛ لتقييم فاعلية وجودة التعليم على المستوى الوطني مقارنة بالدول الأخرى . - تحسين ممارسات التقييم التكويني كجزء من عملية التعلم، وإكمالها من خلال تقييم تعليمي موحد عالي الجودة لاداء النظام . - تطوير وإنشاء منصات على الإنترنت؛ لتسهيل تقديم امتحانات الصف التاسع من التعليم الإعدادي . - إعداد وتحديث منصة إلكترونية للإعلان عن أرقام مقاعد الإمتحان ونتائج الإمتحانات لطلاب الصفوف ١٠-١٢ من التعليم الثانوي العام . - تطوير بنوك أسئلة للتعليم الثانوي بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية . - تقييم جودة الإمتحانات عبر الإنترنت للتعليم الثانوي . - إصلاح إمتحان الثانوية العامة وفقاً لأولويات مشروع إصلاح التعليم . - مواصلة المشاركة في تقييمات التعلم على المستوى الدولي .	- تطوير نظم التقييم والامتحانات . - تقويم المدارس . - إتاحة بنوك الأسئلة بجميع المراحل . - تعزيز المسابقات الدولية .	١٣) تنافسية نظم ومخرجات التعليم .
- إجراء دراسات بحثية وطنية: مثل تقييم القراءة في الصفوف الدراسية الأولى (EGRA) وتقييم الرياضيات في الصفوف الدراسية الأولى (EGMA) لطلاب الصف الرابع من التعليم الابتدائي . - إجراء البحوث والتحليل والتقييم لاداء قطاع التعليم وقطاعاته الفرعية؛ لتوجيه سياسة التعليم وممارساته . - تقوية التعاون مع المؤسسات الأكاديمية، والبحثية ذات القدرات اللازمة لدعم تنمية القدرات في تطوير سياسة التعليم وإدارتها ورصدها وتقييمها .	- ضمان تيسر وضع السياسات واتخاذ القرارات استناداً إلى الأدلة من خلال نظام متكامل لمعلومات إدارة التعليم والأبحاث المستهدفة . (المركز القومي للبحوث)	١٤) تحسين جودة النظام البحثي و التكنولوجي .

المحور الثاني- الجودة والتميز في التعليم وفقاً لمعايير التنافسية العالمية .

د- تعزيز الحوكمة والإدارة .

الأهداف الاستراتيجية: لخطة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م المحدثة .

➤ الهدف الاستراتيجي: لخطة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م المحدثة:
الهدف الاستراتيجي الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.
الهدف العام: الارتقاء بنظام التعليم .

➤ الهدف الاستراتيجي: لخطة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م :
الهدف الاستراتيجي السادس: الحوكمة والشراقات .

الهدف العام:
أ- تعزيز المساءلة والمحاسبة .
ب- تمكين الإدارة المحلية .

الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الحكومة.

➤ الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الحكومة :

الهدف الاستراتيجي الثالث: التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي .
البرامج الرئيسة لبرنامج عمل الحكومة :

تطوير الأداء الحكومي والمؤسسي ومواجهة الفساد .

البرامج الفرعية لبرنامج الحكومة ، الرئيسة للوزارة:

أ- برنامج التطوير المؤسسي .
ب- بناء وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري بالدولة .

البرامج الفرعية للحكومة الرئيسة للوزارة	البرامج الفرعية للوزارة	المشروعات / الأنشطة
١٦ برنامج التطوير المؤسسي.	- تعزيز نظام معلومات إدارة التعليم وإدارة المدارس وقيادتها ومواعمته مع الأنظمة المماثلة الأخرى.	- تعزيز التقييم القائم على نظام الجودة / التوسع في عدد المدارس الحاصلة على الاعتماد والجودة . - تعزيز نظام معلومات إدارة التعليم؛ لتوفير مزيد من الدعم؛ للتكامل بين عمليتي التدريس والتعلم . - إعداد منصات إلكترونية للتطبيق من أجل تيسير القيّد . - تسخير التكنولوجيا؛ لتحسين إدارة التعليم ومحاسنته؛ ولدعم فاعلية التكاليف؛ لتقديم التعليم والتعلم الهجين . - تعزيز حوكمة المدارس وإدارتها وقيادتها . - وضع خطة لإدخال وتنفيذ الترقّي التلقائي . - وضع إستراتيجيات؛ للحدّ من الدروس الخصوصية بشكل جذري، وتحسين الحضور المنتظم للمُعَلِّمين، وزيادة ساعات التدريس بما يتماشى مع المعايير الدولية .
- تنمية القدرات على جميع مستويات إدارة التعليم؛ لدعم الإصلاحات المنهجية .	- وضع آليات وعمليات ضمان الجودة؛ لمراقبة أداء المُعَلِّم والطالب والمدرسة مقابل المعايير . - تطوير قدرات التخطيط على مستوى القطاع والقطاعات الفرعية، بما في ذلك إطار إدارة مخاطر الأزمات والتنفيذ والتنسيق الفعال بين جميع القطاعات الفرعية . - وضع آليات وعمليات مناسبة؛ لتوجيه ودعم تنفيذ سياسات وخطط التعليم . - تعزيز التنسيق والتعاون داخل هيئات إدارة التعليم وفيما بينها . - تعزيز الاستجابة للنوع الاجتماعي في قطاع التعليم من خلال زيادة دور المرأة في القيادة . - رقمنة وأتمتة الإجراءات الإدارية؛ لتحسين مرونة وشفافية وكفاءة إدارة القطاع . - تعزيز القدرات لإدارة القطاع والإشراف عليه وتنظيمه وتقييمه . - دعم إدارة شؤون الموظفين ووضع معايير الأداء وتطبيقها . - إنشاء / تعزيز آليات التعاون / التنسيق / التقارب بين الوزارات .	

المشروعات / الأنشطة	البرامج الفرعية للوزارة	البرامج الفرعية للحكومة الرئيسة للوزارة
- إعداد ونشر اللوائح / المبادئ التوجيهية والمعايير لجميع المستويات . - تقوية الإطار التنظيمي: لدعم التعليم الشامل على جميع المستويات - المدرسية وتنظيم أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة غير الحكومية في التعليم .		
- تقديم دعم تنمية القدرات لمسؤولي التعليم وإدارة المدرسة بشأن الشراكة والتعاون مع الجهات الفاعلة غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. - وضع وتطبيق نموذج حوكمة يدعم الشراكات القوية بين القطاعين: العام والخاص؛ لضمان توفير التعليم على نحو يتسم بالجودة والإنصاف . - ضمان وجود شبكة قوية مع منظمات المجتمع المدني والوزارات ذات الصلة والمؤسسات الحكومية وفق القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩١ م - توسيع نموذج الشراكة بين القطاعين: العام والخاص؛ ليشمل عددًا إضافيًا من المدارس . - وضع آلية وحوافز؛ لزيادة مشاركة الشركاء غير الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات في توفير تعليم جيد .	- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ، والمجتمعات؛ لتحسين الوصول للتعليم الجيد .	
- ضمان اللامركزية التدريجية وتفويض سلطات التخطيط والإدارة والوظائف المالية مع تعزيز القدرات المؤسسية على جميع المستويات، بما في ذلك تجريب النماذج المناسبة للتخطيط اللامركزي، وإدارة مخاطر الأزمات للسلطات اللامركزية، والتخطيط المتناهي الصغر . - رصد وظائف ومهام اللامركزية ومتابعة المخصصات المالية؛ للصيانة اليومية وتشغيل المدرسة . - ضمان وتعزيز المشاركة الفعالة للمجتمعات والآباء والمنظمات غير الحكومية ذات القدرات والأصوات ذات الصلة الممثلة في مداولات السياسات .	- ضمان النهج التشاركي في إدارة التعليم .	

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

البرامج الفرعية للحكومة الرئيسة للوزارة	البرامج الفرعية للوزارة	المشروعات / الأنشطة
(١٦) برنامج التطوير المؤسسي.	- ضمان التمويل الإضافي وتعبئة الموارد؛ لتحقيق أهداف التعلم .	زيادة مخصصات الميزانية لقطاع التعليم إلى جانب زيادة الكفاءة والفاعلية في استخدام الميزانية وضمان الاستدامة المالية لإدارة القطاع . - وضع معايير تتسم بالكفاءة والإنصاف والشفافية لمخصصات الميزانية والإدارة المالية القائمة على النتائج . - معالجة الأثر السلبي لخدمات الديون على تمويل التعليم .
- تحسين إدارة القوى العاملة من المدرسين، مع تعزيز حالة المهنة .	- تعزيز القدرات والمهارات الفنية والمهارات القيادية في الهيكل الإداري وبين الموظفين على جميع المستويات؛ لجمع / تجميع المعلومات حول إدارة المعلمين ومؤشرات المساءلة . - إعداد تطبيقات لأتمتة تعيين المعلمين والتقدم الوظيفي . - إصدار شهادة أهلية المعلم؛ للترقي والتقدم الوظيفي . - وضع نظام للحوافز ومواعدة رواتب المعلمين مع الممارسات الدولية على سبيل المثال ١,٥ كمضاعف لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . - تحسين وضع المعلم مع وضع قواعد ولوائح للتقييم والترقية . - إنشاء قاعدة بيانات للمعلمين ذوي الاختصاصات ووضع نظام فعال ومنصف لنشر المعلمين على جميع المستويات . - وضع آلية إشراف داعمة ودعم المعلمين على جميع المستويات. - رصد وتقييم القدرات المهنية للمعلمين الجدد والحاليين . - دمج الانضباط الإيجابي في تدريب المعلمين أثناء الخدمة . - تحسين القيادة التعليمية للمدرسين الأوائل، ومسؤولي المناهج، والمشرفين، ومسؤولي المنطقة؛ لدعم الممارسات المحسنة للمعلمين . - دعم المعلمين؛ لتحسين وقت التدريس في الفصل والأنشطة التعليمية بشكل فعال .	
- رفع مستوى كفاءات المعلمين ومهاراتهم	- تصميم التدريب أثناء الخدمة لزيادة قدرة المعلمين على التدريس والتعلم، وتدريبهم وفقاً للمنهج الجديد . - إعداد دليل المعلم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .	

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

المشروعات / الأنشطة	البرامج الفرعية للوزارة	البرامج الفرعية للحكومة الرئيسة للوزارة
- إعداد أدلة المعلم للتربية البدنية والصحية . - تدريب المعلمين على إدراج الدروس / الأنشطة المتعلقة بالوقاية والحماية من العنف وسوء المعاملة، بناءً على بروتوكولات المدرسة الآمنة ومُدونة قواعد سلوك المعلمين. - تزويد المعلمين بفرص تدريب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب على تنمية المهارات ذات الصلة بطريقة التعلم المدمج . - التنمية المهنية للموجهين . - التنمية المهنية للقيادات التربوية .	- رفع مستوى كفاءات القيادات التربوية .	

المحور الثالث - الإستدامة والتعلم مدى الحياة.

الأولوية: ٥ - التحول الرقمي والابتكار/ التعليم الأخضر

الروابط المباشرة مع أهداف (الخطة الأممية ٢٠٣٠ م، والأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر (٢٠٣٠) المحدثة ، وبرنامج عمل الحكومة (مصر تطلق)

الروابط المباشرة بالأهداف الأممية ٢٠٣٠ م



الروابط المباشرة بأجندة إفريقيا: ٢٠٦٣ م:

(١) إفريقيا مزدهرة تركز على النمو الشامل والتنمية المستدامة.

(٢) قارة متكاملة متحدة سياسياً وتستند إلى المثل العليا للوحدة الإفريقية ورؤية النهضة الإفريقية.

(٣) إفريقيا سالمة وأمنة .



الروابط المباشرة بالأجندة الوطنية رؤية مصر ٢٠٣٠ (المحدثة)



الروابط المباشرة بالأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة (مصر تنطلق)



الأهداف الاستراتيجية لخطة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م
 ➤ الهدف الاستراتيجي: لخطة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م
 الهدف الاستراتيجي الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.
 - الهدف العام: الارتقاء بنظام التعليم .

➤ الهدف الاستراتيجي لخطة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م
 الهدف الاستراتيجي الرابع: اقتصاد متنوع معرفي تنافسي .
 الأهداف العامة : أ- مساندة المشروعات المتوسطة .

ب- زيادة فرص العمل اللائق .

➤ الهدف الاستراتيجي لخطة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م :
 ➤ الهدف الاستراتيجي الخامس: نظام بيئي كامل ومستدام .
 الهدف العام: ١ - مواجهة تحديات تغير المناخ .

➤ الهدف الاستراتيجي لخطة الدولة للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ م:
 الهدف الاستراتيجي السادس: بنية تحتية متطورة .
 الأهداف العامة:

أ- تعزيز موارد ونظم الطاقة المستدامة .

ب- تطوير نظم الاتصالات والمعلومات .

الأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة

➤ الهدف الاستراتيجي الثاني لبرنامج الحكومة : (٢) بناء المواطن المصري .

- البرامج الرئيسة لبرنامج عمل الحكومة: ب- ترسيخ الهوية الثقافية .

- البرامج الفرعية لبرنامج عمل الحكومة للرئيسة للوزارة: (١) نشر ثقافة العلوم والابتكار .

(٢) معالجة الإدمان والتعاطي

➤ الهدف الاستراتيجي الرابع لبرنامج الحكومة: (٤) النهوض بمستويات التشغيل .

البرامج الرئيسة لبرنامج عمل الحكومة : أ- تنمية المهارات البشرية .

البرامج الفرعية لبرنامج عمل الحكومة للرئيسة للوزارة:

(أ) تشجيع ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال .

(ب) التدريب الصناعي .

➤ الهدف الإستراتيجي الأول لبرنامج الحكومة: (١) الحفاظ على الأمن القومي وسياسات مصر الخارجية.

- البرامج الرئيسة لبرنامج عمل الحكومة: أ - الأمن القومي.

- البرامج الفرعية لبرنامج عمل الحكومة الرئيسة للوزارة:

(١) تعزيز قيم المواطنة والمسؤولية وتنمية الوعي السياسي للشباب و

النشء.

- البرامج الرئيسة لبرنامج عمل الحكومة: ب - الأمن المائي.

- البرامج الفرعية لبرنامج عمل الحكومة الرئيسة للوزارة:

١ (الخطة العاجلة لترشيد المياه .

٢ (التوعية بأهمية المياه .

الأولوية: هـ - التحول الرقمي والابتكار / التعليم الأخضر .

البرامج الفرعية للحكومة الرئيسية لوزارة	البرامج الفرعية للوزارة	المشروعات / الأنشطة
١٨) نشر ثقافة العلوم والابتكار .	- تطوير البنية الأساسية التكنولوجية	- تجهيز المدارس بمرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة الوصول إليها، وربط جميع الفصول الدراسية والمعلمين والطلاب بالإنترنت والموارد الرقمية
	- تحسين البنية الرقمية وتزويد المتعلمين والمعلمين والفصول بمواد التعلم اللازمة .	- تزويد المدارس بالإنترنت عالي السرعة وتوزيعه على الفصول الدراسية عبر WIFI - تزويد المدارس بالمعدات اللازمة لتشغيل شبكتها: الخادم، وتكييف الهواء، ووحدات UPS، وأجهزة الشبكة . - تزويد الفصول الدراسية بشاشات عرض تفاعلية للاتصال بالموارد عبر الإنترنت وتخزين المواد الرقمية وبث التدريس المباشر . - تزويد المعلمين بالموارد اللازمة: لتنظيم التدريس والأدوات الإدارية للفصول الدراسية . - تزويد الطلاب بالمعدات الرقمية؛ للدراسة والامتحانات . - تزويد الطلاب بأدوات الاتصال الرقمية والوصول إلى الإنترنت خارج الفصل الدراسي . - توفير الدعم الفني المستمر للحفاظ على النظام . - تعيين متخصصين في تكنولوجيا المعلومات في كل مدرسة . - إجراء تقييم شامل لمبادرات البنية التحتية . - إنشاء مراكز تنمية المهارات التقنية وإتاحة الوصول إليها .
	- بناء منظومة تعليمية رقمية بمكونات رقمية مكاملة تمامًا .	- إعداد كتب مدرسية ومواد تعليمية تفاعلية . - تقديم منصة "حصى مصر" وإعداد المواد التعليمية للمنصة . - تقديم الاختبارات الرقمية للصفوف ١٠-١٢ وإنشاء بنك أسئلة التقييم الرقمي . - تقديم دروس ومراجعات وتعليمات التحضير للامتحان عبر التليفزيون . - رفع مستوى وعي العامة حول الموارد الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في التعليم - تنقيح ومراجعة منظومة التعلم الرقمي بشكل مستمر .
١٨) نشر ثقافة العلوم والابتكار .	- إعداد برامج التدريب والتنمية المهنية الرقمية للمدرسين أثناء الخدمة.	- تقديم دروس منسقة من مدرسين مصريين أو مواد تعليمية أخرى . - توفير تدريب عبر الإنترنت للمعلمين على نظام التعليم الجديد . - توفير تدريب رقمي أثناء الخدمة على مواد التطوير المهني المستمدة

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

المشروعات / الأنشطة	البرامج الفرعية للوزارة	البرامج الفرعية للحكومة الرئيسية للوزارة
من معايير المعلم الجديدة . - توفير نظام إدارة لخدمات التطوير المهني التي يقدمها نظام إدارة التعلم . - توفير نظام للتخطيط والتنظيم؛ لدعم أهداف المنهج الجديد في مواد الفصول وأنشطة التدريس . - وضع برامج تدريبية حول الاستخدام الفعال ودمج التكنولوجيا في التعليم وتدريب أعضاء هيئة التدريس .		
- بناء ملف تعريف رقمي لكل طالب ومعلم . - إنشاء قاعدة بيانات . - إعداد لوحات معلومات رقمية للطلاب والمعلمين والمدارس؛ لإعلام الطلاب وأولياء الأمور . - بناء البنية التحتية للشبكة الداخلية . - تتبع وتخزين البيانات حول ممارسة المعلم والمشاركة الصفية . - تطوير وتحديث جميع التطبيقات الإلكترونية لإدارة الأعمال على قواعد البيانات وذلك على المستوى المركزي بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووحدات المعلومات المدرسية، ووحدات الإحصاء على مستوى مديريات التعليم دون الوطنية وإدارات التعليم المحلية . - تطوير وتحسين أدوات وإرشادات جمع بيانات نظام معلومات إدارة التعليم . - بناء قدرات الموظفين على مختلف المستويات لجمع وتجميع المعلومات حول المؤشرات المختلفة وتحليل وإعداد تقارير حول إحصاءات نظام معلومات إدارة التعليم . - التنسيق مع أنظمة نظام معلومات إدارة التعليم للقطاعات الفرعية الأخرى . - تعزيز وضع أنظمة التقييم؛ لتتبع أداء كل من التلاميذ والمدرسة بشكل دوري .	- تعميم وإضفاء الطابع المؤسسي للحصول على البيانات وتخزينها وتقييمها .	

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩ م

البرامج الفرعية للحكومة الرئيسية للوزارة	البرامج الفرعية للوزارة	المشروعات / الأنشطة
(١٨) نشر ثقافة العلوم والابتكار .	- نشر ثقافة الإبداع والابتكار في بيئة العمل المؤسسي .	- التوسع في المراكز الاستكشافية . - التوسع في مراكز الموهوبين . - التوسع في مدارس المتفوقين في العلوم والرياضيات والتكنولوجيا . - إعداد برامج تدريبية في الجودة والتميز والابتكار في التعليم للعاملين في التربية والتعليم . - تعزيز الإبداع والابتكار في المدارس .
	- التعلم الأخضر .	- دمج التثقيف المناخي في مناهج التعليم . - دمج استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في تدريب التطوير المهني للمعلمين وتدريب قادة المدارس والمعلمين على كيفية دمج التثقيف المناخي في التدريس والتعلم في جميع أنحاء المدرسة . - إعداد / اعتماد خطة اعتماد المدارس الخضراء .
(١٩) مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي وببذ العنف .	- إتاحة بيئات تعلم آمنة وشاملة فعالة وخالية من العنف للجميع - التوعية بمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي .	- خلق مناخ مدرسي آمن وصحي خال من العنف الاجتماعي والنفسية؛ مثل الإساءة اللفظية والتحرش والاستبعاد الاجتماعي . - إعداد برامج توعوية؛ لمكافحة الإدمان والتعاطي بالتعاون مع الجهات ذات الصلة .
(٢١) التدريب الصناعي .	- التدريب الصناعي للمعلمين والطلاب .	- زيادة عدد المهن المستحدثة بالتعليم والتدريب المزدوج بغرض مسايرة متطلبات سوق العمل . - تدريب طلبة التعليم الفني على تركيب المحطة الشمسية . - تدريب فني؛ لصيانة المحطات الشمسية لمباني ديوان الوزارة . - تدريب فني؛ لصيانة المحطات الشمسية لمباني المديرية والمدارس . - تدريب TOT؛ لنشر ثقافة ترشيد استهلاك الكهرباء . - تطوير وتنفيذ ورصد البروتوكولات ومُدونة قواعد سلوك المعلم وكيفية التعامل مع الطلاب؛ لضمان أن المدارس أماكن آمنة للتعليم .
(٢٠) تشجيع ثقافة العمل الحُر وزيادة الأعمال .	- تشجيع ثقافة العمل الحُر وزيادة الأعمال .	- تطبيق مشروع رأس المال في المدارس . - زيادة منافذ البيع بمدارس التعليم الفني . - إتاحة وحدات الانتقال لسوق العمل بالمدارس .

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني ٢٠٢٤-٢٠٢٩م

البرامج الفرعية للحكومة الرئيسية للوزارة	البرامج الفرعية للوزارة	المشروعات / الأنشطة
		- تطبيق دأرسة مآدة ريادة الأعمال على مدارس التعلّم الفني . - إعداد المسابقات والأنشطة المنفذة؛ للمساهمة في تحسين الصورة الذهنية للتعلّم الفني .
٢٢) تعزيز قيم المواطنة والمسؤولية و تنمية الوعي السياسي للشباب والنشء .	- تنمية روح الولاء والانتماء للشباب والنشء .	- إعداد ندوات توعوية؛ لتنمية قيم المواطنة والمسؤولية؛ وتنمية الوعي السياسي .
٢٤) التوعية بقضايا الأمن المائي .	- التوعية بقضايا الأمن المائي .	- إعداد برامج توعوية؛ للحفاظ؛ وترشيد استخدام المياه .
٢٣) الخطة العاجلة لترشيد وتدبير الاحتياجات المائية	- الخطة العاجلة لترشيد وتدبير الاحتياجات المائية .	- إدراج التوعية بترشيد المياه في المناهج . - إعداد خطة لتدبير الاحتياجات المائية .

الملخص العام

قَدَّمتْ خُطَّةُ التَّربِّيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ الفَنِّيِّ مَجْمُوعَةً مِنْ السِّيَاسَاتِ وَالِإِسْتِرَاطِيَّاتِ لِمَشْرُوعِ إِصْلَاحِ التَّعْلِيمِ المِصْرِيِّ عَلَى مَدَى السَّنَوَاتِ المُقْبِلَةِ حَتَّى ٢٠٣٠م، بِنَاءً عَلَى الإِنْجَازَاتِ السَّابِقَةِ وَاسْتِخْلَاصِ الدَّرُوسِ مِنْ تَجَرِبَةِ السَّنَوَاتِ الأَخِيرَةِ مُسْتَجِيبَةً لِّلْسِيَاقَاتِ الإِقْتِصَادِيَّةِ وَالِاجْتِمَاعِيَّةِ وَالبِئْسَةِ المُتَغَيِّرَةِ دِينَامِيكِيًّا عَلَى المُسْتَوِيِّينَ العَالَمِيِّ وَالْوَطَنِيِّ لَّا سِيَّمًا أَثْنَاءَ إِضْطِرَابِ التَّعْلِيمِ بِسَبَبِ جَائِحَةِ كُوفِيد-١٩، كَمَا تَسْعَى الخُطَّةُ إِلَى وَضْعِ رُؤْيَا طَوِيلَةِ المَدَى لِمَشْرُوعِ إِصْلَاحِ التَّعْلِيمِ المِصْرِيِّ مَعَ رُؤْيَا الدَّوْلَةِ ٢٠٣٠م، وَتَحْدِيدِ الأولَوِيَّاتِ الإِسْتِرَاطِيَّيَّةِ لِّلتَّربِّيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ الفَنِّيِّ كَكُلٍّ وَمُخْتَلَفِ مَجَالَاتِ التَّعْلِيمِ الفرَعِيَّةِ والرَّئِيسِيَّةِ الَّتِي تَقَعُ ضِمْنَ إِخْتِصَاصِ وَزَارَةِ التَّربِّيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ الفَنِّيِّ. كَمَا تَمَّ الإِسْتِعَانَةُ بِالمَبَادِي التَّوْجِيهِيَّةِ لِتَقْيِيمِ خُطَّةِ التَّربِّيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ الفَنِّيِّ الَّتِي وَضَعَتْهَا (الشَّرَاكَةُ العَالَمِيَّةُ مِنْ أَجْلِ التَّعْلِيمِ وَمَعْهَدِ اليُونِسْكَو الدَّوْلِيَّ لِلتَّخْطِيطِ التَّرْبَوِيِّ) كَمَرْجِعٍ لِإِعْدَادِ خُطَّةِ التَّعْلِيمِ وَقَدَّمتْ عَدَدًا مِنْ البَرَامِجِ الَّتِي يَجِبُ تَصْمِيمُهَا وَنَشْرُهَا لِتَنْفِيزِ التَّوْجُّهَاتِ السِّيَاسِيَّةِ.

وَقَدْ تَبَيَّنَتْ وَزَارَةُ التَّربِّيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ الفَنِّيِّ خُطَّةً لَهَا أَهْدَافٌ سَامِيَّةٌ فِي ضَوْءِ إِيْمَانِهَا بِأَنَّ التَّحْدِيَّاتِ الَّتِي تُوَاجِهُ تَحْقِيقَهَا هَائِلَةٌ وَلَا سِيَّمًا بِسَبَبِ الأَزْمَاتِ السِّيَاقِيَّةِ المُتَعَدِّدَةِ وَلِأَنَّ مَدْعُومُونَ بِقُوَّةٍ قَنَاعَتَنَا؛ فَقَدْ تَمَسَّكْنَا بِإِيْمَانِنَا الرَّاخِ فِي جَدُولِ أَعْمَالِنَا الإِصْلَاحِيِّ وَبِالطُّمُوحِ وَالأَهْمِيَّةِ الحَيَوِيَّةِ لِلِإِسْتِمَارَاتِ التَّعْلِيمِيَّةِ المَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الخُطَّةِ وَذَلِكَ إِذَا أَرَدْنَا تَحْقِيقَ إِمْكَانَاتِنَا الْوَطَنِيَّةِ الكَامِلَةِ وَتَطْلُعَاتِنَا نَحْوَ مُسْتَقْبَلِ أَفْضَلِ لِكُلِّ الشَّبَابِ المِصْرِيِّ. وَلِمُوَاجَهَةِ هَذِهِ التَّحْدِيَّاتِ اقْتَرَحَتِ الخُطَّةُ الإِسْتِرَاطِيَّيَّةِ لِّلتَّربِّيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ الفَنِّيِّ مُؤَشِّرَاتِ الأَدَاءِ الرَّئِيسَةِ الَّتِي تُتْرَجَمُ المَجَالَاتِ الخَمْسَةُ ذَاتِ الأولَوِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ لِتَنْفِيزِ البَرَامِجِ الإِسْتِرَاطِيَّيَّةِ عِبْرَ سَبْعَةِ مُكَوِّنَاتِ لِنِظَامِ التَّعْلِيمِ: (١) التَّعْلِيمُ قَبْلَ الإِبْتِدَائِيِّ. (٢) التَّعْلِيمُ الأَسَاسِيُّ. (٣) التَّعْلِيمُ الثَّانَوِيُّ العَامِّ. (٤) التَّعْلِيمُ الثَّانَوِيُّ الفَنِّيِّ. (٥) التَّربِّيَّةُ الخَاصَّةُ. (٦) التَّعْلِيمُ المُجْتَمَعِيُّ. (٧) بَرَامِجُ مَحَوِّ أُمِّيَّةِ الكِبَارِ.

ففي **التعلّم ما قبل الابتدائي** ستعمل نتائج الخطة على توسيع نطاق توفير رياض الأطفال، وزيادة توافر مرافق الفصول الدراسية المناسبة، وتحسين التجهيزات المادية لقاعات رياض الأطفال التعليمية الحالية.

وفي **التعلّم الأساسي** تهدف الخطة إلى تحسين توفير التعلّم الأساسي للجميع، والوصول العادل إلى التعلّم الابتدائي والإعدادي للجميع وإتمامه بنجاح، ومعالجة أسباب التسرب، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المستبعدة والمهمشة؛ من أجل تقليل الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي والإعاقة والموقع الجغرافي.

وفي **التعلّم الثانوي** تتمثل الأهداف في توسيع الوصول العادل إلى كل من التعلّم العام والفني والمشاركة فيهما، وتقديم مناهج ذات صلة قائمة على الكفاءة، وضمان توافر ما يكفي من المدارس والفصول الدراسية والمعلمين لاستيعاب الخريجين المؤهلين من التعلّم الأساسي.

وفي **مدارس التربية الخاصة التي تتمثل في (أ) ذوي الإحتياجات الخاصة**: ستعمل نتائج الخطة على تحسين جودة التعلّم بالمدارس القائمة لذوي الإعاقات المختلفة، وتوفير بيئة شاملة داعمة لعملية دمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعلّم قبل الجامعي، وتطوير منظومة الدمج لذوي الإعاقات البسيطة في ضوء الخبرات الداعمة، وتطوير استخدام التكنولوجيات المتطورة لخدمة العملية التعليمية المقدمة المناسبة للإعاقات المختلفة. **(ب) الفائقون والموهوبون**: ستعمل الخطة في مجال الفائقين تعليمياً؛ حيث يوجد حالياً عدد ١٩ مدرسة للمتفوقين في الرياضيات والعلوم والمعروفة بـ **STEM**، والمستهدف بناء مدرسة في كل محافظة بنهاية ٢٠٣٠م، ولضمان حسن اختيار المتقدمين لهذه المدارس سيتم رعاية الموهوبين والمتفوقين؛ حيث إن تنمية مواهبهم وقدراتهم تؤدي إلى حسن استثمارها بما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع على حد سواء وقد تم إتاحة عدد (٥٠) مركزاً للموهوبين على مستوى الجمهورية.

وفي **التعلّم المجتمعي**، تهدف خطة وزارة التربية والتعليم والتعلّم الفني إلى الحد من ترك المدارس في وقت مبكر من خلال تحديد ومعالجة الأسباب وتوجيه الأطفال المتسربين من التعلّم إلى مسارات التعلّم المناسبة، وتوفير فرص التعلّم المرنة.

وفي **برامج محو الأمية وتعليم الكبار** تشمل الأهداف زيادة التمويل الحكومي، ودعم شركاء التنمية لتعليم الكبار، والتعليم غير الرسمي، وتوسيع نطاق الوصول إلى المراكز والمرافق وجودتها، ولأ سيما برامج محو الأمية.

وفي مجال **الحوكمة والإدارة على مستوى التربية والتعليم والتعليم الفني** ستضع الخطة الاستراتيجية نظاماً فعالاً للتنظيم والإدارة بما في ذلك المساءلة والحوكمة الرشيدة الشفافية والإدارة الفعالة وطرائق التمويل المستدامة والعدالة؛ مما يسرّ تعزيز النظام والتنقل من خلال شركات مرنة ومسارات متعددة داخل كل مكون من المكونات وفيما بينها.

وأخيراً في مجال **التحول الرقمي والابتكار** تسعى الخطة إلى تحويل النظام البيئي التعليمي إلى مكونات رقمية متكاملة تماماً تدعم الإدارة المرنة للنظام والتعلم الهجين / المختلط، وتزويد المدارس بالإنترنت عالي السرعة ومعدات، ومحتوى رقمي، ومُخصصين في تكنولوجيا المعلومات، والتدريب، والموارد التعليمية والإدارية.

وتلتزم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بتحقيق هذه الأهداف الطموحة من خلال التنسيق والتعاون القوي في تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم مؤشرات الأداء الرئيسة المقترحة، وسوف تسعى وزارة التربية والتعليم؛ لزيادة مواردها؛ للالتزام بتحقيق أهداف ومخرجات هذه الخطة: إما من خلال المطالبة برفع الميزانيات الوظيفية الحكومية والإضافية للتعليم إلى ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أو من خلال حشد شركاء التنمية للإسهام في تطوير التعليم الجيد، أو مزيج من كلا الخيارين كما جاء الانضمام إلى الشراكة العالمية للتعليم ليزيد من فرص الوزارة في تحقيق مستهدفاتها من الخطة، وسوف تستعرض الوزارة من خلال خطتها التنفيذية تكاليف تنفيذ خطة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٤ - ٢٠٢٩ م مع الأخذ في الاعتبار العديد من المعايير الخارجية التي تدعم تطوير التعليم: مثل النمو السكاني، والتوقعات الاقتصادية، والأولويات الحكومية للتنمية الوطنية.

وأخيراً سيتطلب النجاح تضافر جهود جميع وحدات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني على المستويين المركزي واللامركزي؛ لتنفيذ ورصد الخطة؛ لتحقيق أهدافها. علاوة على ذلك لا يمكن أن تتحقق أهداف هذه الخطة بجهود وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وحدها، ولكن تحت قيادة الوزارة وبالتنسيق والتعاون الوثيقين مع الوزارات المعنية والوزارات

الأخرى ذات الصلة، وسيكون دعم جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمعات المحلية وشركاء التنمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وقادة المدارس والمعلمين وأولياء الأمور والطلاب من الركائز الأساسية للوصول إلى النجاح.